

جامعة ابن خلدون - تيارت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

السياسات الصناعية في الجزائر ودورها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

الأستاذ المشرف:

د.بن الحاج جلول ياسين

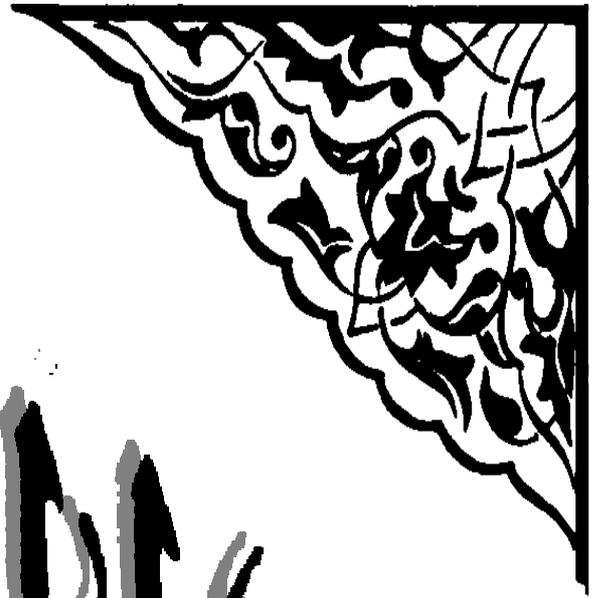
إعداد الطالبتين:

• **يحياوي العالية**

• **صاحي عامرة**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية 2015م-2016م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ



شكر تقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،
فالحمد لله والشكر أولاً وأخيراً على فضله وكرمه وبركته الذي
أنعم علينا بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث
العلمي، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وإمام المتقين سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

ويطيبني لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان
إلى أولئك وقفوا بجانبني طوال فترة دراستي ولم يبخلوا علي
بمساعدة أو إرشاد أو توجيه وأخص بالذكر الدكتور بن الحاج

جلول ياسين

الذي قدّم لنا لدعم والإرشاد مما دفع بهذه الرسالة إلى النور
وأقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل
الذين شرفوني بقبول مناقشة مذكرتنا ، ودورهم الكبير في إثراء
من عملهم وخبرتهم وأخص بالذكر كل أساتذة كلية العلوم
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
وإلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد لإنجاز هذه
العمل

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
72	تطور الناتج المحلي الإجمالي الأسمى وتطور نسب الفرد منه خلال الفترة (1993-2000)	01
73	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة (1999-2000) الوحدة %	02
74	تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (1995-1999) الوحدة %	03
75	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1985-2000) الوحدة (%)	04
77	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2004) الوحدة (مليار دولار امريكي)	05
80	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الوحدة: (مليار دج)	06
82	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة: مليار دينار جزائري	07
84	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	08
86	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2010 الوحدة (%)	09
88	تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص في الفترة (2000-2010) الوحدة (%)	10
89	تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010	11
94	توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة / الفروع	12
96	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة بنسبة مئوية %	13
107	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010	14
108	نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2010	15
111	تطور قيمة الفوائض المالية الجزائرية خلال الفترة 2005-2008	16

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم شامل للسياسات الصناعية المطبقة في الجزائر وما مدى مساهمتها في تفعيل القطاع الصناعي الوطني الذي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، وذلك من أجل مواكبة الاقتصاد العالمي، وذلك اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، يسمح بدراسة مفاهيم عامة حول السياسات الصناعية، وما هي السياسات الصناعية المعتمدة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي. وفي الأخير التعرف على واقع القطاع الصناعي الجزائري وما هي المعالم الإستراتيجية الصناعية الملائمة في الجزائر.

Résumé

Cette étude a procédé à une évaluation complète des politiques industrielles en vigueur en Algérie et ce que l'ampleur de leur contribution à l'activation du secteur industriel national qui est l'essentiel du moteur dans le processus de développement économique à l'heure actuelle, afin de maintenir le rythme de l'économie mondiale, basée sur l'approche descriptive et analytique, permettent l'étude des concepts généraux sur les politiques industrielles, et quelles sont les politiques industrielles agréés en Algérie dans le cadre de l'ouverture économique.

Dans ce dernier de reconnaître la réalité du secteur industriel de l'Algérie et quels sont les monuments industriels stratégiques appropriées en Algérie

فہرست المحتویات

كلمة شكر

ملخص

قائمة الأشكال والجداول

الفهرس

مقدمة أ.

الفصل الأول: مدخل عام للسياسات الصناعية والاقتصاد الصناعي

07	مقدمة الفصل الأول
08	المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الصناعي
08	المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة
10	المطلب الثاني: مفهوم الصناعة، خصائصها وأهميتها
13	المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد الصناعي وأهدافه
16	المبحث الثاني: مدخل نظري للسياسات الصناعية
17	المطلب الأول: تعريف السياسات الصناعية وأهم أنواعها
20	المطلب الثاني: أهمية السياسات الصناعية وأهم مبادئها
23	المطلب الثالث: مضمون السياسات الصناعية
26	المطلب الرابع: أدوات السياسات الصناعية وعناصر بناءها
30	المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأساسية للتصنيع
31	المطلب الأول: إستراتيجية التصنيع من زاوية ملكية المشروعات
37	المطلب الثاني: الإستراتيجية المتعلقة بنوعية الصناعة
39	المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستحضر
45	المطلب الرابع: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة في عملية التصنيع ..
51	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: السياسات الصناعية المعتمدة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي

53	مقدمة الفصل الثاني
54	المبحث الأول: السياسات الصناعية القائمة على الشراكة "الأوروجزائرية"
54	المطلب الأول: اتفاقية الشركة الاوروجزائرية
58	المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للشراكة الاوروجزائرية
61	المطلب الثالث: آثار الشراكة الأوروجزائرية على قطاع الصناعي
63	المبحث الثاني: السياسات الصناعية القائمة على انضمام لمنظمة التجارة العالمية
63	المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية لتجارة (l'OMC)
66	المطلب الثاني: إجراءات ومفاوضات الانضمام
	المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على
68	القطاع الصناعي الوطني
71	المبحث الثالث: السياسات الصناعية القائمة على برامج الإنعاش الاقتصادي
71	المطلب الأول: دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي
79	المطلب الثاني: أهداف ومضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي
85	المطلب الثالث: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي
90	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي الجزائري ومعالم الإستراتيجية الصناعية الملائمة في الجزائر

92	مقدمة الفصل الثالث
92	المبحث الأول: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر
92	المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري 2010-2014
93	المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي الجزائري
97	المطلب الثالث: تحديات القطاع الصناعي الجزائري
98	المبحث الثاني: معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

فهرس المحتويات

المطلب الأول: أسباب وأهداف اعتماد الإستراتيجية الصناعية الجديدة	98
المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة	100
المطلب الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	104
المبحث الثالث: تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تفعيل إطار الصناعة الجزائري	106
المطلب الأول: تقييم أداء القطاع الصناعي	106
المطلب الثاني: أسباب فشل استراتيجية تنمية القطاع الصناعي الجزائري	108
المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة وآليات تنفيذها	111
خاتمة الفصل الثالث	116
خاتمة عامة	118
قائمة المصادر والمراجع	122

فقدرة عالية

مقدمة عامة

عرفت الجزائر منذ استقلالها شأن معظم البلدان النامية تنمية سريعة وتغيرات هيكلية حيث لم تكن الصناعة والهياكل الموروثة عن الاستعمار كافية للانطلاق في التنمية الحقيقية، هذا الأمر دفعها إلى التفكير في إقامة اقتصاد مستقل تستمد منه جميع القطاعات الأخرى فوئد التنمية وتمثل الاختيار الأول والأساسي الذي انبثقت منه السياسة الاقتصادية في إقامة نظام اشتراكي الهدف من اعتماده هو إنشاء تنمية تقوم على أساس إقامة صناعة ثقيلة تكون أساس بناء هذا النظام لكن رغم المزايا العديد لهذا التصنيع لم تتحقق التنمية ولم تصل إلى الأهداف التي وضعت لأجلها بسبب ضعف القدرات الإنتاجية سوء عملية التسيير، وعجز في التمويل من جهة، وثقل المديونية الخارجية، أزمة الاقتصاد العالمي، وتدهور أسعار البترول، وعجز ميزان المدفوعات وتبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الدولي من جهة أخرى هذه الأسباب أدت إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتيجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذه السياسات نجحت إلى حد ما في دول وتعايشت مع اضطرابات اقتصادية في دول أخرى، وبدلت هذه السياسات بما يخدم مصالحهم.

لذلك تسعى الجزائر اليوم جاهدة للنهوض باقتصادها ورسم سياسات صناعية واقتصادية واضحة، ووضع وتطبيق إستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، بهدف استمرار النمو ومشاريع البناء الاقتصادي لمواجهة المنافسة الحادة التي تواجه الاقتصاد الوطني .

إشكالية البحث:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية البحثية التالية: ما مدى مساهمة السياسات الصناعية المعتمدة في

الجزائر في تفعيل القطاع الصناعي الوطني؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن تجزئة السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية والتي ستكون بمثابة الركائز التي نعتد عليها في معالجتنا لموضوع هذه الدراسة فقد ارتأينا طرحها كما يلي:

- ما المقصود بالسياسات الصناعية وما مضمونها.

- ما هي المراحل التي مر بها القطاع الصناعي الجزائري وما الدور الذي يلعبه في مجال الإنعاش.

- كيف تؤثر التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة خاصة اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي.

مقدمة عامة

فرضيات الدراسة: لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التالية.

1- يعاني القطاع الصناعي الجزائري من قصور في دوره، وانخفاض في مستويات الانتاجية والكفاءة لمعظم وحداته.

2- مر القطاع الصناعي بعدة صعوبات وعراقيل مما أدى دخوله في مجال كبير من الاصلاحات وإعادة الهيكلة واتباعه عدة استراتيجيات جديدة.

3- يمكن للسياسات الصناعية المعتمدة في الجزائر العمل على تقوية العمل الصناعي الجزائري، خاصة تلك السياسات القائمة على برامج الإنعاش الاقتصادي

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوعنا لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل فيما يلي:

أ-الموضوعية: نظرا لما لهذا الموضوع من أهمية باعتباره موضوعا جديدا حيث لم يتم التطرق له بشكل مفصل من قبل وتبرز أهميته من خلال الوقوف على أهم السياسات الصناعية التي طبقتها الدولة الجزائرية في الألفية الثالثة على القطاع الصناعي ودوره للتخفيف من التبعية للمحروقات.

الاعتقاد التام بأن القطاع الصناعي السليم هو أساس اقتصاد قوي ومنافس ودوره كبير في تحقيق الرفاهية.

ب-الذاتية: إن اختيارنا لهذا الموضوع هو حصيلة المستوى الدراسي الذي قمنا به من الدراسة لواقع الاقتصاد الجزائري وتأثرنا بوضع السياسات الصناعية ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، وهذا لانشغالنا الكبير بما تشهده الجزائر من عجز في الصناعات التحويلية والتنوع الموارد بدل الاعتماد على مورد رئيسي واحد، إلى جانب الميول الشخصي لمعالجة هذا النوع من المواضيع بحكم التخصص.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي يقوم به القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر محركا لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال مساهمته في الناتج المحلي والقيمة المبتقية، ومن حيث ما له من ارتباطات أمامية وخلفية تؤثر على عملية التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة عامة

أهداف الدراسة: يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بماهية السياسات الصناعية وما مدى مساهمتها في القطاع الصناعي الوطني.
- محاولة استكشاف أهم العراقيل التي تعيق القطاع الصناعي الجزائري.
- محاولة رسم إستراتيجية لتطوير القطاع الصناعي الجزائري لكي يواجه الاقتصاد العالمي.
- تهدف إلى إبراز ضرورة تكثيف الجهود وتعزيز الاستراتيجيات للنهوض بالصناعة الوطنية باعتبارها أفصر طريق لتدعيم معدلات النمو.
- إبراز التحديات التي يواجهها هذا القطاع في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة.

مجال وحدود الدراسة:

اخترنا دراسة الموضوع واسقاط جانبه النظري على الصناعة، كونها القطاع المحرك لباقي القطاعات الأخرى، من خلال مساهمتها في الناتج المحلي والقيمة المضافة، وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة للارتقاء بمنظومة الاقتصاد خارج المحروقات.

أما على المستوى الزمني فقد حددت مدة الدراسة من 2000 إلى 2012 كون هذه الفترة كانت بداية تطبيق لاتفاق الشراكة الأوروبية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.

منهج وأدوات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الانجاز على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف المفاهيم المتعلقة بالسياسات الصناعية، والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها، ومحاولة تفسير آثارها على القطاع الصناعي، ومن ثم تحليل وضعيته في الجزائر وأهم الاستراتيجيات الملائمة للنهوض به، وهذا باستخدام الأدوات والمراجع المعنيين المتوفرة من الكتب والاطلاع على المجالات الاقتصادية وكذا المذكرات التي سبق وأن تناول فيها أصحابها موضوع الدراسة مع أخذ بعض المعلومات من شبكة الانترنت.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت الموضوع نجد:

مقدمة عامة

دراسة وليد أحمد صالح الوطاس حول السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية خلال فترة 2004-2008، حيث تطرقت لموضوع السياسات الصناعية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية.

الملتقى الوطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر خلال فترة 2012 حيث تطرقت لموضوع واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر وأهم معالم الإستراتيجية الصناعية في الجزائر.

أما دراستنا فتطرقت للموضوع من زاوية معاكسة للدراسات السابقة لها متناولة أهم السياسات الصناعية التي مست القطاع الصناعي الوطني ومدى مساهمتها في تفعيله.

صعوبات البحث:

نعرض بإيجاز الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا وهي:

قلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات والمؤشرات الاقتصادية الوطنية لدى مختلف الهيئات وندرة التقارير التي تقف بصدق على واقع القطاع الصناعي.

خطة البحث:

لقد اعتمدنا في تقسيم عملنا هذا إلى ثلاث فصول وقمنا بالإجابة على الإشكال والأسئلة الفرعية المطروحة، والوصول لتأكيد أو نفي الفرضيات المبنية مسبقا باستعراضها للمباحث على النحو التالي:

الفصل الأول: عرضنا في هذا الفصل مدخل عام للسياسات الصناعية والاقتصاد الصناعي وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الصناعي، أما المبحث الثاني: مدخل نظري للسياسات الصناعية، والمبحث الثالث تطرقنا إلى الاستراتيجيات الأساسية للتصنيع.

أما بالنسبة للفصل الثاني فاعتمدنا فيه على السياسات الصناعية المعتمدة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي فكان المبحث الأول حول السياسات الصناعية القائمة على الشراكة الأوروجزائرية، والمبحث الثاني فكان حول السياسات الصناعية القائمة على انضمام الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة، أما المبحث الثالث جاء تحت عنوان السياسات الصناعية القائمة على برامج الانعاش الاقتصادي.

مقدمة عامة

وفي الفصل الثالث والأخير قمنا بدراسة واقع القطاع الصناعي الجزائري ومعالم الإستراتيجية الصناعية الملائمة في الجزائر، فتطرقنا في المبحث الأول إلى واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، وفي المبحث الثاني: معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، أما المبحث الثالث: تقييم مدى نجاعة التوجهات الحديثة في تفعيل القطاع الصناعي الجزائري..

الفصل الأول

مدخل عام للسياسات الصناعية والاقتصاد الصناعي

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الصناعي عدة تحولات وتغيرات هامة أملتھا الظروف، التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية والدولية، وهذا على كافة القطاعات الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية. ولقد رافقت هاته التغيرات وتحولات جملة من التدابير والإصلاحات التي مسّت النطاق الصناعي الواسع.

ومن خلال كل هذا نسلط الضوء في هذا الفصل على مسيرة وتطور الصناعة والاستراتيجيات الأساسية للتصنيع مع التركيز على أهم السياسات الصناعية بصفة عامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الصناعي

المطلب الأول: نشأة وتطور الصناعة

يعود نشوء الصناعة وتطورها إلى فترات تاريخية طويلة ترجح بدايتها إلى المجتمع البدائي قد بلغت مستويات عالية في المرحلة المعاصرة، وقد مرت الصناعة في معرض تطورها بمراحل تاريخية.

1. مراحل نشوء وتطور الصناعة

1.1. مرحلة الصناعة المتزلية:

في هذه المرحلة كانت الصناعة في شكلها الأولي في هيئة أنشطة منزلية ضمن قطاع الزراعي الريفي فكانت المرأة تقوم بصناعة الألبسة والغزل والنسيج.

أما عن الرجل فيمارس صناعة العمل، والمطبخ التي تتعلق بالإنتاج والمزلة إلى جانب عمله في الزراعة ومن سمات هذه الصناعة أنها تتم بطريقة يدوية ووسائل بدائية وتوجه فقط لسد الحاجات، ولكن ومع مرور الزمن أصبحت موارد للدخل لكثير من العائلات عندما تحول الإنتاج مخصصا لتبادل في السوق أو على هيئة خدمات صناعية للغير، وقد احتفظ هذا النمط من الإنتاج بطابعه التراثي في كثير من الدول النامية والمتقدمة وهذا لدقة الصنع وجمال المظهر بالمقارنة مع السلع المصنعة في المعامل الحديثة⁽¹⁾.

2. مرحلة الحرفية:

كان ظهور هذا النوع من النشاط الصناعي بصفة تدريجية سياق في التطور التاريخي للعمل، حيث تحول العمال المتزليين إلى عمال متخصصين في نشاط معين كالتجارة والحدادة والصياغة وغيرها من الأنشطة ومسار نشاطهم مخصص لسوق الاحتياجات وتمحور عمل الحرفيين حول إنتاج سلع صناعية معينة بتوجيه من المستهلك، ثم تطور إلى صنع منتجات وعرضها للبيع في السوق دون توجيه سابق، وقد تحول الحرفي فيما بعد إلى منتج صناعي صغير⁽²⁾.

1 - مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005، ص: 18.

2 - مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 19-20.

وسادت هذه المرحلة وهذا النوع من النشاط حتى القرون الوسطى ووصل إلى أعلى مستوياته في فترة البناء الورشي في الدول الأوروبية، وتعتبر هذه المرحلة مهمة في تطور الصناعي من خلال قوى الإنتاج وتحسين أدوات الإنتاج والتي مهدت الطرق للمرحلة التي تليها.

3. مرحلة تعاونية الرأسمالية البسيطة (المشغل الصغير):

وتعتبر أدنى أشكال للتنظيم الصناعي وهي عبارة عن مصنع صغير، يقوم فيه صاحب العمل أو المنتج باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة لصنع منتجات وهذا تحت سقف واحد وبطريقة يدوية.

وقد مكنت هذه الطريقة من فرض الرقابة داخل المؤسسة التعاونية مما يخلق جو للمنافسة بين الحرفيين إلى جانب الاقتصاد في نفقات الإنتاج.

4. مرحلة المصنع الرأسمالي (المشغل الرأسمالي):

هو الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي وهو عبارة عن مصانع تضم ورشات عمل، يعمل فيها عدد كبير من العمال والقائمة على أساس استخدام الأدوات والعمل اليدويين مع التقسيم، وقد انتشرت هذه المصانع في الدول الأوروبية ابتداءً من القرن (16).

وتميز العمل في هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج وتخصيص أدوات العمل المستخدمة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل مقارنة مع المرحلة السابقة للتعاونيات، وقد هيأ المصنع الأساس التنظيمي والتقني لبروز الصناعة الآلية بعد الثورة الصناعية⁽¹⁾.

5. مرحلة الصناعة الآلية:

هذه المرحلة كانت بعد حدوث الثورة الصناعية نظراً للابتكارات الحديثة نتيجة هذه الثورة استخدمت⁽²⁾.

1 - صامت نصيرة، التنمية والصناعة في الجزائر، مذكرة ليسانس، غير منشورة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013م، ص: 09.

2 - بوختالة سمير، دور وأهمية الصناعة في تحقيق المتطلبات التنموية الاقتصادية دراسة على ضوء قطاع الحديد والصلب، مركب الحجر، مذكرة ماجستير، اقتصاد التنمية، غير منشورة، شلف، 2001/2002م، ص: 33-34.

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة، خصائصها وأهميتها

أ. تعريف الصناعة

تعد الصناعة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وحضارية في كل بلد من بلدان العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي بما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، وفي الوقت نفسه تأثر الصناعة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك المجتمع، وإذا أريد للصناعة أن تتسم بفعالية في تطوير المجتمع ونموه، فإنه يفترض أن يتبنى خطة التصنيع على أساس الاستغلال الأمثل والكفاء للموارد والإمكانيات المتاحة في الدولة⁽¹⁾.

ب. مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي:

ويركز هذا المفهوم على إدخال طريقة جديدة للإنتاج أو أسلوب جديد للعمل ضمن الفعالية الاقتصادية، وهذا الأسلوب يتجسد في المكائن المسيرة بالقوة الآلية، أي تطوير الأساليب المحسنة لإنتاج الثروة⁽²⁾.

ج. المفهوم الإحصائي للصناعة:

هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة أي هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشآت أو الصناعات، وهذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي أو نوع الصناعة⁽³⁾.

د. مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية:

وهنا نذكر مجموعة من التعاريف وتتمثل في:

1. حسب (B.D.G. Fortman) الصناعة هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا.

ولقد تعرض هذا المفهوم للنقد نظرا لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع العملي، إذ لا توجد منشآت تنتج سلعة متجانسة بشكل مطلق.

1 - خياطة مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأورو مغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجستير،

اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012م، ص: 12.

2 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 24.

3 - نفس المرجع، ص: 25.

2. كما عرف (Chamberlin) الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن تكن متجانسة تجانسا مطلقا⁽¹⁾، وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق في هذا التعريف.

تشير موسوعة المصطلحات الاقتصادية إلى أن الصناعة "تعني النشاط الذي ينطوي على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية".

وتعد الصناعة نهائية الصنع إذا كانت صالحة للاستخدام المباشر أو الاستهلاك وتوصف بأنها شبه نهائية الصنع إذا استخدمت كمادة أولية في صنع منتجات أخرى.

الصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي سعى إلى إنتاج أو إحداث تعديل على الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محدودة، بل أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي فنيات أحكام الأعمال في أنشطة الحياة المختلفة، وبكلمة مختصرة هي «فن الوجود الإنساني وتحسين نوعيته»⁽²⁾.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

الصناعة بأنها تحويل مواد عضوية، بواسطة عمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواء أنتجت يدويا أو بالآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، سواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة أو إنمّا بيعت لتاجر جملة أو تجزئة.

أهمية الصناعة:

تتمثل أهمية التصنيع في ازدياد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي، والتصنيع هو نتيجة للتنمية الاقتصادية كما لا يمكن تصور تنمية اقتصادية دون أن يصاحبها تطور في القطاع الصناعي لهذا فإنّ التصنيع والتنمية هما شيئان متلازمان⁽³⁾.

كما تكمن أهمية التصنيع في الارتباط الموجود بينه وبين إنتاجية الفرد ذلك لأنّ التقدم في الصناعة يؤدي إلى استعمال المزيد من الآلات، والمعدات في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى استعمال التكنولوجيا

1 - مدحت القرشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 26.

2 - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، دون سنة نشر، ص: 126.

3 - محمد محروس، إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1992م، ص: 45.

العالية، كل هذه العوامل تؤدي إلى رفع الإنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال، ويرجع ارتفاع متوسط إنتاجية العمل إلى ثلاث نقاط رئيسية هي:

1. أن الإنتاجية في الصناعة أعلى من مثيلاتها في بقية القطاعات وهذا بسبب قوة الجذب الأمامية والخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى استخدام أساليب ووسائل الإنتاج المتطورة⁽¹⁾.
2. إن الإنتاجية في الصناعة ترتفع من تطور ونمو القطاع الصناعي⁽²⁾.

3. استعمال التقنية الحديثة ورفع درجة المهارة، وعامل التنظيم والإدارة كلها، عوامل تساعد على رفع الإنتاجية⁽³⁾، ويمكن تصنيف أي بلد صناعي إذا توفرت فيه بعض المواصفات وهي:

أ. بلد صناعي هو الذي يشكل فيه القطاع الصناعي حوالي ربع الإنتاج المحلي وأن حوالي 100/60 من الناتج يأتي من الصناعات التحويلية، وهذا ما حدث فعلا وحقيقته الاقتصاديات الدول الغربية منذ الثورة الصناعية الأولى.

ب. نسبة السكان العاملين في الصناعة يجب أن يكون عند حدود 10%⁽⁴⁾.

خصائص الصناعة:

تتميز الصناعة عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالعديد من الخصائص، مما يجعلها قادرة على أن تلعب دورا أساسيا وحيويا في تنمية الاقتصاد الوطني ومن أبرز هذه الخصائص نجد⁽⁵⁾:

1. تتميز الصناعة بأنها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة أو الرعي، التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات محدودة حسب نوع كل صناعة وطبيعتها.

2. تعد مناطق التركيز الصناعي أكثر كثافة سكانا مقارنة بأي نشاط آخر.

3. تعد الصناعة أوسع الحرف انتشارا، حيث توجد في كل مكان ولو بصورة مختلفة.

1 - صامت نصيرة، التنمية والصناعة في الجزائر، مذكرة ليسانس، اقتصاد تنمية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013م، ص: 10.

2 - صامت نصيرة، التنمية والصناعة في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص: 10.

3 - مدحت كاظم القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 24.

4 - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي النبي، التنمية الاقتصادية، دار الإشعاع للنشر، بدون سنة، القاهرة، ص: 365.

5 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 26.

4. يتميز المجتمع الصناعي بارتفاع مستوى المعيشة والمستوى الثقافي والحضاري⁽¹⁾.
5. تحتاج الصناعة إلى رؤوس أموال كبيرة بخلاف الأنشطة الأخرى.
6. تساهم الصناعة بجزء كبير في الدخل الوطني للدول.
7. تلعب الصناعة دور كبير في تطوير العلاقات بين الدول وتوجيه سياساتها.
8. معظم الصناعات تعتمد على استخدام الآلات التي تعتمد على استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية.
9. تتمتع الصناعة بقدرتها الكبيرة على استيعاب الأيدي العاملة وخصوصا الصناعات كثيفة العمل⁽²⁾.

المطلب الثالث: مفهوم الاقتصاد الصناعي وأهدافه.

يعتبر الاقتصاد الصناعي علما اقتصاديا متخصصا فهو يشكل إطارا مهما ورئيسيا من الناحيتين النظرية والعملية للدراسات الاقتصادية العامة وتجسيدها للتحليل الاقتصادي النظري العام، فهو يرتبط أساسا بظهور الثورة الصناعية.

وهذا ما يدفعنا للتساؤل ماهية الاقتصاد الصناعي؟ وسنحاول في دراستنا هذه إزالة الالتباس حول هذا الموضوع.

1. مفهوم الاقتصاد الصناعي:

إنّ دائرة هذا العلم لا تقتصر على ميدان واحد من ميادين الأنشطة الصناعية بل تتجاوز ذلك إلى مجالات أخرى كالاقتصاديات الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني وإلى اقتصاديات الفروع الصناعية المختلفة، وإلى اقتصاديات المؤسسة الصناعية وإلى كيفية تخطيط المؤسسة الصناعية، علم واسع يشمل في نطاقه كل الإمكانيات الصناعية على مستوى المؤسسة والفروع الصناعية التي تضم العديد من المؤسسات

1 - يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص: 33-34.

2 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 39.

وعلى مستوى القطاع الصناعي عامة، مع دراسة وتحليل تلك الإمكانيات ودور القطاع الصناعي الحيوي في الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ويمكن القول أن للاقتصاد الصناعي عدة أسماء منها، اقتصاديات الصناعة والتنظيم الصناعي والتجارة واقتصاد الأعمال، أما تسمية الاقتصاد الصناعي فقد تم تبنيها في بداية الخمسينات من خلال كتابات (P.W.S.Andrews)، ثم قلت كتابات عديدة أخرى في هذا المجال في الخمسينات والستينات من قبل (Bain, Marris) ثم (Stigler) وكثير غيرهم، إلا أن الاقتصاد الصناعي كمفهوم يرتبط بنشوء وتطور الصناعة كقطاع متميز من القطاعات الإنتاجية⁽²⁾.

حيث يعتبر الاقتصاد الصناعي فرعاً متميزاً من فروع الاقتصاد والذي يعالج المشاكلات الاقتصادية للمنشآت والصناعات وعلاقتها مع المجتمع، وهناك تعاريف للاقتصاد الصناعي لكنها تنقسم بالنظرة الضيقة إذا لا تعتبره إلا تطبيقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية ومثل هذا القول بجانب الحقيقة، فالفرق بينهما ينشأ من التأكيد الجاري بأن الاقتصاد الصناعي يؤكد على العمل التطبيقي وتأثير ذلك على السياسات، وذو طبيعة عملية وقياسية بينما أن الاقتصاد الجزئي هو استنتاجي وتجريدي، وهو أيضاً يفترض تعظيم الأرباح كهدف للمنشأة في حين أن الاقتصاد الصناعي لا يؤمن بالهدف الواحد بتعظيم الأرباح ويبحث عن هدف المنشأة من خلال الحقائق الظاهرة، ويركز على القيود التي تعرقل تحقيق الأهداف ويحاول إزالتها ولهذا فهو علم نشط بطبيعته⁽³⁾.

والاقتصاد الصناعي يهدف: دائماً إلى فرض نموذج المنافسة النامية وفكرة المؤسسة خاضعة للسعر. ويمكن فهم الاقتصاد الصناعي من زاويتين بالشكل التالي⁽⁴⁾:

انطلاق من المؤسسة الفردية: فهو يمثل تشخيص كيف يمكن للمؤسسة التوضع بالنسبة لمجمل الأسواق الممكنة، ثم تشخيص المسار الوظيفي الديناميكي لهذه الأسواق الميزة النسبية للأفراد مقارنة بالآخرين، المنافسة، الاتفاق التواطئي، التمرکز، إستراتيجية الإنتاج والأسعار.

-
- 1 - عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 16.
 - 2 - بن عزيرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012، مذكرة الماجستير، اقتصاد صناعي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012م، ص: 03-04.
 - 3 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 07.
 - 4 - تواتي محمد، أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، علوم اقتصادية والتسيير، بسكرة، 2009-2010م، ص: 55.

انطلاقاً من الدولة: فهي يهدف إلى تحقيق المصلحة الجماعية وتحديد نوع التدخل الذي يجب وضعه لحماية مصالح المستهلكين والمواطنين.

وعليه نستطيع القول إن الاقتصاد الصناعي ليس من الاقتصاد الجزئي ولا من التسيير، هدفه العام تحليل النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أنه فرع من النظرية الاقتصادية وأساساً للإستراتيجية لأنه يركز البحث على أفضل التي يمكن للمؤسسة أن تستخدمها لتحسين موضوعها التنافسي إضافة إلى صلته بمحيطه الجد واسع⁽¹⁾.

الاقتصاد الصناعي: تعريفه بالشكل المفصل صعب جداً، لأنّ المناهج التي يعتمد عليها كما يؤكد الاقتصاديون الصناعيون تعتبر شديدة التنوع، وكما يتميز أيضاً بكثرة أدوات التحليل⁽²⁾.

حيث يهتم الاقتصاد الصناعي بدراسة سلوك المؤسسات فيما يخص الإنتاج والبيع وتحليل مركزها التنافسي، والواقع أن فهم آليات المنافسة تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد الصناعي⁽³⁾.

فالاقتصاد الصناعي ينظر إليه على أنه «العلم الذي يهتم بتحليل الصناعات والأسواق وسلوك المنشآت العاملة في تلك الأسواق، وبأسلوب أكثر تحديد فهو يتعامل مع الاعتماد المتبادل بين المنشآت في هذه الأسواق والعلاقات الموجودة بين ظروف السوق وسلوك المنشأة والأداء الاقتصادي».

كما يمكن أن نشير إلى الاقتصاد الصناعي على أنه «العلم الذي يتعلق بدراسة هيكل أو شكل السوق الموجود في الصناعة، من حيث المنافسة أو الاحتكار ودراسة سلوك المشروعات أو المنشآت الصناعية من حيث حجم الإنتاج والسعر الذي يتأثر بطبيعة السوق الموجودة وهل هي سوق الاحتكار أو المنافسة؟ كما يدرس مستويات الأداء للمشروعات الصناعية من حيث معدل الربحية والكفاءة والتطور التقني، إضافة إلى السياسات الصناعية التي تتبعها الحكومة والتي تؤثر على هيكل السوق وعلى سلوك المنشآت الصناعية وأدائها».

ويعرف علم الاقتصاد على أنه «مجال الاقتصاديات الذي يهدف إلى:

1. شرح عملية تبادل العلاقات بين الشركات العاملة في نفس السوق.

1 - بن عزرين عز الدين، نفس المرجع السابق، ص: 04.

2 - المرجع نفسه، ص: 05.

3 - عرقابي عادل، هيكل الصناعة والميزة التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال في الجزائر، مذكرة الماجستير، كلية علوم اقتصادية والتسيير، بسكرة، 2009-2010، ص:

2. تحليل تأثير هذه العلاقات على تنظيم وتشغيل هذه الصناعة أو السوق.
 3. توفير أدوات السياسة الصناعية وتنمية التكنولوجيا لصالح الحكومة أو السلطات التنظيمية». هذا المجال عموماً سعى إلى فهم بيئة أعمال المؤسسة من أجل تحليل الديناميكية الاقتصادية ويهدف أيضاً إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. الكشف عن أوضاع سوق تنافسية الأقل أمثلة من حيث الرعاية الاجتماعية والبحث عن الآليات التي تميز من خلالها بين الأسواق الأكثر مثالية، على سبيل المثال نسعى إلى فهم لماذا تقوم بعض الشركات باعتماد إستراتيجية لمكافحة سلوك المنافسة من الشركات الأخرى، وكذا الآثار المترتبة على القرارات الإستراتيجية بناءً على هيكل السوق.

2. فهم التغييرات الكبرى داخل القطاع الصناعي.

وبشكل أكثر تحديد فإن الاقتصاد الصناعي سعى إلى تحديد السبب الذي يجعل الشركات تدخل وتخرج من السوق، وكذا كيف تستطيع بعض الشركات البقاء والاستمرار في السوق، وكذلك لماذا تقرر الشركات الابتكار أم لا؟ وما هي النتائج المترتبة على هذه القرارات بخصوص تطور الصناعة التي تنتمي إليها؟⁽¹⁾

المبحث الثاني: مدخل نظري للسياسات الصناعية

تعد السياسات الصناعية، وجهاً جديداً لكيفيات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها مدعومة بمشروعية تصحيح الاختلالات والخروج من الأزمات القطاعية والكلية، وبجدوى اقتصادية وقابلية للتنفيذ، وتتميز هذه السياسات بكونها عاملاً مؤثراً في تعزيز تنافسية القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز التنافسية الكلية والجزئية للوحدات الاقتصادية.

لقد ارتبطت السياسات الصناعية أساساً بحماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية بسبب عدم قدرة هذه الصناعات على تطوير الإنتاج بكفاءة عالية نظراً لعدم الخبرة في الأسواق العالمية.

1 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، نفس المرجع السابق، ص: 06-07.

المطلب الأول: تعريف السياسات الصناعية وأهم أنواعها

لقد تعددت التعاريف في إطار إيجاد مفهوم محدد لها يعرف الآن بالسياسات الصناعية، نظرا لاختلاف الاتجاهات ووجهات النظر لمختلف المدارس الاقتصادية التي بحثت في هذا الصدد، إلا أنه يوجد إجماع شبه تام على بعض النقاط المحورية المتعلقة بالإطار المفاهيمي العام للسياسات الصناعية نوجزها في التعريف التالية⁽¹⁾:

يرى كل من الفرنسيان ريموند باره (Raymond Barre) وجاك فونتال (Jacques Fontanel).

أن السياسات الصناعية هي: سياسات دفاعية تسعى إلى عكس اتجاهات السوق التي غالبا ما فشلت أيا كانت الوسائل المستخدمة الإعانات أو الحماية التجارية، وحسب رأيهما تتجلى السياسات الصناعية في دعم السياسات الاقتصادية: كالدفاع عن القواعد الأساسية لاقتصاد السوق...، حيث يجوز للدولة تشجيع الانخراط في صناعات واعدة⁽²⁾.

1. دعم التنمية الاقتصادية.

2. الخصوصية (الخصخصة) مع التأكيد هما على التمييز بين السياسات الصناعية والسياسات الاجتماعية لأجل توجيه أدوات السياسة المقصودة، وهذا على أمل جعل تطبيقها يحقق أهداف كل منها (السياسات الصناعية والسياسات الاجتماعية).

إيلي يشوعي: أنها مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة على نصيب كلها في مصلحة الصناعة «على رقم من الحريات الاقتصادية وحرية عمل المؤسسات فإن كل سياسة اقتصادية صناعية تتضمن تداخلات مباشرة في شروط عمل الصناعات وفي استراتيجيات التصنيع»⁽³⁾.

نولاند وباك (Noland, Pack): يريان السياسات الصناعية بأنها «سياسة لتفسير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول

1 - زعباط عبد الحميد، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد 11، جوان 2012م، ص: 176.

2 - بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري (2000-2012)، نفس المرجع السابق، ص: 20.

3 - نفس المرجع، ص: 21.

الاقتصادي النموذجي. بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة "أي أنها سياسة تعتمد إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة".

أما "هارسون" (Harrison) فقد ذهب إلى القول بأنها «سياسة لإعادة تخصيص الموارد من أجل القطاعات التي تعتبر خاصة في الاتجاه الخارجي ما يساعد الاقتصاد على تحقيق مستوى دخل أو معدل نمو أعلى". بمعنى آخر تم التركيز على إعادة التخصيص من أجل التصدير".

وقد كان "لهورد وساجي" (Haward, Saggi) وجهة نظرهم في تعريف السياسات الصناعية عندما قالوا بأنها أساس أي تدخل انتقائي أو سياسة حكومية يحاولان تعديل هيكل الإنتاج نحو القطاعات التي يتوقع منها إعطاء فرص أفضل من أجل نمو اقتصادي مقارنة مع ما قد يحدث في غياب مثل هذا التدخل وبمعنى آخر في توازن السوق⁽¹⁾.

وقد جاء تعريف السياسة الصناعية على موقع الموسوعة العالمية (Wikipedia) بأنها مجموعة من الإجراءات التداخلية التي تنفذها البلدان ذات الاقتصاد المختلط لتؤثر في الطريقة التي تنتشر بها عوامل الإنتاج، ويجري توزيعها على نطاق الصناعة الوطنية⁽²⁾.

وعرفت من قبل "ماكتري" (Richerd B.M) بأنها "عنوان لمجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية المقترحة التي ظهرت كبرنامج سياسي موحد في بداية الثمانينات، وهذه الإصلاحات من شأنها أن تعطي المسؤولين الحكوميين سلطات إضافية وكذلك ما يلزم من الصلاحيات المالية والتنظيمية لتغيير بشكل مباشر البنية الصناعية للبلاد"⁽³⁾.

ويرى "خليل حسن": هي مجموعة إجراءات على المدى القصير منسقة وهادفة تصب كلها في مصلحة الصناعة⁽⁴⁾.

1 - وليد أحمد صالح العطاس، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلي العلوم الاقتصادية والتسيير، بيسكرة، 2009-2010م، ص: 03.

2 - www.Wikipedia.com.

3 - بن عزرين مرجع سبق ذكره، ص: 22-23.

4 - خليل حسين، السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006م، ص: 18.

لقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للسياسات الصناعية وذلك لاختلاف الاتجاهات وجهات النظر، لذا نقول أن: «السياسات الصناعية هي مجموعة الإجراءات والجهود والسياسات الرامية إلى تنظيم وتحديد آليات العمل في الأسواق والداعمة لمسارها العفوي».

أنواع السياسات الصناعية:

تنقسم السياسات الصناعية المطبقة في اقتصاد معين أو في سوق معينة حسب مختلف معايير التقسيم إلى أنواع مختلفة، لغرض تحقيق الهدف المرجو من كل نوع:

1. حسب المدى الزمني للسياسة الصناعية:

يمكن تقسيم السياسات الصناعية حسب هذا المعيار إلى:

أ. **سياسات الظرفية:** هي السياسات التي تعالج الاختلالات ظرفية (قصيرة المدى)، وتكون محددة التأثير وتطبق غالبا في قطاعات دون القطاعات (سياسات صناعية العمودية).

ب. **سياسات هيكلية:** وهي السياسات التي تكون نتائجهما أو أهدافها بعيدة المدى، وغالبا ما تعالج الاختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق وقد يكون هذا النوع من السياسات أفقيا أو عموديا حسب الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة المطبقة في بلد معين⁽¹⁾.

عادة ما نجد أن السياسات الصناعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد من السياسات المذكورة أعلاه.

ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من السياسات الصناعية طويلة وقصيرة المدى لتحقيق الاستقرار في الأسواق من جهة وإضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى.

1 - زعباط عبد المجيد، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، تبسة، العدد 11 جوان 2012م، ص: 177-178.

2. حسب أثرها على القطاعات الاقتصادية:

بموجب هذا المعيار تقسم السياسات الصناعية إلى:

أ. سياسات الأفقية: هي السياسات التي تشمل عدة قطاعات اقتصادية وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات مثلا: «التطوير التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري» تعتبر سياسة أفقية باعتبارها يمس كافة الأنشطة الاقتصادية كالاتصالات والمصاريف والتأمين... إلخ.

ب. سياسة عمودية (انتقائية): هي السياسات التي يمس أثرها نشاطا أو قطاعا اقتصاديا واحد مثال ذلك سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين.

رغم الاختلاف بين النوعين سالف الذكر، إلا أنهما متكاملان من الناحية العلمية، فالسياسات الأفقية تنظم الجوانب العامة التي تشترك فيها كل أو جل القطاعات الاقتصادية، في حين تناط السياسات العمودية بمهمة تنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية ودقة وملائمة لقطاعات اقتصادية دون الأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثاني: أهمية السياسات الصناعية وأهم مبادئها

1. أهمية السياسات الصناعية:

إنّ الدولة من خلال أدوات سياساتها الاقتصادية، التي تؤثر في هيكل الصناعة وسلوك وحداتها الإنتاجية، تستطيع أن تلعب دورا هاما في سبيل تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال تحقيق الأهداف التالية⁽²⁾:

- كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عملية الإنتاج (كفاءة التخصيص).

- الكفاءة المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من الموارد الاقتصادية (كفاءة الداخلية أو الفنية).

1 - زعباط عبد المجيد، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، ص: 178-179.

2 - بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري 2000-2012، نفس المرجع السابق، ص: 23.

3. كفاءة توزيع الإنتاج الكلي من السلع والخدمات يبين أفراد المجتمع أو المشتركين في النشاط الإنتاجي (الكفاءة التوزيعية)⁽¹⁾.

يتضح من المؤشرات السابقة مدى تشابك واحتمالات تعارض الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء تدخلها في أو تأثيرها على النشاط الاقتصادي للوحدات الإنتاجية فتدخل الدولة مثلا من أجل الحد من تأثير الاحتكارات على مستوى الأسعار أو حجم الإنتاج من السلع والخدمات أو على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (كفاءة تخصيص الموارد والكفاءة التوزيعية) يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على قدرة المنشآت في الاستفادة من مزايا الإنتاج الوفير (اقتصاديات الحجم) أو على إمكانياتها في التوزيع والنمو من خلال إعادة استثمار كل أو جزء من هوامش الربح المرتفعة المصاحبة للاحتكارات أيضا فإن التأثير السلبي قد يشمل قدرة المنشآت في الصناعة على منافسة السلع المستوردة من دون اللجوء إلى حمايتها وبالتالي تحصيل المستهلك أعباء إضافية في شكل أسعار أعلى للسلع المستوردة، وكذلك مقدرة الصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية عن طريق تخفيض تكلفة الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الإنتاج الوفير وبالتالي زيادة مقدرتها التصديرية وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات الوطني.

هناك أيضا إمكانية الحد من خطى التقدم الفني في الصناعة والذي يكون عادة ثمرة من ثمرات جهود البحث والتطوير والابتكار التي يمكن تمويلها من هوامش الأرباح غير العادية التي تحققها المنشآت التي تنتج في ظل أسواق تغلب عليها الصيغة الاحتكارية، أو السيطرة من قبل عدد قليل من المنشآت الضخمة.

2. مبادئ السياسة الصناعية:

1. الحوافز يجب أن تقدم فقط النشاطات الجديدة: تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية، وهذا بغرض حمايتها من المنافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الإنتاجي والسياسات الاحتكارية⁽²⁾.

2. ينبغي أن تكون هناك معايير واضحة/ معايير نجاح وفشل:

1 - أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر والتوزيع السعودية، الطبعة الثانية، 2001م، ص: 245-250.
2 - شوافوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2001م، ص: 18.

السياسات الصناعية هي عملية تجريبية ضرورية، فطبيعة المبادرة أنه ليست كل الاستثمارات في أنشطة جديدة ستؤتي المرجو منها ولن تكون كل جهود الدعم ناجحة.

مثال: كوريا، وتايوان، وتشلي، النجاحات فيها أكثر من الأخطاء المدفوعة الثمن، ولكن في ظل غياب فكرة واضحة عما يشكل نجاحا ملحوظا والمعايير الواضحة لمراقبة ذلك يمكن أن تصبح حالات الفشل راسخة⁽¹⁾.

3. الحوافز تمنح لفترة محددة: إحدى الطرق لضمان ألا تبقى المصادر (المالية، البشرية) مقيدة لفترة طويلة في النشاطات التي تجدي نفعاً.

4. الدعم العام يجب أن يستهدف النشاطات وليس القطاعات: من الشائع بالنسبة لوكالات ترقية الاستثمار أن تحدد أولوياتها من ناحية القطاعات أو الصناعات على سبيل المثال: السياحة، مراكز الاتصالات.

هذا يقود إلى التوجيه الخاطئ لجهود الترقية الصناعية، فأهداف الدعم العام يجب أن ينظر إليها كأنشطة وليس كقطاعات⁽²⁾.

5. ان تتمتع الأنشطة المدعومة بقابلية الانتشار: لا بسبب لتوفير دعم عام لنشاط ما لم يكن هذا النشاط لديه القدرة على الضغط على الاستثمارات الأخرى والتكامل معها أو توليد آثار معلوماتي أو تكنولوجية.

6. السلطة التي تنفذ السياسات الصناعية يجب أن تمنح إلى وكالات أثبتت كفاءتها⁽³⁾: من الشائع أن نشكو من عدم الكفاءة والفساد في الحكومة البيروقراطية، ولكن الكفاءة البيروقراطية تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين مختلف الوكالات داخل البلد الواحد وسيكون من الأفضل تقديم أنشطة الترقية في مثل هذه الوكالات بدلا من إنشاء وكالات جديدة من نقطة الصفر.

1 - وليد أحمد صالح العطاس، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بشكرة، 2009-2010، ص: 21.

2 - نفس المرجع، ص: 22.

3 - نفس المرجع السابق، ص: 23.

7. الوكالات المنفذة لا بد أن تراقب مباشرة من قبل مدير رئيسي، ومن لديه السلطة السياسية على المستوى الأعلى: كما رأينا فالسياسة الصناعية الفعالة تتطلب درجة معينة من الحكم الذاتي للأجهزة البيروقراطية التي تنفذها، لكن الحكم الذاتي لا يعني ولا ينبغي قلة المسؤولية.

8. الوكالات التي تقوم بالترقية يجب أن يكون لها قنوات اتصال مع القطاع الخاص: الحكم الذاتي والعزل لا يعني أن البيروقراطيين يجب أن يحافظ على علاقات مع رجال الأعمال والمستثمرين بالقوة، واقع الاتصالات والعلاقات المستمرة هامة وذلك للسماح للموظفين العموميين بالحصول على قاعدة معلومات جيدة عن واقع الأعمال التجارية، والتي بدونها سيكون اتخاذ القرار السليم مستحيلا.

9. الاستفادة من الأخطاء السابقة: لاستراتيجيات العامة من النوع الذي تم تأييدها غالبا ما تكون موضوعا للسخرية لأنها قد تؤدي إلى اختيار الخاسرين بدلا من الفائزين والمهم بالطبع اتخاذ إجراءات وقائية ضد هذا على النحو المبين أعلاه.

لكن الإستراتيجية المثلى لاكتشاف القدرة الإنتاجية للبلد ستحدث بالضرورة بعض الأخطاء من هذا النوع وبعض أنشطة الترقية سوف تفشل.

10. أنشطة الترقية بحاجة إلى أن تكون لها القدرة على تجديد نفسها، حيث يصبح دور الاكتشاف مستمرة: وحيث أنه لا يوجد مخطط وحيد لضمان الترقية فإنّ الحاجات وظروف الاكتشاف الإنتاجي من المحتمل أن تتغير بمرور الوقت، ذلك يتطلب أن تكون الوكالات المسؤولة عند تنفيذ تلك "السياسات" القدرة لإعادة الابتكار وتجديد نفسها، ومع مرور الوقت فإنّ بعضها من المهام الرئيسية للسياسات الصناعية يتم التخلي، بينما سيتم اللجوء إلى مهام أخرى جديدة.

المطلب الثالث: مضمون السياسات الصناعية

تؤدي الصناعة دورا مركزيا في النمو الاقتصادي العام، وتؤثر الصناعة إيجابيا مع بقية القطاعات إلى درجة أن الأزمات الاقتصادية باتت واقعها أزمات إنتاجية وتأخذ الحكومات دائما على عاتقها مسؤولية إدارة وتنظيم التنمية الصناعية، ويتعارض عمل السياسات الصناعية مع عمل السوق، وذلك بالنسبة "للعرض والطلب" للمواد الأولية والمنتجات النهائية.

فالسياسات الصناعية تأتي لتزيل شوائب السوق وهيكلية الإنتاج لمنع الصناعات والاقتصاد من الوقوع في الزمان.

ومن أجل رسم أو إعداد التباين الصناعية يفترض في بادئ الأمر أن تحدد الدولة الخيارات التي من شأنها اعتمادها في بعض الميادين نذكر أهمها: التدخل في الشأن الصناعي: وأمام الدولة في هذا خيارات ويتمثل الأول في امتناع عن التدخل في القضايا الصناعية وفي تعزيز دور المنافسة التي تشكل شرطا أساسيا لكل تقدم تكنولوجي، وبالتالي كل تدخل: للدولة في القطاع الصناعي من شأنه أن إفساد هذا الدور للسوق، ويقتصر دور الدولة من خلال تأمين البنية التحتية المتطورة، والإعداد المعني وتطوير البحث العلمي⁽¹⁾.

أما الخيار الثاني فيمكن للدولة التدخل في القضايا الصناعية من خلال الحوافز الضريبية والقروض المسيرة والإسراع في حل الأزمات التي يتعرض لها هذا القطاع.

2. موقف الدولة من ملكية المشروعات الصناعية:

يترتب على الدولة في هذا الميدان الخيار أولا ما بين أمرين:

أولا: خصخصة المنشآت العامة الصناعية وذلك بعد التجاري التي دلت على أن الدولة هي مقاول أو مستثمر فاشل، وبالتالي يجب ترك الاستثمار للقطاع الخاص.

أو الاحتفاظ بهذه المنشآت في إطار القطاع العام من أجل التأثير على المجرى العام للأسعار وذلك منعا للتضخم المالي أو لزيادة الاستثمارات في هذه المنشآت.

ويمكن لها أيضا التدخل في إدارة هذه المنشآت الصناعية العامة، وضبط قراراتها لكي لا تعارض مع توجهات سياستها الاقتصادية والاجتماعية فقط⁽²⁾.

3. الموقف من المنافسة الخارجية للقطاع الصناعي: تعتبر هذه السياسة من بين الإجراءات التي

تقوم بها السلطات لغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالإنتاج المحلي ومن بين هذه الإجراءات فرض أجور ونفقات تحكومية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية.

وثمة ثلاثة خيارات معروضة على الدولة في هذا المجال:

1. حماية هذا القطاع الصناعي المحلي من المنافسة الخارجية (تشجيع الاستثمار).

1 - خليل حسين، السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص: 20.

2 - المرجع نفسه، ص: 20.

2. عدم حماية هذا القطاع منعا لردات الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية.
 3. الحماية في مرحلة أولى للقطاع الصناعي عندما يقوى بفضل الاستثمارات.
 4. الموقف من الاستثمارات الأجنبية: تتوفر للدولة 04 خيارات في هذا الميدان وهي:
 1. السعي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الصناعة عبر الحوافز وحرية تنقلها.
 2. اتخاذ وقف محايد من رؤوس الأموال الأجنبية، أي عدم السعي لاستقطابها.
 3. اتباع سياسة انتقالية اتجاه رؤوس الأموال الأجنبية من حيث السماح باستثمارها فقط في قطاعات صناعية معينة دون سواها.
 4. فرض قيود على رؤوس الأموال الأجنبية بتحديد سقف لنسبة مشاركتها في رأس مال الشركات الصناعية الوطنية.
 5. إستراتيجية التصنيع: يمكن للدولة أن تختار في هذا المجال بين التركيز في المرحلة الأولى في عملية التصنيع على الصناعات الخفيفة (مواد غذائية، ألبسة، أثاث...) أو على الصناعات الثقيلة (المعدات الصناعية، السيارات، الصلب...).
 6. الصناعات المفضلة أو المستهدفة: يمكن للدولة إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة، وذلك بتأمين الحماية الكافية لها من المنافسة الأجنبية. أو إعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية المتجهة نحو التصدير، وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بتهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الإنتاج الوطني.
7. الموقف من مساعدة القطاع الصناعي:

هناك ثلاثة خيارات متوفرة للدولة في هذا المجال على الأقل:

1. مساعدة القطاع الصناعي بشكل عام من خلال الإعفاءات الضريبية الميسرة، وتمويل البحث العلمي والتكنولوجي، وذلك تشجيعا للاستثمار في هذا القطاع.
2. مساعدة هذا القطاع، حرصا على عدم إفساد أوليات السوق واقتناعا بالمبدأ التالي: لا ينفع الدعم للمنشآت غير القادرة على المنافسة، وبالتالي لا يجوز دعمها للاستمرار بشكل مصطنع غير أنه

يتوجب على الدولة تأمين المناخ اللازم والبنية التحتية الضرورية لتقدم القطاع الصناعي (تخفيض معدلات الفائدة، تطوير التعليم المعني، توفير الأسواق الخارجية...).

3. مساعدة القطاعات الصناعية التي تتعرض لأزمة لحين خروجها منها.

المطلب الرابع: أدوات السياسات الصناعية وعناصر بنائها

تستطيع الحكومة أن تؤثر على حجم لاستثمار في قطاع الصناعة ونموه وإمكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة وعدد المنشآت فيها وحجمها، كما يمكنها أن تؤثر على هيكل الصناعة ودرجة التركيز وبالتالي التأثير على درجة المنافسة أو الاحتكار في السوق، من خلال:

أهم أدوات السياسة الصناعية:

التي يمكن للحكومة اتباعها وتمثل فيما يلي:

1. سياسة الترخيص الصناعي: تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومن ثم التركيز فيها من خلال تأثيرها المباشر على عدد المنشآت في الصناعة وغير مباشر على أحجامها وكذلك الحجم الكلي للصناعة.

وإذا تمعنا في معايير الترخيص الصناعي التي تسترشد الجهات المسؤولة بها في منح التراخيص الجديد نجد أهمها الطاقة الإنتاجية للمصانع المنتجة مقارنة بحجم سوق السلعة المنتجة (المطلب الكلي)⁽¹⁾.

2. سياسة الحماية الجمركية:

تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات، خاصة في الدول النامية ذات الصناعات الناشئة إذا تتضح أهمية هذه السياسات من خلال مبادئ السياسة الصناعية التي تشمل تقديم الحوافز لمشاريع القطاع الصناعي منها: فرض ضرائب جمركية على المنتجات الأجنبية المنافسة وذلك لحماية المنتجات المحلية.

3. سياسة القروض الصناعية: تدعم الدول صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق

مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجدواها الاقتصادية بدون فوائد تذكر عدا الرسوم الإدارية التي قد تصل إلى 2.5% من مبلغ القرض.

1 - باخرمة أحمد سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، 2001م، ص: 251.

4. سياسة المشتريات الحكومية: تهدف هذه السياسات إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية تستخدم هذه السياسة لمواجهة منافسة السلع الأجنبية خاصة عندما تصطدم بسياسات تسويقية إغراقية من قبل المصدرين الأجانب⁽¹⁾.

5. الإعفاء من الضرائب الشركات: تقوم هذه السياسات على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى تحفز وتعزز من تنافسية منشآت المحلية بحيث تحقق هذه الأخير ميزة تنافسية من حيث التكاليف.

مثال: السعودية تتمتع بإعفاء من الضرائب الشركات وتدفع فقط الشركات التي هي ضريبة إسلامية مقدارها 2.5%.

أما الشركات الأجنبية فعليها أن تدفع ضريبة سنوية تتراوح بين 25% - 45%.

6. سياسة سعر الصرف: من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية، حيث أن تخفيض سعر العملة الوطنية يجعل الأسعار النسبية للسلع المستوردة أعلى والأسعار النسبية للصادرات أقل.

7. سياسة مكافحة الاحتكار: في الدول التي تتبع هذه السياسة تمنع الاتفاقيات العلنية والسرية الاحتكارية التواطئية بين كل أو بعض منتجي سلعة من أجل السيطرة على سوقها أو تحديد سعرها.

8. السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المنشآت:

تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثيرها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة.

إضافة إلى تأثير الاندماج على ظروف الدخول إلى السوق أي يخلق عوائق أمام المنشآت الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة.

1 - وليد أحمد العطاس، مرجع سابق، ص: 19.

9. سياسة الأسواق المفتوحة⁽¹⁾:

نظرا لصعوبة تطبيق شروط المنافسة التامة في واقع كثير الصناعات بما في ذلك شروط إثبات اقتصاديات الحجم أو الحد الأدنى للكفاءة الإنتاجية حتى يمكن الوصول إلى مستويات المثلى من الكفاءة التخصيصية والداخلية وغياب الفاقد الصافي لرفاهية المجتمع استعضت نظرية الأسواق المفتوحة، بمفهوم التهديد بالدخول الصناعي أو المنافسة الكامنة الوصول إلى القسط الأكبر من المزايا التي يمكن أن تحققها المنافسة التامة.

إضافة إلى مساهمة أدوات السياسة الصناعية السابقة في تشجيع أو حماية الصناعات الوطنية فإن مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الحكومة تجاه سوق الصناعة (تحقيق منافسة تحقيق الكفاءة الإنتاجية، زيادة معدل النمو...).

عناصر بناء السياسات الصناعية:

1. بناء القدرات الوطنية: يعتبر العنصر الأول للسياسات الصناعية الذي يتمثل في ترقية مستوى القدرات الوطنية من خلال عمل متضافر يجري على ست جهات⁽²⁾:

أ. الموارد البشرية ومنظمي المشروعات: يحتاج هيكل الموارد البشرية إلى زيادة التركيز على المهارات والمعارف التي تركزها هذه الموارد من نظام التعليم والتدريب القائم بين متطلبات التصنيع كما وكيفا.

ب. نظام الابتكار الوطني: مع تسارع وتيرة وكثافة الابتكارات الجديدة سواء في المنتجات أو في العمليات الإنتاجية، أصبحت التكنولوجيا عنصرا حاسما في عملية التصنيع.

ج. نظام الجودة الوطني: إذا كان للصناعة الوطنية أن تطرق أبواب الأسواق الأجنبية فلا بد لها من الارتقاء إلى مستوى معايير الجودة العالمية.

د. الاحتياجات التمويلية: تعد مسألة التمويل مسألة حاسمة الأهمية لتحقيق معدلات النمو التي تستهدفها الإستراتيجية.

1 - وليد أحمد صالح العطاس، مرجع سابق، ص: 20.

2 - بن عزيرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري 2000-2012م، نفس المرجع السابق، ص: 24.

5. البنية الأساسية: توفير بنية أساسية جيدة هو المدخل إلى اجتذاب مزيد من الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصناعي.

و. برامج تعزيز القدرة التنافسية: يرتكز نجاح السياسة الصناعية بمدى القدرة على الوصول بها وبجميع عناصرها إلى مستو المنشآت الفردية، ومركز تحديث الصناعة هو الهيئة الرئيسية التي تقدم دعما مباشرا إلى المنشآت الصناعية بما يجعلها قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية.

2. الارتباط بالأسواق العالمية: هو العنصر الثاني للسياسة الصناعية الذي يتعلق في المقام الأول بـ:

أ. تنمية الصادرات: في ظروف تحدث فيها المنافسة في الأسواق العالمية وتستمد تكنولوجيا الإنتاج تطورات، يصبح التواجد المتزايد للمنتجات المحلية هو الاختيار الحقيقي للصناعة الوطنية.

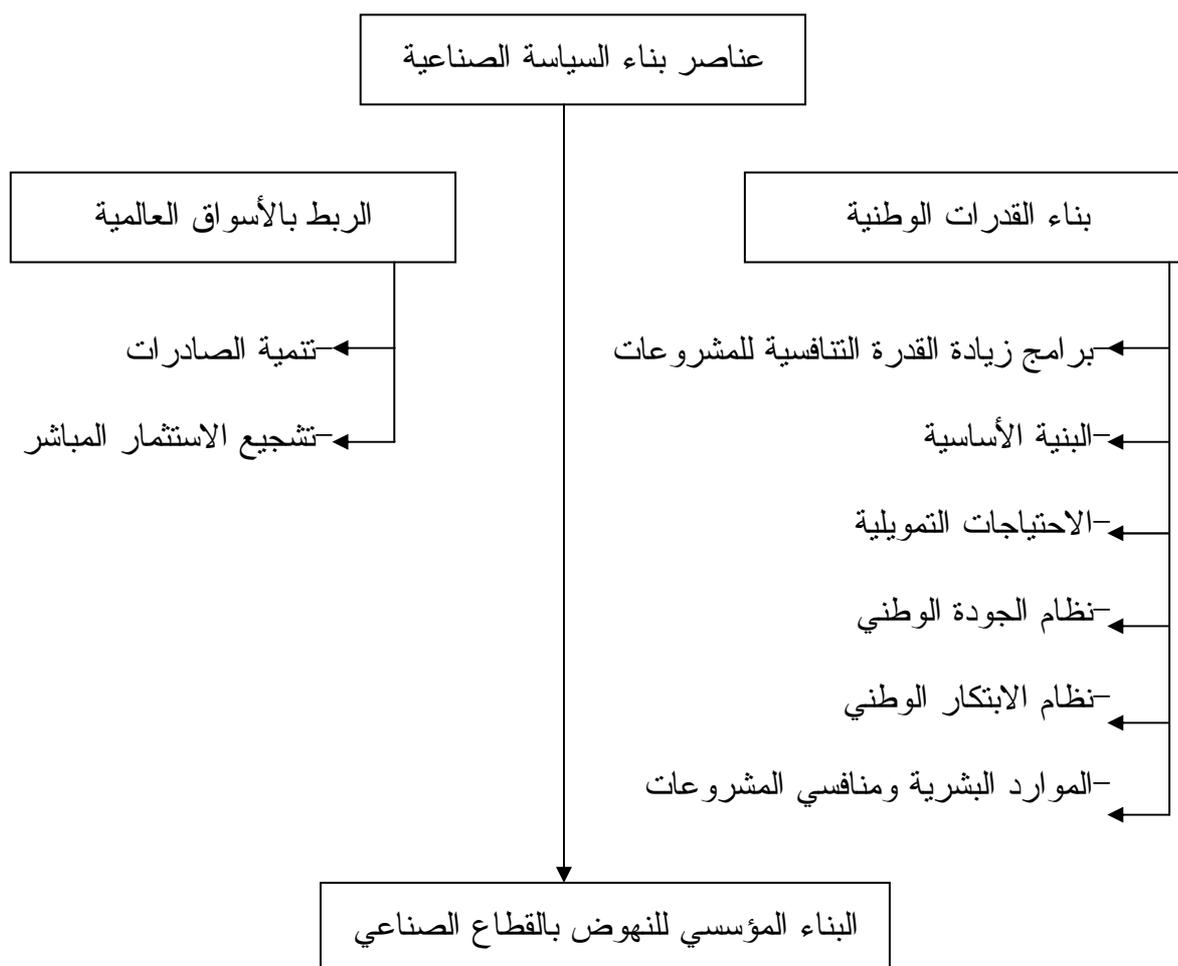
ب. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة رئيسية لا لمجرد توفى التمويل الكافي لتنمية القطاع الصناعي، ينقل أحدث المستجدات في المعارف والدراية التقنية، وللاستثمار الأجنبي أهمية أيضا في تحقيق الترابط بالسلاسل العالمية لإنتاج القيمة المضافة وشبكات الإنتاج الدولية، وقد برهنت تجارب التصنيع الناجحة على الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات تعد مفتاحا لا غنى عنه للنجاح.

3. البناء المؤسسي لتوجيه القطاع الصناعي:

وأخيرا يتمثل العنصر الثالث في العمل على ترسيخ مجموعة من القيم الاجتماعية التي تساعد على تحقيق التنمية المنشودة مع تعظيم الآثار الإيجابية الاجتماعية والبيئية للتصنيع.

شكل رقم 01: عناصر بناء السياسة الصناعية



المصدر: رشيد محمد رشيد، إستراتيجية مصر للتنمية الصناعية، الصناعة قاطرة التنمية، وزارة التجارة والصناعة، مصر، ص: 15.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الأساسية للتصنيع:

لقد تعددت تصنيفات وتقسيمات استراتيجيات التصنيع، بحيث انتهجتها البلدان النامية للنهوض باقتصادها، فنتيجة لهذا الوضع انتهجت معظمها إعطاء الأولوية للتصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن هذه البلدان النامية تسعى إلى تهيئة مجموعة من المستلزمات لغرض النهوض بالصناعة وديمومتها من خلال استراتيجيات التصنيع في الدولة ومنه ارتأينا في هذا المبحث أن نجمع كل ما له صلة بهذا الموضوع وأهمها:

المطلب الأول: إستراتيجية التصنيع من زاوية ملكية المشروعات:

نبحث في هذا الجزء إستراتيجية التصنيع في البلاد النامية من زاوية القطاع الأم أو القطاع الخاص وذلك بمعنى هل تركز عملية التنمية الصناعية على جهود الدولة -القطاع العام- أو يترك القطاع الخاص للقيام بالمبادرة بتمويل الصناعات المطلوبة، ويتقلص دور الحكومة.

1. القطاع العام:

من أهم الاعتبارات التي تدفع الحكومة إلى تملك المشروعات الصناعية مايلي⁽¹⁾:

1. ضخامة رأس المال المطلوب: ويكون في حالة المشروعات الكبيرة، وخاصة الحديد والصلب والاسمنت والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وغيرها من الصناعات الثقيلة، حيث أن رأس المال المطلوب يفوق طاقة أي مستثمر خاص.

2. ضآلة العائد المنتظر: تعاني بعض المشروعات (مثل المشروعات السابقة)، ضآلة العائد المنتظر، وقد تكون هناك خسائر خاصة في السنوات الأولى للإنتاج، وبالتالي ينصرف القطاع الخاص عن هذه الصناعات.

3. كثيرا ما لا تقتصر الندرة على رأس المال فقط، بل تتعداه كثيرا من البلاد إلى ندرة في الأيدي العاملة الماهرة، الإدارة القادرة، قنوات التسويق...، وعليه تصبح الحكومة الجهة الوحيدة القادرة على توفير وتعبئة أي قدر يعتد به هذه الكفاءات.

4. قد تشترك الحكومة جزئيا في بعض هذه المشروعات وتترك الجزء الآخر في رأس المال للمستثمرين سواء أكانوا أفراد أو شركات خاصة، وهذا النوع من المشروعات المختلطة يشجع القطاع الخاص على الاشتراك، فضلا عن ضمان حد أدنى في الأرباح.

5. كثيرا ما يتطلب (بل يصر) القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي على قيام الحكومة بفرض تعريفية بمركمة عالية، ومد المشروع الجديد بكثير من الخدمات بأسعار رمزية، وكذلك إلزام الإدارات الحكومية بتفضيل الشراء عن هذه المشروعات...، بما قد يغري الحكومة على تملك المشروع كله أو بعضه للمحافظة على المال العام وضمان مصلحة المواطنين.

6. عدم تحمس رأس المال الأجنبي للاشتراك في المشروعات الصناعية في البلاد النامية إضافة إلى الأسباب السابقة نجده يتخوف أيضا من التأميم والمصادرة وعدم الاستقرار السياسي، وصعوبات تحويل

1 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997م، ص: 17-19.

الأموال إلى الخارج...، لذلك لا نجد الحكومة مقر أن القيام بالمشروعات الحيوية التي لا تجد إقبالا من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

7. إنَّ هناك بعض المشروعات التي تعتبرها الدولة مشروعات إستراتيجية أو مشروعات خاصة بالأمن القومي والدفاع.

8. الخوف من الاستعمار الاقتصادي الأجنبي: تخشى البلدان النامية في تغلغل النفوذ الأجنبي عن طريق تملك المشروعات الصناعية لذا الكثير منها يفضل القيام بدور كبير في الصناعات الجديدة.

9. حماية المستهلكين من الاحتكارات: تقوم الحكومة بإنشاء المشروعات الصناعية بنفسها لتخوفها من قيام احتكار يهدد مصالح المستهلكين، نجد هذا الخطر قائما في البلاد حديثة الهد بالتصنيع وذلك بسبب ضيق نطاق المنافسة الذي يعود لضيق السوق الداخلي، وكذا فرض ضرائب جمركية حامية، مما يشجع الشركات القائمة على المبالغة في رفع الأسعار.

المزايا الاقتصادية للمشروعات الحكومية:

تتمتع المشروعات الحكومية بالمزايا التالية⁽¹⁾:

- قدرة الحكومة في الحصول على رؤوس الأموال الكبيرة لتمويل مشروعاتها، وبالتالي تستطيع أن تقيم مشروعات حديثة من الأحجام الاقتصادية المثلى، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي، بعكس المشروعات الفردية التي يعيقها التمويل، ومن ثم فإنها تميل إلى أن تكون صغيرة وغير اقتصادية في كثير من الأحوال أو تلجأ إلى الآليات المستعجلة والقديمة.

- تستطيع الحكومة توفير حاجاتها من رأس المال سواء بالعملة المحلية والأجنبية وذلك بسعر فائدة معتدل وبشروط سداد أفضل.

- إنَّ المشروعات الحكومية أساسية كانت أو جوهرية تشكل قاعدة تقوم عليه صناعات أخرى في المستقبل، مما يسهل إدماجها في أن خطة مستقبلية بما يعود بالفائدة القصوى على المجتمع.

- تستفيد المشروعات الحكومية في ارتباطها، بالحكومات، كتحويلها على إذن استيراد المواد الخام قبل غيرها من المشروعات الخاصة وهذا في حالة ندرة النقد الأجنبي. كما تقوم الحكومة بتوفير البنية

1 - محمد محروس إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص: 21-22.

الأساسية لمصانعها، وتقوم المؤسسات الحكومية بتفضيل منتجات الدولة مما يسهل عملية، تسويقها، ويمكنها أيضا الحصول على أي مساعدة فنية أجنبية من خلال مساعيها مع الجهات الأجنبية⁽¹⁾.

-تستطيع الحكومة في حالة تحقيق المشروع لأرباح كبيرة استخدامها في استثمارات ومشروعات جديدة، مما يدعم النشاط الصناعي في الدولة، كما يمكنها بيع السلعة إذا كانت ضرورية بسعر منخفض أو بسعر التكلفة مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد.

العيوب الاقتصادية للمشروعات الحكومية:

تمثل عيوب المشروعات العامة في التالي⁽²⁾:

-عدم وضوح الأهداف بل وتضاربها، وتحددها الجهات السياسية التي تستولي على أرباح الشركات التابعة لها لتنفقها على التعليم وغيره من الموافق مما يعرقل سير هذه المشروعات وذلك بعكس الحال في المشروعات الخاصة حيث الأهداف محددة والرؤية واضحة والهدف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، عن طريق العمل بأقصى كفاءة.

-كثيرا ما يكون الدافع نحو إنشاء المشروعات هو الاعتبارات السياسية، وذلك لكي تثبت الحكومة للجماهير أنها حريصة على تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإنها لا تنال الدراسة الاقتصادية والتقنية الحادة، قبل إقامتها، ناهيك عن التدخل المستمر في تحديد الأثمان والأجور، وفرض أعداد العاملين، لهذا فشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

-إنّ المشروعات الحكومية تعاني من تعيين أفراد لإدارتها لاعتبارات سياسية أو لإرضاء جهات معينة وهم لا يتمتعون بالكفاءات المطلوبة، مما يضر كثيرا بالروح المعنوية للعاملين فضلا عن اضطراب عمل المشروعات، بالإضافة إلى تعيين عدد كبير من العاملين ممن يزيد التكلفة والذي يؤدي لرفع الأسعار.

-التدخل المستمر في إدارة المشروعات الحكومية، خاصة من لوزراء والمسؤولين لممارسة نفوذهم ومحاباة أنصارهم.

1 - مداني مختار، سياسة التصنيع وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة الماستير، غير منشورة، تيارت، 2015/2014، ص: 40.

2 - محمد محروس إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص: 22-25.

- لا يقع اللوم على عاتق الأفراد المسؤولين عن إدارة المشروعات الإسلامية وحدهم، ولكن يرجع إلى الأنظمة المتبعة أو المفروضة، مثل نظام الأجور والمرتبات المتبع في الحكومة، والذي يقلل الحافز نحو العمل الجاد وروح المغامرة.

- تؤدي الاعتبارات السابقة إلى جانب الأعباء المختلفة الأخرى إل خسائر مستمرة إلا أنّ الحكومة تتحمل عبأها خشية ردود فعل الجماهير والقوى المعارضة.

ومن ثم فإنها تلجأ إلى رفع الأسعار تدريجياً، خفض أسعار الخامات المشتراة من الشركات الأخرى، رفع الرسوم الجمركية على الواردات المنافسة وتحمل الخزينة العامة لجزء من الخسائر، هذا فضلاً عن إخفاء الوضع المالي للشركة، بل ومحاولة إظهارها رابحة ما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد القومي.

2. القطاع الخاص الصناعي:

سبق وأن أشرنا إلى أنّ القطاع الخاص يسعى باستمرار إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ويتحقق ذلك عن طريق ضغط تكاليفه إلى أدنى حد ممكن، وذلك بالعمل بأقصى كفاءة ممكنة، وفي حالة وجود احتكار فإنه يسعى كذلك إلى البيع بأعلى سعر ممكن مستغلاً مركزه القوي في السوق في غياب المنافسين.

عوامل نجاحه:

ومن عوامل نجاح القطاع الخاص الأمور التالية⁽¹⁾:

- وضوح الهدف: فهناك هدف واحد يسعى القطاع الخاص إلى تحقيقه وهو الحصول على أقصى ربح ممكن، فليس من وظيفته القيام، بأهداف اجتماعية تحقيقاً لأغراض سياسية معينة.

- توظيف العدد الضروري من العاملين.

- محاولة الحصول على الخامات والمواد والوقود وغيرها من عناصر الإنتاج بأقل الأسعار التنافسية الممكنة.

1 - محمد محروس إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص: 30-32.

-التوسع في استخدام مبدأ الثواب والعقاب: فالمشروع الخاص يؤمن بإعطاء المكافآت فضلا عن الترقيات عند تجاوز الإنتاج الأهداف المحددة له، وهناك أيضا مبدأ معاقبة المقصر كبيرا كان أم صغيرا، وقد يصل إلى الطرد.

فوائد القطاع الخاص للاقتصاد القومي⁽¹⁾:

يقوم القطاع الخاص بدور مكمل لدور الحكومة في الاستثمار: إن الحكومة تقوم بتوفير المرافق العامة من تعليم وصحة وطرق، فضلا عن قيامها بالمشروعات الصناعية الأساسية، ومن ثم فإنها تترك منافذ كثيرة يستطيع القطاع الخاص استغلالها، كالمشروعات الصغيرة التي لا تستطيع الحكومة إدارتها، لذلك فإن تشجيع الحكومات للقطاع الخاص سيؤدي في النهاية إلى الإضافة للاستثمار الكلي والتالي الدخل القومي، وهذا من شأنه أن يشجع على استقطاب رأس المال الأجنبي.

-يتمتع القطاع الخاص بالحيوية والديناميكية: وهذا يتماشى مع سعي القطاع الخاص وراء تحقيق أقصى ربح ممكن، ومن ثم فإنه يميل دائما إلى التوسع عن طريق إعادة استثمار أرباحه حتى يواجه منافسيه، وهذا ما لا يتوفر في القطاع العام حيث تقل روح المغامرة لدى الأفراد.

-في حالة مواجهة المشروع الخاص لأزمة مالية أو خسارة فإنه يحاول دائما أن يقلل من هذه الخسائر إلى أدنى حد ممكن، ويعني هذا التصرف الحافظ على رأس المال الخاص بالمجتمع.

-تلبية حاجات المجتمع من ناحية الجودة، النوع، الشكل، الأداء...

وفي العادة تقوم المشروعات الخاصة الكبيرة بعمل دراسة السوق والقيام بأبحاث لمعرفة رغبات المستهلكين واحتياجاتهم، بل والعمل على إرضاء المستهلك بكل الطرق، للحصول على أقصى ربح ممكن، عكس القطاع العام الذي لا يهتم، بكل هذا.

عيوب القطاع الخاص:

يجانب المزايا المشار إليها سابقا، هناك عيوب وسلبيات توجد في القطاع الخاص نذكر أهمها⁽²⁾:

-الاحتكار: توجد الترععات لدى الشركات الخاصة كلما سمحت الفرصة لتلك مما يدفعها إلى المبالغة في رفع أسعارها، وتزيد من قوتها الاحتكارية في حالة اختفاء المنافسين، وعدم وجود منافسة

1 - نفس المرجع، ص: 33.

2 - نفس المرجع السابق، ص: 34-37.

أجنبية بسبب ارتفاع الضرائب الجمركية على الواردات، كما تسعى الشركات الصناعية إلى تكوين.... احتكاري مع غيرها من الشركات المنتجة، ويمكن للحكومة مواجهة هذه الاحتكارات بـ:

-السماح بدخول السلع الأجنبية للمنافسة.

-عدم المبالغة في رفع أسعار الضرائب الجمركية إلى المستوى الذي يعزل المنتج المحلي عن المنافسة الأجنبية.

-تشجيع أكثر من منتج واحد على دخول الصناعة.

-سوء توزيع الدخل القومي: يؤدي القطاع الخاص إلى سوء توزيع الدخل القومي في البلاد النامية بسبب تزايد العائد الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال والمدراء، لكن يمكن التخفيف من حدته بفرض ضرائب تصاعدية دون الوصول إلى الحد الذي يثبط هم رواد الصناعة.

-يلاحظ أنه بمجرد نجاح أحد الأفراد أو مجموعة منهم في الدخول إلى ميدان صناعي معين تدفق سيل من رجال الأعمال لإقامة مصانع في نفس النشاط وهذا يحدث وفرة في الإنتاج تفوق الطلب مما يؤدي إلى ظهور طاقات عاطلة في هذه الصناعة والذي يعني تبديد رأس المال والكفاءات النادرة.

-قد يقبل المستثمرون الأفراد على مشروعات معينة بسبب ارتفاع معدلات الربح، حتى وإن كانت لا تشكل أولوية لدى المجتمع مما يعني سوء استخدام الموارد النادرة "خاصة الأجنبية" في إنتاج سلع كمالية أو غير ضرورية ويمكن للدولة أن تتدخل عند منح تصاريح إنشاء المصانع الجديدة.

-قصر نظر القطاع الخاص والأنانية من خلال التهرب الضريبي، عدم الدقة وتعتمد التلاعب في دفاتر الحسابات، إلا أن الحكومة يمكنها اتخاذ من الإجراءات ما يزيل أو يخفف آثار هذه الأساليب.

-قد يعتمد القطاع الخاص على التمويل الأجنبي مما يؤدي إلى استنزاف لموارد الدولة في النقد الأجنبي، وذلك لمواجهة تحول الأرباح والفوائد وأقساط رأس المال إلى الخارج، ويمكن التغلب على هذه المشكلة باشتراط تصدير جزء من إنتاجه (يحدد القانون) مقابل التزاماته في النقد الأجنبي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية المتعلقة بنوعية الصناعة:

كذلك فإنه يمكن النظر إلى إستراتيجية التصنيع من زاوية نوع الصناعات، فهناك إستراتيجية للتصنيع تركز على الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية وأخرى تركز على الصناعات الثقيلة أو الإنتاجية⁽¹⁾.

إستراتيجية الصناعات الخفيفة (أو الاستهلاكية): ترجع أهمية هذه الإستراتيجية إلى أنها تمثل نمط التصنيع الذي ساد في البلاد الرأسمالية الغربية في بداية مراحل تصنيعها، فقد بدأت هذه البلاد تصنيعها اعتمادا على الصناعات الاستهلاكية ثم تلى ذلك الصناعات الوسيطة وأخيرا الصناعات الإنتاجية أو الرأسمالية وقد اعتمد هذا التصنيع على قوى السوق أو ظروف الطلب، وهذا يعني أن أي صناعة لا تقوم إلا إذا كان هناك سوق كافيا لها⁽²⁾.

إنّ هذه الإستراتيجية تركز على البدء بإقامة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة مثل: الملابس والأغذية، حيث يتوفر الطلب عليها مما يترتب عليه تزايد الدخل وتحول هيكل الطلب اتجاه الصناعات الوسيطة، مما يؤدي إلى التوسع في الاستثمار في هذه الصناعات، وفي مرحلة تالية تقام الصناعات الرأسمالية، وذلك بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات، وفي مرحلة تالية تقام الصناعات الرأسمالية، وذلك بعد أن يكون قد اتسع السوق لمنتجات هذه الصناعات نظرا لتوسع كل من الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، وتتميز الصناعات الاستهلاكية بأنها كل صناعة تساهم في إنتاج السلع التي تستهلك مباشرة بواسطة الأفراد، أما الصناعات الإنتاجية فهي كل صناعة تساهم في إنتاج السلع الإنتاجية أي السلع التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى.

كما أن تطوير الصناعات الخفيفة يحقق نتائج إيجابية عديدة في مرحلة التحول الصناعي، ومن هذه النتائج أن يثبّت من الاتجاهات التضخمية ويشجع الإنتاج الزراعي ويستوجب عددا كبيرا من العمال العاملين، ويساهم في زيادة وتوسيع منافذ تصريف منتجات الصناعات الثقيلة.

1 - حفيان فاطمة الزهراء، المؤسسة الصناعية والتطور الصناعي في الجزائر، مذكرة تخرج، لنيل شهادة ليسانس، العلوم التجارية، غير منشورة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، تيارت، 2001-2002م، ص: 22.

2 - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 38-41.

وعلى الرغم في ذلك ينتقد النمط الخفيف على ضعف دوره النسبي في الانتشار التكنولوجي والتصنيع، ومن الواضح أن المبالغة في دور هذا النمط قد تؤدي التي تفاقم التبعية التقنية للمراكز الصناعية المتقدمة في الخارج⁽¹⁾.

إستراتيجية الصناعات الثقيلة:

ساهمت هذه الإستراتيجية في الاتحاد السوفياتي وبلاد الكتلة الاشتراكية، ويقوم نمط التصنيع في هذه البلاد على أساس التخطيط المركزي وعلّة ذلك فإن قيام الصناعات الإنتاجية في هذه البلاد والذي تم في وقت قصير نسبيا خلال القرن الحالي لم يتحقق طبقا لعوامل السوق أو الطلب ولكن ذلك على أساس توجيه قدر كبير من الاستثمارات اتجاه هذه الصناعات فوجدت البلاد الاشتراكية أن الاعتماد على النمط الخفيف للتصنيع سوف يكون بطيئا ولا يحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة⁽²⁾، وهو نمط يرتكز على البدء بتنمية وإقامة الصناعات الرأسمالية الثقيلة، كآلات والمعدات على أساس أن توفير العرض في تلك السلع الرأسمالية سوف يولد الطلب عليها مستقبلا، لأنه سيشتجّع على إقامة الصناعات الاستهلاكية والوسيلة التي تستخدم تلك الآلات والمعدات أي أن هذه الإستراتيجية تعتمد أساسا على السوق المتوقع مستقبلا وليس السوق الحالي.

هناك عدة عوامل تؤثر على نمط الاختيار بين التصنيع الخفيف والثقيل وهذه العوامل تمثل في نفس الوقت مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص:

حجم السوق: يعتبر اتساع حجم السوق من المقومات الأساسية للتصنيع بشكل عام ومن مقومات التصنيع الثقيل بشكل خاص، فكلما اتسع السوق سجع ذلك على إقامة مشروعات ثقيلة ويعتبر ضيق السوق من العوائق الأساسية للتصنيع في الدول النامية.

عوامل الإنتاج: يشمل ذلك:

-العنصر البشري والقوة العاملة المؤهلة والمدربة: فالصناعة بشكل عام والثقيلة بشكل خاص تحتاج إلى العمالة الماهرة والمدربة والخبرات التنظيمية والإدارية.

1 - مدحت القرينشي، اقتصاد الصناعي، نفس مرجع السابق، ص: 50.

2 - محمد محروس إسماعيل، نفس المرجع، ص: 42.

- رؤوس الأموال اللازمة لتحويل المشروعات الصناعية: فهذا يعتبر من مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص لأنّ الصناعات الثقيلة بطبيعتها صناعات طبيعة رأس المال وتحتاج إلى حجم ضخم من رؤوس الأموال كما أن إقامة تلك المشروعات بالحجم الأمثل لها يحتاج لحجم كبير من رؤوس الأموال (الحجم الأمثل للمشروعات هو الحجم الذي تصل عنده التكلفة المتوسطة لأقل مستوى لها وتصل الكفاءة الإنتاجية أعلى مستوياتها)، وإذا توفرت رؤوس الأحوال فهذا يشجع على إقامة المشروعات الثقيلة.

- الموارد (المواد الأولية): فإذا توفرت المواد الأولية اللازمة للصناعات الثقيلة فهذا يشجع على اختيار نمط التصنيع الثقيل، فمثلا توفر الحديد الخام في الدول يشجع على تكرير البترول والصناعات البتروكيمياوية.

- توفر البنية الأساسية في المجتمع: أي توفر مشروعات التجهيزات الأساسية كالطرق ووسائل المواصلات والاتصالات والسكك الحديدية ومشروعات توليد الكهرباء والمياه...، وهذا عن مقومات التصنيع بشكل عام والتصنيع الثقيل بشكل خاص وهناك أيضا ما يسمى بالبنية التحتية غير المادية وتشمل الظروف ولايئة الملائمة للتصنيع مثل: القوانين والأنظمة الاقتصادية المؤثرة على الاستثمار الصناعي ومؤسسات التعليم والتدريب التي تهيئ الظروف للتصنيع وتساعد على استخدام التكنولوجيا المتطورة والتي تعتبر من مقومات الصناعة في العصر الحديث⁽¹⁾.

المطلب الثالث: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي المستحضر:

يعتبر الفن الإنتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في عمليات الإنتاج فهناك: فن إنتاجي كثيف العمل وفن إنتاجي كثيف رأس المال.

الصناعات كثيفة رأس المال (التجهيزات الرأسمالية): يعتمد هذا النمط على رأس المال بدرجة أكبر من استخدام عنصر العمل، وتشمل مباني المصنع والآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ العمليات الصناعية والخدمات المساعدة التي تساهم في الأنشطة الإنتاجية وغير الإنتاجية، وتعتبر التجهيزات الرأسمالية من العناصر الهامة لزيادة الإنتاجية في الصناعة، وذلك فهناك اتجاه متزايد نحو تعميم

1 - أحمد سعيد بالخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، ط02، 2001م، ص: 07.

استخدام الآلات الميكانيكية والأجهزة الالكترونية التي تطلع وحدها وبشكل تلقائي على العمليات الصناعية⁽¹⁾، ويؤثر عنصر التجهيزات الرأسمالية على إنتاجية المؤسسة في النواحي التالي:

1. تكلفة التجهيزات الرأسمالية: من المعلوم أن التجهيزات الرأسمالية طويلة المدى تتصف عادة بقيمتها المرتفعة، الأمر الذي يتطلب الحكمة والدقة في تحديد أنواعها قبل الإقدام على الشراء لأن أي خطأ في تحديد النوع قد يؤدي إلى خسائر كبيرة للمؤسسة.

2. كفاية تشغيل التجهيزات: إن الحكمة والدقة في شراء التجهيزات الرأسمالية لزيادة الإنتاجية قد لا يكون كافيا ولا بد أن تكون التجهيزات مناسبة للعمليات الإنتاجية فإذا توفر هذان الأمران فإنهما سيؤديان إلى الإنتاج لكميات المطلوبة والجودة المرغوبة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

3. مدى استغلال الطاقة: إن التجهيزات الرأسمالية تمثل التكلفة الثابتة أو الدورية التي تتحملها المؤسسة من أجل توفير الطاقة الإنتاجية الأزمنة، وكلما تمكنت المؤسسة من زيادة عدد الوحدات كلما انخفض نصيب الوحدة الواحدة تكاليف الطاقة وإن انخفاض تكلفة الوحدة يساعد على تخفيض الأسعار وزيادة المبيعات وبالتالي زيادة الإنتاجية.

مزايا ودور السلع الرأسمالية:

- إن النمط كثيف رأس المال قد يضمن إنتاجية أعلى للعنصر الإنتاجي المستخدم ومن خلال نشر هذا النمط فإن الظواهر الازدواجية (التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية) تتجه نحو التضائل، وفي نفس الوقت فإن الارتباطات الصناعية التي يخلقها تعميم نمط كثيف رأس المال قد تقضي إلى تنمية اقتصادية معتمدة على الذات.

- كما وأن الارتفاع الكبير نسبيا الذي يكلفه تطبيق النمط (كثيف رأس المال) في معدلات أعلى مما يمكن للنمط المقارن أن يحققه، وهذا ما يمكن أن يتبين بسهولة من مقارنة الدخول التي يحصل عليها أصحاب أقرانهم في المنشآت الصغيرة⁽²⁾.

- لا تتمثل أهمية السلع الرأسمالية في حجم وقيمة إنتاجها فقط، بل وأيضا بدورها في عمليات التصنيع، وإن للآلات والأدوات كجزء من رأس المال الثابت دورا حاسما في عملية تراكم رأس المال،

1 - عبد الرحمان بن عتتر، دراسة أثر "إدارة الإنتاج" على الإنتاجية المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2004م، ص: 38.

2 - بن عزيرين عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

وفي نفس الوقت تقوم صناعات السلع الرأسمالية بإتاحة وسائل الإنتاج وتشكل حافزا للتقدم التقني، بالإضافة إلى أن التنمية في هذه لصناعة تتطلب الحصول على نطاق واسع في التقنية والخبرة فهي أيضا تعمل على تشجيع الاختراعات والمناهج الابتكارية.

-لن تتمكن الدول النامية من الخروج من أسر التبعية للخارج دون صناعة السلع الرأسمالية، بل أن مشكلة الاعتماد على الخارج ستزداد في مثل هذا النوع من التصنيع، لأنّ بنية الصناعة فيها سوف تعتمد تماما على المراكز التقنية الصناعية في الدول الصناعية يصبح التكامل الداخلي للصناعات مستحيلا تقريبا.

-تحت تأثير الاستخدام الواسع للآلة، أصبح الابتكار في صناعات السلع الاستهلاكية والوسيلة مسيطرا عليه من قبل الصناعات الرأسمالية، وبهذا أصبح قطاع السلع الرأسمالية يشكل بؤرة التنمية لجميع نشاطات القطاع الصناعي في الاقتصاد.

-إنّ هذه الصناعات تركز عموما على المهارات والمعرفة، وبما أن المهارة والمعرفة تعتمدان أساسا على وجود عمالة بشرية لذا يمكن أن نستنتج أن صناعات السلع الرأسمالية تركز على العمالة البشرية، وذلك فإن تأسيس وتطوير هذه الصناعات سيساهم في مكافحة البطالة، خاصة تلك الشريحة التي ظهرت مؤخرا في مجتمعات الدول النامية من جملة الشهادات العليا في الاختصاصات العملية والهندسة، ومهاجمة خط الفقر وبالتالي تظهر حاجتنا إلى وضع عدة نشاطات تدريبية عالية وذات مستوى راق لتأسيس وتمكين الحركة الصناعية الفاعلة للبلدان النامية وبرمجة الخطر لوضع دستورها التطبيقي وفق الإمكانيات المتاحة وهي كثيرة دون شك.

العوائق التي تحول دون تطبيق هذا النمط في الدول النامية:

إذا كان الاقتصاد النامي قد حظي بأساليب ومعلومات ووسائل جاهزة ويمكن لها الحصول على منتجات عديدة عن طريق التسهيلات المالية والتجارية المتاحة، إلا أنّ له في نفس الوقت عوائق عديدة تتعلق باختيار وتنسيق ونقل واستيعاب ونشر المعلومات الجديدة باستخدام الوسائل الرأسمالية الممكنة، فضلا عن التكاليف العالية لبراءات الاختراع فإنّ هناك حاجة دائمة لإدخال العديد من التعديلات مما يجعل الوسائل المستوردة ملائمة لظروف الاقتصاديات النامية، ومنه فإنّ اعتماد أساليب حديثة وإدخال تجهيزات متقدمة دون تعديلات مادية أو مساهمات محلية (كما تم تحقيقها في اليابان)، ما يتجسد في تفاقم حالات التبذير في الموارد وازدياد الاندثار (استهلاك الآلة) وتدهور الإنتاجية.

وجود تغطية ابتكارية تسيطر على أسواق التكنولوجيا مقابل ضعف قوة مساومة الأقطار النامية مما يصعب انتقال المعلومات والوسائل.

-يتحمل الاقتصاد النامي تكاليف باهظة لاستيراد وتعليم واستيعاب التجهيزات الحديثة، وكذلك لتطوير المناطق المستهدفة بغرض رفع قدراتها على الاستفادة من التكنولوجيا مما يزيد من هذه التكاليف قصر عمر التجهيزات بسبب سوء استخدامها وعدم الاهتمام بصيانتها وفق المواصفات التقنية المطلوبة.

-لا تحفز المنشأة الحديثة وخاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية غالبا المنشآت الأخرى على الاندماج تكنولوجيا ولكن تساهم بالعكس في زيادة الاستيراد خلال التدهور المتزايد يسببه للحرف اليدوية وبغيرها من المنشآت الصغيرة.

الصناعات كثيفة العمل:

تقوم أساسا على استخدام عنصر العمل بدرجة أكبر من استخدام عنصر رأس المال (الآلات)، إذ يعتبر هذا العنصر (القوى العاملة) من أهم العناصر على الإطلاق حيث أنه العنصر المتحرك الذي يقوم بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، ولن تتوفر مقومات النجاح للمؤسسة دون أن تتوفر الكفاءة الإدارية ويتوقف اختيار القوى العاملة في المستوى التنفيذي على طبيعة العمليات الصناعية حيث أنها تختلف في احتياجاتها إل درجات مختلفة من الأيدي العاملة المدوية والمؤهلة، وتنسب إنتاجية القوى العاملة إلى ناحيتين⁽¹⁾:

الأولى: وهي الناحية الإدارية التي تقوم بمهام التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة، **والثانية:** هي الناحية التنفيذية التي تقوم بمهام التشغيل الفعلي للأعمال المطلوبة.

نوعية العمل: تعتبر نوعية العمل من العوامل الأساسية المؤثرة على الإنتاجية، وقد لاحظ الباحثون في هذا المجال وجود ارتباط وثيق وقوي بين نوعية العمل والإنتاجية (أو النمو الاقتصادي)، سيما في بعض البلدان النامية حيث حاجتها إلى مستويات عالية من المهارة تقارب نفس درجة أهمية حاجتها لرأس المال، لذلك أصبح الحصول على العمالة الماهرة ضرورة للصناعات الحديثة لهذه البلدان والاستعانة برأس المال بكفاءة شرطا أساسيا للخروج من دائرة الفقر المفرغة.

1 - كامل محمد المغربي، نفس المرجع، ص: 105.

ومن أهم جوانب نوعية العمل⁽¹⁾:

- المستوى التعليمي للعامل، فكلما زادت درجة التعلم المتحصل عليها في التخصص المطلوب كلما زادت مقدرة العامل على التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة واستيعاب بسهولة.

- المستوى التدريبي للعامل: للخبرة العلمية التي يحصل عليها العامل من التدريب دورا كبيرا في رفع كفاءته وزيادة إنتاجية.

- الحالة الصحية والنفسية للعامل: كلما زاد المستوى الصحي للعامل زادت قدرته الذهنية والعملية في مجال العمل وبالتالي زادت إنتاجيته، وكلما حلت مشاكله الاجتماعية وأشرك في عمليات التخطيط وارتفعت كفاءته، وارتفعت روحه المعنوية.

- من العوامل الأساسية التي تؤثر في الإنتاجية أخلاقيات العامل ومدى إيمانه بالعمل والإخلاص فيه كمبدأ ومراقبته لنفسه قبل أن يراقبه أحد.

إنَّ النتيجة الجوهرية التي يمكن أن نصل إليها هي أن العامل الاستراتيجي الرئيسي ليس الاستثمارات الرأسمالية وإنما العوامل المحرزة على تحسين الإنتاجية وقبل كل شيء الاستثمارات في الإنسان والعلوم، وقد كتب في هذا الشأن الاقتصادي الإنجليزي "كولين كلارك" (C.Clark) عام 1965 بأن الاستثمارات في رأس المال هي الشرط الضروري للنمو ولكنها في الوقت نفسه ليست العامل الموجه والمحدد للنمو، وليس بمقدور الاقتصاديين حتى الآن تحليل هذه المسألة بشكل كامل، ولكن أصبح بالإمكان القول بأن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل طابعا فيزيائيا، الموارد الطبيعية ورأس المال وإنما طابعا بشريا⁽²⁾.

مزايا الصناعات كثيفة العمل⁽³⁾:

-توفر القوى العاملة وانخفاض الأجور يمكنها أن تحل محل رأس المال في الإنتاج كما هو الحال في الصناعات الإلكترونية.

1 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع السابق، ص: 204.

2 - www.kau.edu.sa

3 - أحمد باخزيمة ومحمد محروس إسماعيل، وحسين العمر، الخطة الدراسية لمادة اقتصاديات الصناعة.

-الهدف من الصناعات قصيرة المدى تحقيق التشغيل الكامل، لذلك يستحسن تنمية الصناعات الصغيرة والقيام بالنشاطات المتميزة بمرونة تكنولوجية عالية (نسبيا) مثل الصناعات الغذائية والنسيجية الكثيفة العمل، لذلك يفضل التركيز على هذا النمط (الكثيف العمل) في المرحلة الأولى من التصنيع وذلك بقيام الصناعات الخفيفة.

-إنّ هذا النمط لا يتطلب مستلزمات كبيرة من مدخلات أولية وسيطة، وأنه يوفر فرصا كبيرة نسبيا لتشغيل القوى العاملة، وهذا ما قد يساعد على تقليل التفاوت في توزيع الدخل القومي.

-لنمط كثيف العمل دور كبير في الحفاظ على الصناعات الحرفية وحتى تعزيزها وجعلها أكثر قدرة على جذب الموارد الاقتصادية، والتي تعد (الصناعات الحرفية) من أكثر النشاطات قدرة على تطبيق هذا النمط، وبالتالي يمكن لهذه الصناعات في البلدان التي ترتفع فيها نسب سكان الريف أن تنمو بتكاليف استثمارية منخفضة (نسبيا).

-فضلا عن ذلك فإنّ النشاطات الزراعية السائدة يمكنها أن تستفيد من بعض المدخلات الأساسية، كالألات والمعدات والمواد الكيماوية والخدمات الإنتاجية لزيادة إنتاجها وتقديم جزء منه كمواد خام لمختلف الصناعات التحويلية.

عيوب النمط الكثيف العمل⁽¹⁾:

ومع كل ذلك، علينا أن ندرك بأن المبالغة في الاستثمارات الصناعية الموجهة للنمط كثيف العمل تؤدي في النهاية إلى تدهور الكفاءة الإنتاجية للعناصر المتاحة وهبوط الكفاءة النوعية للنشاطات الجارية وانخفاض معدلات الربحية المنشآت القائمة وبالتالي تردي نسب الترابط والنمو في اقتصاد البنك أو الإقليم، وإذا ما تصورنا ضعف الارتباطات الإنتاجية (الأمامية والخلفية) للصناعات كثيفة العمل فإنّ دور هذه الصناعات على مستوى الاقتصاد المعني قد يتضاءل حتى بالنسبة لاستيعاب القوى العاطلة عن العمل.

1 - بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري 2000-2012م، نفس المرجع السابق، ص: 78.

أهم العوامل التي تتوقف عليها عملية الاختيار بين فن إنتاجي كثيف العمل وكثيف رأس المال:

- الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج والتي تتوقف أساسا على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لتلك العناصر في الدولة فالعناصر الأكثر وفرة تكون منخفضة الثمن نسبيا والعكس صحيح، ويلاحظ أن هذه الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) يمكن أن تتأثر أيضا بالسياسات التي تتبعها الحكومة، فمثلا: تدخل الحكومة بتحديد حد أدنى لأجور العمل يجعل مستوى أجور العمال مرتفع، أو تدخل وتؤثر على ثمن الآلات عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على استيرادها، وهذا يشجع على استخدام الفن الإنتاجي كثيف رأس المال.

ونوع الصناعات التي يتم إقامتها وهل هي صناعات ثقيلة أو خفيفة، فالثقيلة بطبيعتها تعتمد على استخدام فن إنتاجي كثيف رأس المال عكس خفيف مثل: (الصناعات الاستهلاكية) فيمكن أن تعتمد على الفن الإنتاجي كثيف العمل.

-مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين عناصر الإنتاج في عملية إنتاج السلع، فبعض الصناعات تعتمد على طريقة فنية محددة أي نسبة محددة من عناصر الإنتاج (الآلات، العمالة) ويكون من الصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية تصنيع السلع، أي يصعب إحلال العمالة محل الآلات والعكس مثل (صناعة الحديد والصلب).

المطلب الرابع: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة في عملية التصنيع:

اقتصر الفكر الاقتصادي ولفترة طويلة لتطوره على الحديث عن نوعين من الاستراتيجيات التي يمكن تبنيتها عند القيام بالتنمية الاقتصادية عموما والتنمية الصناعية على وجه الخصوص في الدول الآخذة في النمو وهما: إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية تشجيع الصادرات.

إستراتيجية الإحلال محل الواردات⁽¹⁾:

إن سياسة الدولة الاقتصادية تؤدي دورا بارزا في اختيار نمط التصنيع، وبالتالي توجيه عملية التخطيط الصناعي وفق الاتجاه المحدد من قبل السلطة، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة من موارد طبيعية ومالية والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد بشكل عام، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين

1 - محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة ولاية غرداية"، مذكرة الدكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010م، ص: 18.

هما: الاعتماد على الذات، وتحقيق المصلحة الوطنية، مع الإشارة إلى أن الاعتماد على الذات لا يعني الانغلاق والانزغال عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يكون حائلا دون استيراد السلع الوسيطة والإنتاجية وبعض المواد الخام، لكن على أسس نوعية وكمية وأن تتم شروط التبادل وفق ظروف البلد وسوق المحلي والحدة التبعية الاقتصادية⁽¹⁾.

تتكون هذه الإستراتيجية في مرحلتين أساسيتين⁽²⁾:

حيث يتم في المرحلة الأولى إحلال الواردات محل السلع الاستهلاكية غير المعمرة ويكون الإحلال بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع (مثل صناعة الملابس، الأحذية...) بالإضافة إلى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها (مثل الخامات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب)، وعادة ما توفر الدولة بهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامتها.

أما المرحلة الثانية فتبدأ عندما يصل الإحلال في المرحلة الأولى إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على امتصاص المزيد من المنتجات الاستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى.

الآليات الناجحة لتطبيق سياسة إحلال الواردات:

لقد اتبعت الدول التي تبنت سياسة الإحلال عدة آليات عند تطبيقها لهذه السياسة ومنها:

-الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض تكلفة الواردات الأخرى (باستثناء الأغذية) وذلك لحماية المنتجات المحلية.

-الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد من هذا النظام.

1 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

2 - محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص: 44-48.

-منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تفضيلية كتأسيس مشاريع تصنيعية، ومن جهة أخرى فإن نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب عدة شروط يتقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات، وهي تشمل الصناعات الاستهلاكية ثم الوسيطة الإنتاجية، مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتبعة وتخفيفها مع مرور الزمن، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح مع الاهتمام بالتقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى.

عيوبها:

لقد أثبتت هذه الإستراتيجية فشلها في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها كانت تبدأ بالحد من الواردات وتنتهي باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية ابتداءً من وسائل الإنتاج من سلع تجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك وانتهت هذه الإستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية، إضافة إلى أن الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة ومربوطة بتصدير المواد الأولية إليها⁽¹⁾، ويرجع فشل هذه الإستراتيجية بتحقيق مكانة مرجو منها لعدة أسباب أبرزها⁽²⁾:

-ارتفاع تكاليف الإنتاج والناجحة عن الحماية يعيق عملية التصنيع ويحد من حجم السوق المحلي ويجعل الصناعات تعتمد في بقائها على استمرار الحماية.

-إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع استهلاكية كمالية أو شبه كمالية.

-أدى تمتع صناعات السلع الاستهلاكية بالحماية الجمركية العالية إلى إعاقة تطور الصناعات الوسيطة ورأسمالية، وحرمان بعض الصناعات التي تدر عائداً اقتصادياً صافياً مثل: صناعة الأسمدة والمبيدات والاسمنت والحديد التسليح.

-ينتج عن الحماية غالباً ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد الضغوط التضخمية.

1 - مدحت القرينشي، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

2 - مداني مختار، سياسة التصنيع وأثرها على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

-يعتمد التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

ومجمل القول أن هذه الإستراتيجية لا تعطي المنتجات المصنعة في ظلها قدرة تنافسية لمواجهة المنتجات الخاصة بالدول الصناعية⁽¹⁾.

إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير:

يقصد بإستراتيجية التصنيع من أجل التصدير التركيز على اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها ويعني ذلك أنه في هذه الإستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية، وتعطي هذه الإستراتيجية للتصدير أهمية كبيرة فهي تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانب هام من احتياجات التنمية لهذه الدول من السلع الوسيطة والاستثمارية وحتى من السلع الاستهلاكية لا يمكن اتباعه إلا بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات ويزيده أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانیه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إيراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجات الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

الآليات الناجحة لتطبيق سياسات التصنيع من أجل التصدير:

وتتمثل السياسات هذه الإستراتيجية في الإصلاحات التي تم إدخالها على إستراتيجية إحلال الواردات بهدف الانتقال لتصدير من خلال، منح إعلانات للسلع الصناعية المسطرة وتخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة إلى جانب تعديل أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعار إيجابية حقيقية، كما يجب أيضا إدخال التعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بهدف جعلها أسعار معقولة.

1 - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52-53

ومن أهم شروط نجاح هذه الإستراتيجية مايلي⁽¹⁾:

- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة.

- وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي.

- توفير المناخ المناسب لنمو الاستثمارات الأجنبية.

- تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على توفير فرص عمل تساهم في حل مشكلة البطالة بصورها المختلفة لهذه الدول.

مزاياها:

يمكن تلخيص أهم مزايا إستراتيجية تنمية الصناعات التصديرية بالنسبة للدول النامية فيمايلي⁽²⁾:

- التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفورات التخصص في إنتاج سلع معينة، وهذه السلع ليست بالضرورة سلعا أولية ولكن سلع مصنوعة تعتمد كما تم ذكره على الميزة النسبية.

- التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الاستفادة من وفورات الحجم.

- يشجع إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير على رفع مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.

- إن معدل نمو السلع المصنوعة بغرض التصدير له يتوقف على معدل نمو السوق المحلي (مثل السلع التي تنتج بهدف الإحلال محل الواردات)، لكنه يتوقف على معدل نمو اقتصاديات الدول المستوردة.

1 - مداني مختار، سياسة التصنيع وأثرها على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

2 - محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56-57.

عيوبها:

ويمكن تلخيصها فيما يلي⁽¹⁾:

- قد يصعب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصديرية بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع.

- إن الدول الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة...) وهذه الصناعات التي يمكن أن تتمتع من خلالها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها.

- إن الدولة التي تعتمد على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية مهددة من وقت لآخر بالتعرض لأزمات اقتصادية تمرّ بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستوردة.

إمكانية الدمج بين استراتيجي الإحلال محل الواردات والتصنيع من أجل التصدير:

بوسع الدول النامية اتباع إمكانية الدمج لضمان نجاح نتائج كل من الإستراتيجيتين في إحداث إنعاش في التنمية الصناعية والاقتصادية، ويكون ذلك عن طريق إقامة واستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية وذلك لفك الخناق على السوق المحلية وتوسيعها وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري، ويتم تطبيق الإستراتيجيتين معا عن طريق تقديم المساعدة والدعم للصناعات المنتجة للسلع الموجهة نحو التصدير من جهة وإقامة العوائق في وجه استيراد بعض السلع المصنعة من جهة أخرى، ولكن ما يعاب على هذين الإجراءين أنّ هناك بعض الاقتصاديين ممن يرون أن الإعانات التي تقدم لأصحاب المصانع المنتجة للسلع الموجهة للتصدير، قد لا تمكنهم من منافسة جميع أصحاب الصناعات الذين يتميّزون بالخبرة الطويلة في البلدان الصناعية من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هذه الإعانات قد ترهق الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الدراسة التي قمنا بها نلاحظ أن معظم التحولات والتغيرات التي شهدتها العالم دفعت به بالاهتمام وإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي.

الذي أصبح الركيزة الأساسية والجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المنظمات، مقارنة بالقطاعات الأخرى لأن هذا القطاع يهدف إلى الخروج بمنتجات إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال اتباع سياسات صناعية مقررّة، تهدف إلى تحقيق النتائج المسطرة التي تعمل على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتشجيع إقامة صناعات تساعد على تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها تسمح بخلق فرص عمل وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الانتشار الصناعي في مختلف مجالاته، وكل هذا دفع بالبحث عن استراتيجيات أساسية صناعية ملائمة للقطاع الصناعي من أجل مواكبة الاقتصاد العالمي الجديد.

الفصل الثاني

السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر
في ظل الانفتاح الاقتصادي

مقدمة الفصل:

لقد عانت الجزائر من أزمات مالية ومشاكل اقتصادية جعلتها تستنجد بصندوق النقد الدولي الذي أبدى مساعدته لها مقابل تعديلات هيكلية إذن إلى نمو معتبر وتوازن مرهون بالاستقرار أسعار النفط لكن ذلك لم يكن الحد الأمثل.

بل أنه بات من الضروري اتباع سياسات متعددة التي تندرج ضمن الانفتاح الاقتصادي.

وفي هذا السياق ارتأى السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى تنفيذ الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط.

وكان هذا الأخير بمثابة باب الخلاص الذي تمر من الجزائر لمواجهة تحديات مستقبلية جد قريبة من شراكة الأوروبية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا ما يملي على البلاد النهوض في وثبة تنطلق من أعماقها وتظافر الجهود من أجل كبح النكوص إلى الوراء وتجاوز المحن ومواجهة تحديات العالم المعاصر.

المبحث الأول: السياسات الصناعية القائمة على الشراكة "الأورو جزائرية"

لقد أدخل الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الدول المتوسطة مفهوم الشراكة بدل من مفهوم التعاون الذي كان بائدا في سنوات السبعينات هذه الشراكة بدورها مؤتمر "برشلونة" الذي انعقد سنة 1995م، الذي يهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر، والعمل على تنمية اقتصاديات الدول المتوسطة. وبما أن الجزائر تعتبر أحد الدول المتوسطة فقد شاركت في هذا المؤتمر.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

1. مسار المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

لقد مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولية لمفاوضات الشراكة الأوروبية (1993-1997):

شملت أربع جولات عقدت بالجزائر وبروكسيل وبالتناوب ما بين جوان 1994 فيفري 1996م، حيث سمحت هذه الجولات بتبادل المعلومات ودراسة آفاق تطوير العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الاورومتوسطية⁽¹⁾.

وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة والذي بين بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائم على الشمولية وتعدد أبعادها السياسية الاقتصادية، لاجتماعية، الثقافية والأمنية، ولقد لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية، وعلى غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط، فقد عرضت على الجزائر شهر ديسمبر من نفس السنة⁽²⁾.

ب. الانطلاقة الرسمية لمفاوضات الشراكة الاوروجزائرية (1997-2001):

انطلقت المفاوضات الجزائرية الأوروبية رسميا يومي 04-05 مارس 1997م، ببروكسيل وعقدت الجولة الثانية والثالثة، يومي 21، 23 أبريل 27-28 ماي 1997م، على التوالي دون أن تسفر على نتائج واضحة، وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف

1 - مفوضية الاتحاد الأوروبي، التقرير السنوي عن برنامج صيدا، لعام 1999 بروكسيل 2000م، ص: 03.

2 - يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م، ص: 73.

الأوروبي نظرا للوضع السياسي، والأمن الذي عرفته الجزائر وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

وبتاريخ 17 أبريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بتحفير من الطرف الجزائري، وبعد ذلك سجل مسار المفاوضات الجولة الخامسة والسادسة في شهري جويلية وديسمبر من نفس السنة لينتهي يوم 05 ديسمبر 2001 بوتيرة (12) جولة طويلة سنة 2001 مع إدماج بند جديد خاص بالعدالة والشؤون الداخلية.

ج. المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية:

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 05/12/2001 تم التوقيع على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسيل والتوقيع الرسمي عليه نهائيا كان يوم 22 أبريل 2002 فالونسيا (Valence) الإسبانية ولقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005⁽¹⁾.

ورغم توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة فإن تخوفها يبقى واضحا من فتح سوقها للمنتجات الصناعية الأوروبية، لأن المنتجات الصناعية الجزائرية لا يمكنها منافسة نظيرتها الأوروبية، وإلغاء الحماية سيخلف آثار سلبية كبيرة، لن تتمكن الجزائر من مواجعتها على الأقل في المدى القصير.

ويبقى أهم مشكل تتخوف منه الجزائر، هو مصير الصناعة الوطنية، غير أن الاتحاد الأوروبي يساهم في إطار التعاون المالي، بإعادة تأهيل الهياكل الصناعية بتدعيم الاستثمار الخاص، وكل النشاطات التي تساهم في تخفيف الآثار السلبية التي تحدثها تطبيق منطقة التبادل.

وبما أن السوق الجزائرية ستفتح في ظروف 12 سنة في مجال التبادل الصناعي وأيضا أسواق الدول الأخرى المنظمة للاتفاق وفي المقابل تفتح الأسواق الأوروبية أمام السلع الجزائرية، فعلى المتعاملين الجزائريين العمل على ترقية الصادرات الصناعية، ومحاولة تجميع هذا الاتفاق من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁾.

1 - يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، نفس المرجع السابق، ص: 74-75.

2 - رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة الدكتوراة، غير منشورة، علوم اقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013م، ص: 2334-235.

2. مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على مجموعة من المحاور نلخص فيما يلي⁽¹⁾:

- الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر، والاستقرار وسلم (النصوص 03-05).

- حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من (12) سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر، وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان الاتحاد سيتم تفكيكها تدريجياً لتصل إلى حالة الانعدام (النصوص 06-29).

التجارة في الخدمات: حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير الخدمات (النصوص 30-37).

المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: حيث تعمد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات التجارية بعملة قابلة للتحويل، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستشارات المباشرة في الجزائر (النصوص 38-46).

التعاون الاقتصادي: ويغطي مجموعة من المجالات نذكر منها:

تأصيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، البيئية، الصناعة، النقل، الفلاحة والصيد، الاتصالات، السباحة، الجمارك... إلخ، ووسائل التطبيق هذه الإجراءات (النصوص 47-66).

التعاون الاجتماعي والثقافي: والذي يهدف إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، حماية الإرث الثقافي، التكوين (النصوص 67-78)⁽²⁾.

التعاون المالي: والذي يتم عن طريق برنامج "ميدا" (MEDA) وقروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وهذا من أجل تجديد الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، مرافقة تنفيذ منطقة حرة للتبادل وتشريع للمنافسات (النصوص 79-81).

1 - جمال عمورة، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مجلة على الإنسانية، السنة 04، العدد 33، 2007 على الموقع (www..ulum.nl).

2 - اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. (www.deldza.cec.eu.int) بتاريخ: 2016/04/16 الساعة 10:10

التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية: ويرمي إلى تعزيز مؤسسات الدولة حرية انتقال الأشخاص، مكافحة الإرهاب، مكافحة تبيض الأموال ومكافحة الرشوة (النصوص 82-91).

3. النظام التعريفي المتفق عليه من الجانبين فيما يخص المنتجات الصناعية:

بموجب المادة 06 من الاتفاق، سيتم إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في حدود 12 سنة تلي 01 سبتمبر 2005 وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي المتوالي أو التخفيض الفوري على السلع الصناعية، وذلك على النحو التالي:

1. بموجب المادة 08 من الاتفاق فإن المنتجات الصناعية ذات الأصل الجزائري تدخل إلى الاتحاد الأوروبي ملغاة من الحقوق الجمركية (D.D) والرسوم المماثلة ابتداءً من الفاتح سبتمبر 2005.

2. أما بالنسبة للمنتجات الأوروبية الصناعية، فعند دخولها التراب الجزائري يطبق عليها النظام الجمركي التالي⁽¹⁾:

المجموعة الأولى: وتتعلق بالمواد غير المنتجة محليا، وتضم الموارد نصف مصنعة الخاضعة للحقوق الجمركية 5%-15% على التوالي، وهي التي ترد في الملحق (02)، وتخضع للإلغاء الفوري للرسوم الجمركية، فور دخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق.

المجموعة الثانية: وتضم السلع التي حددت في الملحق رقم (03) ويتم إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل ابتداءً من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التطبيق وسيتم هذا التفكيك على مدار خمس (05) سنوات.

المجموعة الثالثة: وتمثل في المنتجات التي لم ترد في الملحقين (02) و(03) ويتم إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل على مدى عشر (10) سنوات ابتداءً من السنة الثالثة.

3. إن التفكيك التدريجي للرسوم لجمركية يسمح بإعطاء الوقت اللازم للصناعة الوطنية للتكيف مع المنافسة الأجنبية، لذلك يجب توفير جو مناسب لتنمية النشاط الصناعي عن طريق تأهيل المؤسسات

1 - على لزغر بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد 05 جوان 2009م، ص: 34-35.

الوطنية من أجل تحسين كفاءتها وفعاليتها الإنتاجية وبالتالي توفير سلع صناعية ذات جودة عالية وتكلفة منخفضة تستطيع منافسة نظيراتها الأجنبية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للشراكة الاوروجزائرية

تتطلع الجزائر مستقبلا وبعد مرور 10 سنوات على إبرام اتفاق الشراكة إلى إنشاء منطقة تبادل حر، قد تغطي كامل فروع الاقتصاد.

1. خصائص منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

تمتاز المنطقة الحر المراد إنشائها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بأربع خصائص⁽²⁾:

- أ. منطقة للتبادل الحر بين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.
- ب. منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.
- ج. منطقة للتبادل الحر بين دول صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي وغير متنوع من جهة، ومجموعة تكاد تكون في أرقى درجة التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.
- د. منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان حماية بينية متفاوتة -الشراكة الاوروجزائرية تكثسي صبغة تباينية، فغياب التماثل والتألق يكمن في مجموعة من العناصر نذكر منها:
 - الاختلاف في الذوق الواسع وفي مستوى النمو.
 - الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي.
 - عدم التناظر متجسدا في حجم السوق من حيث العرض والطلب، مستوى المعيشي، وهياكل المبادلات.

1 - مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، مجلة علوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006م، ص: 208-210

2 - عبد القادر دربال، تأثير الشراكة الأوروبية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مجلة لعلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002م، ص: 04.

-الاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر، فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65% من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 05% فقط من التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

2. برنامج دعم الشراكة الاوروجزائرية (MEDA):

لقد خصص الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-1999 للجزائر في إطار برنامج "ميدا" (MEDA) مبلغ 164 مليون اورو، وقد وجه هذا البرنامج بصفة أساسية إلى تسهيل التغييرات الإستراتيجية الكبيرة، المتمثلة في خيار اختيار السوق، وتنمية القطاع الخاص، والتوازن الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وقد تم توجيه هذه المساعدات كمايلي⁽²⁾:

125 مليون اورو تسهيلات لبرنامج التعديل الهيكلي.

57 مليون أورو لترقية وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص مستثنين المؤسسات ذات الطابع التجاري.

38 مليون اورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخصوصية، ووضع إستراتيجية للعصرنة وتوفير المساعدات التقنية على المدى القصير والبعيد.

23 مليون اورو لتطوير القطاع المالي، عن طريق تكوين مسيري القطاعات المالية ودعم المراقبة للعمليات المصرفية.

وللإشارة فلقد كانت المبالغ المدفوعة فعلا في إطار برنامج "ميدا" 01 تقدر بـ30.20 مليون اورو.

أما الاعتمادات المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 02 فقدت بين 2000 و2004 بـ232.8 مليون اورو، لكن المبالغ المدفوعة فعلا هي 74.7 مليون اورو.

أما فيما يخص الفترة 2004-2006 فقد خصص الاتحاد الأوروبي للجزائر في إطار برنامج ميدا 106.2 مليون اورو ولقد وجهت هذه المساعدات إلى إيجاد الحلول الملائمة والقادرة على معالجة

1 - نفس المرجع السابق، ص: 06.

2 - جمال عمور، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة المتوسطة، مجلة علوم اقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 13، 2005، ص: 163.

الاختلالات التي تعاني منها الجزائر عن طريق جملة من الإصلاحات تمس العديد من القطاعات الحيوية ذات الصلة الوثيقة بالسير الحسن للاقتصاد وتحقيق الرفاهية له.

3. مشاريع الشراكة الأوروبية الصناعية في الجزائر:

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) في إطار الشراكة الأجنبية فإن أوروبا تعد الشريك الأول للجزائر، فهي تستحوذ على أكبر نسبة من الاستثمارات بنسبة 62% ومن بين أهم مشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية نذكر منها⁽¹⁾:

في ميدان الصناعات النفطية: لقد أمضت الجزائر في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من اتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوروبي "فرنسا، إسبانيا، إيطاليا".

-تتضح هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال الشركة الفرنسية (ELF)، (Totafeena) والشركتين الإيطاليتين (SAYRAM-ENIN)، (AGIP) والشركات الإسبانية أمثال (REPSOL, CEPSA).

في ميدان المنظفات الصناعية: والتي كانت أهم الاستثمارات، مشروع الشراكة بين شركة (HENKEL) الألمانية والشركة الوطنية للمنظفات (ENAD).

في ميدان الصناعات الغذائية: حيث في ميدان الصناعات الغذائية هناك عقد شراكة ما بين (ENASUCRE) الجزائرية (GEANLION) الفرنسية في إنجاز مصنع لتكرير السكر، وشركة دانون (Danone) الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية العديد من المؤسسات الفرنسية بدأت العمل في الجزائر مثل (Danone) في الشراكة في سنة 2002م، بنسبة مساهمة تقدر بـ 51% وقطاع عصر الفواكه بداية من سنة 1980م، وفي سنة 2001 مع كوكاكولا (CocaCola).

في ميدان إنتاج مواد البناء (Construction Orascom Industries):

بإنشاء شركة في الجزائر تسمى (Compagnies Ciment Algerian) وحددت قيمة الاستثمار بـ 450 مليون دولار.

1 - مصطفى بودارمة، الآثار المحتملة للشراكة الأوروبية الصناعية في الجزائر الملتقى الدولي حول آثار الانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص: 06-07.

في ميدان الميكانيك والإلكترونيك:

عقد شراكة بين شركة (SNVI) الجزائرية وشركة (Benzdai-Mier) الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.

- كما أن مصنع ميشلات (Michelin) الفرنسي يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل، ويهدف إلى تغطية 40% من السوق المحلي وتصدير 60% من إنتاجي.

المطلب الثالث: آثار الشراكة الأوروبية على قطاع الصناعي

إنّ الشراكة الأوروبية تعكس عدم التكافؤ بين الطرفين، الجزائر والاتحاد الأوروبي، فهذا الأخير يتفاوض ككتل واحدة قوية من كل الجوانب السياسية الفكرية والاقتصادية، والجزائر تتفاوض بصورة منفردة وضعيفة.

وهذا ما يؤدي إلى مزيد من التبعية، ويتم التأثير سلبيا على أغلب صناعاتنا وخاصة في الأجل القصير نظر للتقدم الهائل الذي تتمتع له الصناعة الأوروبية، واعتمادها على اقتصاديات الحجم التي تؤدي إلى تكاليف أقل، إضافة إلى كون العديد من المؤسسات الأوروبية شركات متعددة الجنسيات، وهذا ما سيؤدي إلى تدمير الكثير من المؤسسات الوطنية باعتبار الصناعات الجزائرية هي صناعات وليدة لن تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة خاصة مع ما مرت بها من مراحل إصلاحية متتالية⁽¹⁾.

- يترتب على الشراكة الأوروبية ضغط في الأجل القصير والمتوسط على النسيج الصناعي الجزائري مما يؤدي إلى انهيار الكثير من المؤسسات الصناعية.

وهكذا فمن غير المتوقع أن يتقيد القطاع الصناعي في الجزائر كثيرا في المدى القريب من زيادة فرص الدخول إلى أسواق الاتحاد، بل تواجه منافسة متصاعدة من منتجات دول الاتحاد الحالي والموسع وسيساعد تخفيض التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة في البداية.

لكن المنافسة المتزايدة سيؤثر في كامل الصناعة الجزائرية التي كانت مهيمنة بشدة لسنوات عديدة، وستخرج بعض الصناعات نهائيا من الساحة.

1 - مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

هشاشة الاقتصاد الجزائري لأنه مرتبط بالبتروول، فهو اقتصاد ريعي، وانخفاض أسعار هذه الأخيرة سيضع الجزائر بين رحي الأزمات، وتستمر الصادرات الصناعية الجزائرية خلاف المحروقات، في مواجهة العقبات سنوات عدة بسبب غياب إستراتيجية تصدير حكومية شاملة.

ضعف المستوى التكنولوجي للصادرات وتدني مواصفاتها، ضعف معرفة المصدرين الجزائريين بالأسواق العالمية وبقوانين التجارة الدولية وقواعدها.

-تآكل المزايا التفضيلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية تجاه الاتحاد الأوروبي الأمر الذي ينجم عنه إحداث آثار سلبية عليها خاصة فيما يتعلق بقدراتها على مواجهة المنتجات الأوروبية الأكثر تنافسية.

وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إغراق السوق الجزائرية بمنتجاته فالمبالغ الممنوحة في إطار برنامج (Meda) موجهة إلى تدعيم القطاع الخاص والخصوصية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لا يهدف إلى قيام صناعة تنافسية⁽¹⁾.

كذلك المؤسسات الصناعية الجزائرية لا تستطيع إنتاج سلع، ذات نوعية جيدة قادرة على المنافسة الدولية، لأنها تتعامل مع مؤسسات في محيط تنافسي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة سريعة التطور.

-وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي مثل قواعد المنشأ والتي شددت في تطبيقها، إضافة إلى معايير الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستخدمها الدول الأوروبية.

آثار الإيجابية للاتفاق الشراكة على القطاع الصناعي:

-تطوير الصناعة الجزائرية من خلال المساعدات الأوروبية في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العنصر الفعال في خلق مناصب الشغل⁽²⁾.

-الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفت الصناعة الأجنبية وإدماج هذا العامل في الصناعة الجزائرية.

1 - مقال، نشر في جريدة الخبر، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يفد الجزائر، العدد 5102، الأحد 02 سبتمبر 2007، ص: 11.

2 - متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرفقة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003م، ص: 147-148.

-الشراكة ستكون إيجابية بالنسبة للمؤسسات الصناعية التي تتميز بتكاليف إنتاج أقل من المؤسسات الأوروبية وذات جودة من أجل تصدير منتجاتها⁽¹⁾.

-توسيع الأسواق الخارجية سيسمح بتصريف المنتجات الوطنية.

-وبعد مرور سنتان على دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر، الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، ودخوله العالم الثالث، يرى بعض المحللون أن حل الصناعات الجزائرية، باستثناء بعض الصناعات الخاصة، مرشحة للاندثار، بعدما تخلت الدولة عن حمايتها باسم متطلبات العولمة، ورغم أن اتفاق الشراكة كان الهدف من تدعيم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، إلا أن الأخيرة لم تتمكن من تجاوز عتبة المليار دولار في 2007 إلا بعد شق الأنفوس، ففي الوقت الذي استطاعت فيه المؤسسات الأوروبية إغراق منتوجاتها في السوق بمنتوجاتها لم تتمكن أية مؤسسة جزائرية من فرض منتوجاتها في السوق الأوروبية، وستسير المؤسسات الجزائرية نحو الزوال، إن لم تتمكن قبل الانتهاء التام من التفكيك الجمركي من التأهيل نفسها لتكون أكثر تنافسية.

المبحث الثاني: السياسات الصناعية القائمة على انضمام لمنظمة التجارة العالمية

تعتبر الجزائر من الدول التي وقعت على إعلان مراكش في 15/04/1994 المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، وتسعى الجزائر من وراء طلب عضويتها للمنظمة إلى تدعيم وضعها الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه للنهوض بالاقتصاد الوطني الصناعي وجعله مساهما للاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية لتجارة (l'OMC):

إن الدافع الوحيد للانضمام لهذه المنظمة هو التحولات السياسية والاقتصادية التي طرأت على العالم جعلت من الجزائر طلبا عضوية المنظمة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وتحسين اقتصادها، وهذا بعد موافقتها على تنفيذ شروط المنظمة.

1 - متناوي محمد، نفس المرجع السابق، ص: 149.

1. دوافع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل هذه الدوافع والأهداف فيما يلي:

أ. إنعاش الاقتصاد الوطني: تحرير التجارة الخارجية سيؤدي إلى زيادة قيمة وحجم المبادلات من وإلى الخارج مما سينتج عنه زيادة المدخولات خاصة التكنولوجية، وهذا ما يؤدي إلى تحسين أداء الإنتاج والتحكم في تكاليف الارتقاء بمستوى المنتج الوطني، إلى مستوى العالمية، كما أن فتح الأسواق الوطنية أمام المنتجات الأجنبية سيفتح مجالات واسعة للمنافسة أمام المنتجين الجزائريين وهذا قد ينتج عنه تنوع المنتجات وتحسينها من أجل الدخول إلى الأسواق العالمية⁽¹⁾.

ب. تشجيع الاستثمارات: قامت الجزائري من خلال مختلف القوانين الصادرة والمتعلقة بالاستثمار، بمنح مزايا وتسهيلات وإعفاءات هامة للمستثمرين الأجانب، ونفس الشيء بالنسبة للمستثمرين المحليين.

حيث سمحت لهم بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج⁽²⁾، وعليه فإن الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق المزايا التالية:

- الاستفادة من الخبرات المعرفي الجديدة واستعمالها في كل المجالات.

- خفض مناصب الشغل.

- تأهيل اليد العاملة الجزائرية المتاحة.

- الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستثمارها في مختلف قطاعات الإنتاج.

ج. الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء:

المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تمنح مجموعة من المزايا والتفضيلات للدول الأعضاء خاصة الدول النامية، وهذا ما يمثل حافزا أمام الجزائر للانضمام.

1 - يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

2 - Youssef DEBBOUB, Le nouveau mécanisme e, Algérie, OPU, Alger, 1995, p: 61.

ومن بين هذه المزايا: حق الدول النامية في حماية منتوجها الوطني من المنافسة في المدى القصير وذلك بإبقائها على تعريفه جمركية مرتفعة نوعا ما⁽¹⁾.

-منح الدول المنظمة لفترة انتقالية من أجل التأقلم مع قواعد المنظمة والاندماج في الاقتصاد العالمي دون أن يتضرر اقتصادها.

د.مسايرة التطورات العالمية: النظام العالمي الحالي يفرض على الجزائر وبقية الدول النامية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل الاستفادة من التفضيلات التي تمنحها هذه الأخيرة، وهذا حتى تستطيع هذه الدول من تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة في ظل مبدأ المزايا النسبية وهو ما يعني رفع مقدرة الصناعة الوطنية على مواجهة المنافسة وهو ما تحتاجه الجزائر حاليا.

2. شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام للجزائر إلى المنظمة يتطلب منها الموافقة على جملة من الشروط وتقديم مجموعة من التنازلات نذكر منها:

- تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية والنفوذ إلى الأسواق.

- تحقيق الإنعاش الاقتصادي بزيادة معدل النمو والتكيف الهيكلي والرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد ما.

- ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية مالية ونقدية وإصلاح نظام الضرائب في إطار الخوصصة، والانتقال إلى اقتصاد السوق.

- تجانس الميكانيزمات الاقتصادية والسياسية والتجارية للجزائر مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.

1 - عادل المهدي، عولة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م، ص: 310.

3. التزامات الجزائر اتجاه المنظمة فيما يخص القطاع الصناعي الوطني

بدأت الجزائر بالاهتمام بقطاع الصناعي نظرا لأهميته من حيث تشابكه مع كل القطاعات باعتباره بديلا للمداخل خارج المحروقات وبالنسبة للمنظمة، فإنها حددت ضمن النصوص الأساسية لها ثلاثة اتجاهات، يتطلب لأية دولة أن تتوافق معها وهي⁽¹⁾:

اتباع سياسة صناعية ذات أهداف أفقية، تركز على المحتوى الاقتصادي مثل الإنتاجية والتجديد والتكنولوجيا، دون استهداف قطاع صناعي معين، فتحظر المنظمة التمييز بين قطاع وآخر.

ولذلك يمنع استخدام القيود الجمركية غير المحددة بتعريف جمركية. مثل: منع استيراد أو استخدام موانع فنية لمنع انسياب التجارة.

تصحيح المحيط الصناعي قصد التوافق مع أهداف المنظمة مثل الابتعاد عن سياسة الإغراق أو مخالفة قواعد حقوق الملكية الفكرية.

توفير الأطر اللازمة لتعظيم استفادة الاقتصاد المحلي من الفرص التجارية الإضافية التي يوفرها تحرير التجارة العالمية وتقديم أنواع الدعم المسموح به مثل الدعم المالي للمؤسسات الصناعية وتنمية المناطق الجغرافية الأقل نمواً.

المطلب الثاني: إجراءات ومفاوضات الانضمام

1. إجراءات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: تتضمن مايلي:

أ. تقديم طلب الانضمام: حيث قدمت الجزائر طلب الانضمام رسمياً إلى (GATT) سنة 1987م، وقدمت تشكيل فريق عمل لمتابعة الملف الجزائري، لكن هذا المسعى لم ينجح نظراً للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها البلاد، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة (OMC) أن تأخذ الطلب بعين الاعتبار، وأن يحول الفوج المتكفل بالانضمام من (GATT) إلى المنظمة (OMC)⁽²⁾.

1 - عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، السياسة الصناعية في الجزائر واتفاقيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، المنظم يومي 23-24 أبريل 2008، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدية، ص: 10.
2 - نور الدين بوكرواح، مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، منشورات مجلس الأمة، 2003/04/28م، ص:

ب. تقديم مذكرة السياسة التجارية:

تتضمن هذه المذكرة نظرة شاملة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر، وكان ذلك في جوان 1996 تحتوي على النقاط التالية:

شرح السياسة الاقتصادية بعد التحول إلى اقتصاد السوق.

تقديم القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ووصف الأحكام والإجراءات القانونية التي تتضمن تطبيقها.

- شرح وتوضيح نظام تجارة السلع.

- تقديم وشرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

- هنا بدأت المفاوضات وسلسلة الأسئلة والأجوبة بين الجزائر وفوج العمل المكلف بالملف الجزائري.

2. مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

ولقد كان مسر هذه مفاوضات وفق المراحل التالية:

أ. المرحلة الأولى (1996-1998): تميزت هذه الفترة بتلقي الجزائر لسلسلة من الأسئلة المطروحة من البلدان المشكلة لفريق العمل والذي أوكلت إليه مهمة دراسة طلب الجزائر للانضمام ولقد كانت هذه الأسئلة كتابية كما أن الإجابة عنها كانت من طرف الجزائر كتابية، حيث بلغ عدد الأسئلة المطروحة 500 سؤالاً.

وفي 23 أبريل 1998م اجتمع رميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة مع الوفد الجزائري في جنيف (Genève) لدراسة المذكرة والردود على الأسئلة.

وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤالاً للجزائر، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية سنة 1998م، فقررت الحكومة من آنذاك تأجيل دراسة احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية 2001.

ب. المرحلة الثانية 2001-2002: في جويلية 2001 وضع هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وفي شهر فيفري 2002، قدمت الجزائر عروضاً لأول مرة تخص السلع

الصناعية والتجارية والخدمات، وعقد لثاني اجتماع فوج العمل الذي يدرس انضمام الجزائر، وبعد هذا الاجتماع تلقت الجزائر 353 سؤالاً تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين لمعرفة ما يخالف الأحكام والقواعد والاتفاقيات المؤسسة عليها المنظمة العالمية للتجارة، والاستفسار عن التناقض وهل من الممكن إلغاء العائق أم لا⁽¹⁾.

قدمت الجزائر في شهر أبريل من سنة 2001 وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريف الجمركية ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة.

ج. المرحلة الثالثة من 2002 إلى يومنا هذا:

شهدت المفاوضات في هذه الفترة تعدد ما ملحوظا، حيث تميزت بانتهاء مرحلة توجيه الأسئلة في جوان 2002م، وانتهت المفاوضات المتعددة الأطراف، وانتقلت الجزائر إلى مرحلة المفاوضات الثنائية والتي تمس التجارة في السلع الزراعية والصناعية، وكذا الخدمات وتحديد الأسعار.

ولقد طرح على الجزائر ككل 1200 سؤالاً، وفي فيفري 2005 التقى الطرفين وكان ذلك لتقييم المفاوضات الثنائية الخاصة بالنقاد إلى الأسواق في الجزائر، حول العروض المقدمة من طرف الجزائر حول السلع والخدمات في مارس 2002م، والعروض المعدلة.

-الموزعة على الأعضاء في 18 فيفري 2005م، وتمت مراجعة كل التشريعات خلال نفس الجولة. والمفاوضات مازالت جارية، وبعد الاتفاق النهائي بين الأعضاء في المنظمة سوف يتم توقيع اتفاقية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فتصبح الجزائر كعضو دائم يتمتع بالحقوق والالتزامات وتبقى مصادقة البرلمان شرطاً هاماً لإنهاء المفاوضات وقبول الانضمام.

المطلب الثالث: انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على القطاع الصناعي

الوطني

إنّ الجزائر التي تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، لا يمكنها أن تظل بعيدة عنها، وانضمامها إليها يلزمها بدعم صناعتها وحماية الميزج الصناعي، ذلك أن هناك منافسة غير عادلة في يتعرض إليها النسيج الصناعي الجزائري، من جراء تحرير المبادلات الخارجية، ومن جهة أخرى فقد تستفيد الصناعة

1 - نور الدين بوكروح، نفس مرجع السابق، ص: 13-14.

الجزائرية من خلال احتكاكها بالصناعة الأجنبية من التقنيات الحديثة المستعملة، وتكتسب الخبرة التي قد تؤولها على المدى المتوسط والبعيد من مواكبة التطور الذي بلغته الصناعة الغربية.

1. الانعكاسات الإيجابية:

تحفيز الصناعة الوطنية على تحسين مكانتها وذلك من خلال:

تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعة تحت ضغط المنافسة الدولية، وذلك من خلال توفير سلع صناعية ذات جودة عالية وتكاليف منخفضة والتي يمكن استعمالها كأداة ضغط لتحسين المنتجات الصناعية الجزائرية.

-توسيع فرص تصدير المنتجات المحلية نصف المصنعة والنهائية مما قد يساعد على زيادة فرص التشغيل إلى جانب إتاحة المجال للإحتكاك بالأسواق العالمية والاطلاع على أهم المستجدات النفسية في صناعة المنتجات المعنية بالتجارة الدولية.

-سهولة إيجاد منافذ لتسويق المنتجات بتحفيز المؤسسات على الرفع من مستويات الجودة، بالإضافة إلى تفعيل القطاع الخاص من خلال الاحتكاك مع الشركاء الأجانب⁽¹⁾.

-تخفيض الرسوم الجمركية في إطار المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى انخفاض أسعار الواردات من مستلزمات الإنتاج الوسيطة، وهو ما يساهم في انخفاض تكاليف الإنتاج ويقوي القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية وبالتالي زيادة رص نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق العالمية.

تشجيع وزيادة الاستثمارات من خلال مايلي:

-رفع القيود من الاستثمارات الأجنبية سيؤدي إلى دخول المؤسسات الصناعية الجزائرية في شراكة مع المؤسسات الاجنلبيه وهذا يؤدي إلى تطوير الجهاز الإنتاجي، وتطوير أساليب التسيير.

-عدم التمييز بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي في إطار المنظمة سيحفز الأجنبي، ويزيد من التراكم الرأسمالي ونقل التكنولوجيا وهو ما يسمح برفع مستوى تأصيل الموارد البشرية وبالتالي الرفع من فرص التصدير.

1 - بن عزيرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الإستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري خلال الفترة 2000-2012، ص:

2. الانعكاسات السلبية:

إضافة إلى المزايا المتوقع أن تستفيد منها الصناعة الجزائرية، فإنّ هناك مجموعة من الآثار السلبية والتي تتمثل في:

أ. إن النسيج الصناعي الجزائري يتميز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة حيث أن نسبة الصادرات من الصناعة الجزائرية لا تتعدى 2% من مجموعة الصادرات الإجمالية ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

- التأخر الذي تشهده المؤسسات الصناعية الجزائرية في مجال الإدارة والتسويق الدولي.

- تأخر التكنولوجيا المستعملة⁽¹⁾.

ب. بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستفقد الجزائر قدرتها على حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامة والنسيج الصناعي بصفة خاصة، باستعمال التعريفات الجمركية كما هو الآن.

ذلك أن هذا النوع التقليدي لحماية الاقتصاد الوطني أصبح غير فعّال، لأنّ الجزائر ستلتزم بسقف تعريفات جمركية لا يمكنها تجاوزها.

ج. تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وصفها التنافسي، نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المحمية. بموجب هذا القوانين وحضر التقليد⁽²⁾.

د. إن الصناعة الجزائرية تعتبر صناعة ناشئة وليس بمقدورها منافسة نظيرتها الأجنبية إلا على جودة والأقل تكلفة.

5هـ. إذا لم يستطع القطاع الصناعي الوطني التكيف بسرعة قبل انتهاء مهلة الإعفاءات سيدفع بالصناعات التي تشكو من ضعف القدرة التنافسية إلى توقيف نشاطها، وقد أوقف العديد من رجال الأعمال الجزائريين نشاطهم خاصة في مجال صناعة الأحذية والملابس الجاهز.

1 - قويد عياش، إبراهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى (OMC) بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005م، ص: 69.

2 - قويد عياش، المرجع نفسه، ص: 70.

فالإحصائيات التي قدمتها وزارة التجارة سنة 2004 تبين أن 30% من المؤسسات الخاصة والعامّة سوف تزول بعد الانضمام وأن 30% سوف تتاح لها فرصة التأهيل وفقا للمنافسة الأجنبية وأن 30% من المؤسسات الجزائرية سوف تتمكن من مواجهة المنافسة الدولية

كل هذه الجوانب السلبية في الواقع لا يمكن النظر إليها بشكل منفصل عن المزايا من جهة، ومن جهة أخرى يجب التعامل معها فمن إطار زمني متوسط وطويل من خلال إستراتيجية الإصلاحات في الجزائر وعمليات تهيئة الجهاز الصناعي والاقتصادي ككل بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيّيح لها الاستفادة من المزايا والتفضيلات المهمة على الدول النامية.

لذلك يجب عليها اغتنام فرصة المفاوضات لتهيئة المناخ لمختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي، والعمل على ترقّيته وتأهيله وتوفير الدعم اللازم له حتى يرتقي إلى مستوى المنافسة عند تطبيق الاتفاقيات عقب الانضمام.

المبحث الثالث: السياسات الصناعية القائمة على برامج الإنعاش الاقتصادي

عملت الجزائر منذ تسعينات القرن الماضي على إعادة هيكلة اقتصادها تماشياً مع التحولات التي طرأت على الساحة الدولية ومع مطلع الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر حزمة من السياسات المتعددة الجوانب حيث هدفت هذه البرامج إلى تعزيز التنمية البشرية وتدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية.

المطلب الأول: دوافع وظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

1. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي

سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع والأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الدوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية بالنظر للتداخل الحاصل بينها.

أ. ضعف معدل النمو الاقتصادي: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدل النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1987-1994 بـ 0.5% وهو ما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية

بمساعدة الصندوق النقد الدولي، وفيما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادية في الجزائر خلال
1993-2000⁽¹⁾.

جدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي الأسمى وتطور نسب الفرد منه خلال الفترة
(1993-2000)

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي "مليار دج"	1165	4.1487	9.2004	2565	2762	2830	3248	4099
الناتج المحلي "مليار دولار أمريكي"	9.49	4.42	42	9.46	2.48	19.48	8.48	4.54
نسبة نمو الناتج % الحقيقية	-1.2	-7.0	9.3	3.4	1.1	1.5	2.3	4.2
نحسب الفرد من الناتج "دولار أمريكي"	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2003

من خلال اطلعنا على مؤشرات الجدول رقم (01) يمكننا أن نميز ثلاث فترات؛

1. الفترة الأولى (1993-1994): أهم ما ميزها تسجيل الناتج المحلي الإجمالي للمعدلات نمو سلبية

متوسطها خلال نفس الفترة 1.4% وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة 1986 رغم الإصلاحات الجزائرية التي طبقت خلال الفترة 1988-1992⁽²⁾.

1 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد 09، 2013، ص: 42-53.

2 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012م، ص: 245.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ينخفض من سنة لأخرى إذا انتقل من سنة كان 1856 دولار أمريكي للفرد لسنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي للفرد سنة 1994 بنسبة انخفاض قدرها 16.91%.

2. الفترة الثانية: أهم ما ميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو إيجابية وصل متوسطها إلى: +3.6% وتعد سنة 1998 التي حقق فيها أعلى معدل له منذ سنة 1986م إذا وصل إلى 5.1% إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي سجل خلال نفس السنة انخفاض بنسبة 5.1% حيث قدر بـ 1633 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997 وهو ما يدل على أن معدلات النمو المحققة لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

3. الفترة الثالثة (1999-2000): أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادية المحققة عرفت تراجعاً إذا قورنت بالفترة السابقة إذا قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.8% وهو ما مثل انخفاضاً بـ 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة⁽¹⁾.

ولتوضيح أسباب ضعف نمو الاقتصادي خلال نفس الفترة لدينا الجدول التالي الذي يبين التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام خلال نفس الفترة:

جدول رقم (02): التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة (1999-2000) الوحدة %

متوسط معدل النمو	2000	1999	
5.55	4.9	6.2	محروقات
-1.15	5.0-	2.7	فلاحة
-1.57	2.89	-6.03	صناعة ⁽²⁾
3.25	5.1	1.4	أشغال عمومية
2.11	2	2.23	خدمات
2.8	2.4	3.2	معدل نمو الإجمالي

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2003

1 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، نفس المرجع، ص: 246.

2 - قطاع الصناعة ينقسم القطاع العمومي والقطاع الصناعي.

بين لنا الجدول أعلاه أن قطاع المحروقات يعد القطاع الوحيد الذي حقق نسبة نمو فاقت 05% كمتوسط خلال نفس الفترة ويعزى ذلك إلى ارتفاع أعار المحروقات خلال هذه الفترة كما أن قطاعي الأشغال والخدمات وإن سجل معدلات نمو موجبة بلغ متوسطها على التوالي: 3.25%، 2.11% إلى أن ذلك لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي، أما قطاعي الفلاحة والصناعة فقد سجلا نسب نمو متوسطة سالبة قدرتا بـ -1.15%، -1.57% على التوالي ويعود ذلك إلى:

1. ارتباط أداء القطاع الفلاحي بالعوامل المناخية السائدة خلال تلك الفترة.

2. الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي وهو ما أثر سلبا على معدل استخدام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع الذي مما ينخفض من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول الموالي⁽¹⁾:

جدول رقم (03): تطور معدل استخدام الطاقات الإنتاجية (1995-1999) الوحدة%

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
الصناعة الورشية	46.3	41	38.5	44.4	43.5
المجموع خارج قطاع المحروقات	46.6	41.4	38.8	44.6	43.6
المجموع العام	48.4	43.8	42.2	47.7	47.4

المصدر: أمين سفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل "حالة الجزائر" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001م، ص: 200

مما سبق يمكن القول أن ضعف معدلات النمو الاقتصادية المسجلة المصحوبة بانخفاض معدل استخدام الموارد والطاقات المتاحة للجهاز الإنتاجي أدى إلى اقتناع الحكومة بضرورة تطبيق برنامج لدعم النمو الاقتصادي من خلال رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للانتشار بغية رفع الطلب الداخلي ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

1 - علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015م، ص: 03.

ب. ارتفاع معدل البطالة⁽¹⁾:

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومة المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية.

يبين الجدول الموالي تطور معدل البطالة خلال الفترة (1985-2000):

جدول رقم (04): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1985-2000) الوحدة (%)

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: (1985-1989): الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

(1990-2000): أمين سفير، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل، حالة

الجزائر، مرجع سابق، ص: 205.

يظهر من الجدول أعلاه أن:

-ارتفاع نسبة البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفت الجزائر 1986م، ارتفع المعدل من:

9.7% من 1985 إلى 21.4% سنة 1987 أي بزيادة قدرها 11.7% نقطة مئوية لكن عرفت هذه

النسبة تراجعاً طفيفاً سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى 18.1%، وابتداء من سنة 1990 شهدت نسبة

البطالة تطوراً منتظماً إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966 حيث وصلت إلى 29.8% سنة

2000.

1 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سابق، ص: 247.

كل ذلك يعني أن أنساب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة بالإضافة إلى عامل النمو الديمغرافي، ساهمت الأزمة الاقتصادية سنة 1986م، في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية منذ سنة 1986.

كما أن عدد مناصب الشغل الموفرة خلال الفترة (1985-1989) لم يتعد 75000 منصب شغل كمتوسط سنويا خلال الفترة بعدما كان قد بلغ 140000 منصب شغل خلال الفترة (1980-1984).

إنّ الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداء من سنة 1989 والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال (1994-1998) ساهمت في رفع معدل بطالة من خلال تسريح عمال المؤسسات التي عانت من عجز هيكلي ومالي.

حاولت الدولة خلال تلك الفترة تقليص حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات صناديق خاصة بدعم التشغيل.

كل هذا لم يساهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس إذ ارتفع معدلها من 24.4% سنة 1994 إلى 29.8 من سنة 2000.

أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة⁽¹⁾.

2. ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي⁽²⁾

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواقبة لهذه السياسة سواء خلال فترة إعدادها أو تنفيذها وعلى هذا الأساس اخترنا دراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ضمن نطاق زمني يبلغ 07 سنوات أي خلال الفترة (1998-2004) باعتبارها فترة كافية للإحاطة بظروف إعداد وتنفيذ هذه السياسة.

1 - نبيل بوفليح، مرجع سابق الذكر، ص: 248-249.

2 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سابق، ص: 249.

جدول رقم (05): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1998-2004) الوحدة

(مليار دولار أمريكي)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري	12.9	17.8	28.5	24.3	25.2	28.9	38.6
الصادرات	10.1	12.3	21.7	19.1	18.7	24.5	32.1
الواردات	8.6	9.0	9.3	9.5	12.0	13.3	17.9
رصيد الميزان التجاري	1.5	3.3	12.4	9.6	6.7	11.2	14.2
رصيد ميزان المدفوعات	1.7-	2.4-	7.6	6.2	3.6	7.5	9.1
احتياطي الصرف	6.8	4.4	11.9	18.0	23.1	32.9	43.1
احتياطي الصرف "	7.5	4.6	12.2	18.1	19.1	24.3	28.8
الديون الخارجية	30.6	28.3	25.2	22.5	22.3	23.2	21.4
سنة الدين الخارجية من الناتج	63.9	58.0	46.4	41.1	40.5	34.9	26
معدل التضخم	5.7	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
سعر الصرف	58.7	66.5	75.5	77.2	79.9	77.4	72.6

المصدر: البنك المركزي الجزائري التقارير السنوية للمؤشرات المالية والنقدية للجزائر.

يشير الجدول رقم (05) إلى تحسين ملحوظ شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، إذ سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا بالنسبة 120% بين سنتي 1998-2000 ثم واصل ارتفاعه رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي 2001-2002 ليصل إلى متوسط سعر قدره 38.62 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2004 ما مثل ارتفاع نسبة 34% عن السعر المسجل خلال سنة 2002.

إن تحسين أسعار المحروقات أثر بشكل إيجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية الخارجية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا من سنة لأخرى، إذ انتقل من 15 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2004، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 847.33% يعود ذلك أساسا إلى الزيادة المعتبرة في حصيللة الصادرات التي تشكلت في معظمها من

الصادرات المحروقات⁽¹⁾ إذ انتقلت من 10.1 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 32.16 مليار أمريكي سنة 2004.

إن هذه الزيادة في حصيلة الصادرات استطاعت أن تغطي الارتفاع الكبير في قيمة الواردات التي ارتفعت من 8.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 17.95 مليار دولار أمريكي سنة 2004 نتيجة ارتفاع الطلب الكلي من جهة وارتفاع سعر صرف الاورو من جهة أخرى اعتبار أن معظم واردات الجزائر مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

إنّ هذه التطورات شملت أيضا رصيد ميزان المدفوعات، إذ انتقل هذا الرصيد من حالة عجز سنّي 1998-1999 قدر بـ 1.7 مليار دولار و 2.4 مليار أمريكي على التوالي إلى حالة فائض إلى أن وصلت إلى أعظم قيمة سنة 2004 حيث سجل رصيد ميزان المدفوعات فائض قدره 9.1 مليار دولار أمريكي وهو ما اثر بالإيجاب على احتياطي الصرف الذي بلغ سنة 2004 نحو 43.1 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات.

إنّ متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة 2000-2004 بلغ 242% وهو معدل منخفض إذا ما قورن بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (50%) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات.

مما سبق يتضح لنا جليا أن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية ملائمة، تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في:

- تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت رصيد ميزان المدفوعات نتيجة للارتفاع المعتبر لأسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 بالإضافة إلى تسجيل انخفاض محسوس في حجم المديونية العمومية الخارجية مع ارتفاع قياسي في احتياطات الصرف الأجنبي.

- انخفاض معدلات التضخم بالتزامن مع تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2004).

1 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سابق، ص: 250-251.

المطلب الثاني: أهداف ومضمون سياسة الإنعاش الاقتصادي.

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي⁽¹⁾:

1. أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة. تنشيط الطلب الكلي.

تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

2. مضمون سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي

– مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

إنّ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج وهي أساس للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية وعدم المؤسسات الإنتاجية الوطنية⁽²⁾.

ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

1 – رشد حميدة، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة – ولاية تيارت، لمرحلة الثالثة مذكرة لنيل شهادة لسانس، كلية علوم اقتصادية، تيارت، ص: 03-04.

2 – بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد 25 أفريل 2001.

جدول رقم (06): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع مبالغ	نسبة %
1. أشغال الكبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
2. تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
3. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
4. دعم الإصلاحات	30.0	15	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001م، ص: 87.

قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص بقدر بـ 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية 1986 والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الفترة لتسعينات من القرن العشرين أصرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجب للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية "العامة والخاصة"⁽¹⁾.

قطاع التنمية المحلية والبشرية: كما بلغت نسبة المبالغ المخصص بـ 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشرا على نص الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

قطاع الفلاحة والصيد البحري: فلم ينل إلى مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص

1 - نبيل بفلج، دور سياسة الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، ملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ص: 04.

ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

دعم الإصلاحات: فيقدر بـ45 مليار دج أي نسبة 8.6 من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهي أساس لتمويل الإجراءات والسياسات لمصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

2.2. مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

إنّ المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي⁽¹⁾:

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني، الجزائر، نوفمبر 2008م، ص: 122.

جدول رقم (07): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوحدة: مليار

دينار جزائري

البرنامج	المبالغ مخصصة للبرنامج	نسبة المتبوية من إجمالي البرنامج
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
-السكن	555	
-التربية والتعليم العالي-التكوين المهني	399.5	
-البرامج البلدية للتنمية	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	
باقي القطاعات	311.5	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	%40.5
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
-قطاع المياه	393	
-قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
4. برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%48
العدالة والداخلية	99	
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
-البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	
-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسط والصرف	7.2	
5. برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	%12
للإعلام والاتصال		

المصدر: رئاسة الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الموقع (www.cg.gov.dz)

2007/06/21

بين الجدول رقم (07) أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

قطاع التنمية المحلية والبشرية:

استفادة من برنامج خاص يصل 1908.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي البرنامج التكميلي.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:

يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج أي 40.5 من إجمالي البرنامج.

قطاعات الصناعة الفلاحة، الصيد البحري:

استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 08% من إجمالي البرنامج.

القطاع الإداري الحكومي:

استفاد من برامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته 203.9 مليار دج ما يعادل سبة 4.8% من البرامج التكميلي.

قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام الآلي:

استفادة من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي⁽¹⁾.

3.2. مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014

إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي⁽²⁾:

1 - عبو عمر، عبو هودة، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف، ص: 09-10.
2 - بيان اجتماع مجلس الوزراء، منعقد في 24 ماي 2010.

جدول رقم (08) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	المبالغ مخصصة للبرنامج	نسبة المتبوية من إجمالي البرنامج
1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	%45.42
-السكن	3700	
-التربية والتعليم العالي-التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2. برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	%16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	200	
-دعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسط والتشغيل	500	

المصدر: من إعداد الباحث بنا على بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

بين الجدول رقم 08 أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في⁽¹⁾:

قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادة من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:

يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.

قطاع الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل

1 - زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص: 96-97.

استفادة من 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج، عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابقة الذكر يعكس بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الثالث: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي

إنّ تقييم فعالية أي سياسة اقتصادية يعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها ومن هذا المنطلق فإن تقييمها لسياسة الإنعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره هدف رئيسي لهذه السياسة.

1. أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي:

إن سياسة الإنعاش الاقتصادي تهدف أساسا إلى حفز النمو الاقتصادي من خلال دفع الإنفاق الحكومي الاستثماري خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فهي تعتبر سياسة كينزية وآلية تأثيرها على النمو الاقتصادي تتم كمايلي:

- إن رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقيق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي ونجاوبه مع الزيادة المحلية في الطلب الكلي.

- إن القطاعات المحتمل تأثرها إيجابيا بعمدة السياسة تتمثل في قطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع العمومية والقطاع الصناعي يتطلب توضيح كيفية تأثير هذه السياسة دراسة تفصيلية لتطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محلل الدراسة وهو ما سنبينه فيما يلي⁽¹⁾:

1 - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، ص: 48.

جدول رقم (09): التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2010 الوحدة (%)

البرنامج	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ. المحروقات							
-نسب المساهمة في الناتج	39.19	32.51	37.85	45.59	35.06	34.69	39.14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	4.9	3.7	3.3	2.5-	2.3-	2.6-	0.75
ب. الخدمات							
نسبة المساهمة في الناتج	30.73	33.54	30.97	27.90	29.16	35.35	31.28
معدل النمو الحقيقي للضمان غير حكومية	3.1	5.3	7.7	6.5	7.8	6.9	6.21
معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية	2.0	3.0	4.0	3.1	8.4	6.0	4.41
ج. الفلاحة							
نسبة المساهمة في الناتج	8.39	9.18	9.44	7.53	6.55	8.42	8.25
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.0-	1.3-	3.1	4.9	5.3-	6.0	0.4
د. البناء والأشغال العمومية							
نسبة المساهمة في الناتج	8.12	9.02	8.29	8.0	8.62	10.43	8.73
معدل النمو الحقيقي للقطاع	5.1	8.2	8.0	11.6	9.8	6.6	8.21
هـ. الصناعة							
نسبة المساهمة في الناتج	7.07	7.41	6.16	5.27	4.68	4.96	5.92
معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي	1.3-	1.0-	1.3-	2.2-	1.9	2.5-	1.06-
معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12
و. الضرائب ورسوم على الواردات							
نسبة مساهمة في الناتج	6.49	8.31	16.7	5.77	5.89	6.13	8.21
معدل النمو الحقيقي للقطاع	0.9	16.7	10.2	2.7	7.7	5.8	7.33
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	2.4	4.7	5.2	2.0	2.4	3.3	3.33

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010

وفقا لمعطيات الجدول رقم (09) فإن يمكن ترتيب القطاعات المهنية على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كمايلي⁽¹⁾:

أ. قطاع المحروقات: قدرت مساهمة هذا القطاع في لناتج الإجمالي في الفترة محل الدراسة بـ 39.14 مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجب للاقتصاد الوطن والمحدد الرئيسي لمعدل النمو

1 - نبيل بوفليح، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، نفس المرجع السابق، ص: 263.

الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006-2008-2010 إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة (2000-2004) التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن ارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

ب. قطاع الخدمات: يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتباره أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28% كضوابط خلال الفترة محل الدراسة كما كان تطبيق الإنعاش الاقتصادي أثر إيجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب المحلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة.

ج. قطاع الفلاحة: إن تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتحدد نسبة مساهمته في الناتج 8.25% في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة، ففي سنة 2008 سجل هذا القطاع نسبة نحو سالبة قدرت بـ -5.3% بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنة 2010 سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت بـ 6.0% نتيجة تحسين الظروف المناخية خلال نفس السنة.

د. قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21% كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8.73 في نفس الفترة.

ه. قطاع الصناعة: إن تحقيق معدلات نمو حقيقية مستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر يعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة

تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي من ث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي بـ: -1.06 خلال الفترة 2000-2010 بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12% كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي، ويوضح الجدول التالي تطورات التي سجلها هذا القطاع بنوعيه العام والخاص وأهم فروعها:

جدول رقم (10) تطور معدلات نمو أهم فروع القطاع الصناعي العام والخاص في الفترة (2000-2010) الوحدة (%)

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
1. القطاع العام	-1.9	-1.0	-1.3	-2.2	1.9	-2.5	-1.06
صناع الحديد، الميكانيك الإلكتروني	2.2	7.1	2.0	1.3	3.9	-12.6	0.64
مواد البناء	6.4	8.4	10.3	-3.8	-1.6	-5.0	2.45
مواد غذائية	-8.9	-19.1	-15.7	-7.6	6.8	-3.3	-7.96
صناعة كيميائية	6.2	-8.5	-2.2	-3.1	2.5	-10.6	-2.61
الخشب والورق	-8.2	0.9	-0.7	2.91	-11.9	14.8	-0.36
النسيج	14.4	3.7	-14.4	-14.0	-1.1	-10.8	-8.5
صناعة الجلود	-6.0	-19.3	-15.4	-15.9	-1.2	-6.3	-10.68
القطاع الخاص	5.3	6.6	2.5	2.1	/	/	4.12

المصدر: بنك الجزائر التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010

إن المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي العام تبين أن هذا القطاع يعاني من اختلالات هيكلية ومالية أثرت كثيرا على أدائه باعتبار أنه سجل متوسط نمو سلبي قدره: -1.06% خلال فترة سلبية خلال نفس الفترة باستثناء قطاعات الحديد والميكانيك والإلكترونيك ومواد البناء التي سجلت نسب نمو إيجابية بلغت 0.64% ، 2.45% كمتوسط سنوي خلال نفس الفترة، وهي القطاعات التي تأثرت إيجابيا بالاستثمارات العامة المنجزة ضمن سياسة الإنعاش الاقتصادي.

وفيما يخص القطاع الخاص فبالرغم من نسب النمو الإيجابية التي حققها القطاع خلال فترة تطبيق البرنامج إذا بلغ متوسط النمو السنوي لهذا القطاع 4.12% إلا أن ذلك يعد غير كافي بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع، وعلى العموم يمكن القول أن القطاع الصناعي لم يتجلب مع سياسة

الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، كما أن تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التحويلي والإداري ساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع الخاص، كل ذلك أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد نتيجة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.

وكخلاصة لما سبق فإن تأثير سياسة الإنعاش على معدل النمو الاقتصادي تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي يمكن ذكرها في مايلي:

أ. التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن التغيرات التي سجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر تحدد بشكل كبير بأداء قطاع المحروقات⁽¹⁾.

ب. إن التحسن المسجل في أداء قطاع البناء والأشغال العمومية نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ليس له تأثير مهم على معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف نسب مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا التحسن طرفي تغير مستدام، لأن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستشاري.

-عدم مرونة العرض الداخلي الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بسبب الاختلالات المالية والهيكلية التي تعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص مما أدى إلى تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش حيث ارتفعت إيرادات الجزائر من السلع من 9.17 مليار دولار سنة 2000 إلى 38.88 مليار دولار سنة 2010 ما يمثل زيادة قدرها 323.99% في نفس الفترة.

جدول رقم (11): تطور واردات الجزائر من السلع خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010
الواردات	9.17	12.00	18.30	20.68	37.99	38.88
معدل النمو	//	30.86	52.50	13.00	83.70	2.43

المصدر: بنك الجزائر التقرير سنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010

1 - نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل لنا أنه من الضروري تحضر المؤسسات الوطنية لمواجهة التحديات الجديدة وذلك تمهيد لاندماج الجزائري في المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة، وهو ما يترجم بالتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات القائمة بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما سينتج عنه تحرير أكبر للتجارة الخارجية، وتفكيك أكبر للرسوم الجمركية وهو ما ينعكس سلبا على القطاع الصناعي الجزائري في مختلف فروعه.

إن تحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية والشراكة الأوروبية ستؤثر بشكل سلبي على القطاع الصناعي الوطني ما لم يتم تأهيل هذا القطاع لمواجهة المنافسة القوية والتخفيف من آثار الانفتاح الاقتصادي.

وإن تنفيذ أي سياسة اقتصادية في الجزائر يجب أن يتم ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي تعارض أهدافها.

كما أن ضمان نجاح هذه الإستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول.

الفصل الثالث

واقع القطاع الصناعي الجزائري

ومسائل الإستراتيجية الصناعية الالائية في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

تسعى أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر إلى التحديات التي قد تواجهها فالجزائر وعلى غرار باقي الدول تعمل هي الأخرى على لبس الأدوار المنوطة بها في المشهد الاقتصادي العالمي وذلك من خلال إرساء معالم تنمية شاملة تعمل على تفعيل كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر سمة تطور أي مجتمع.

المبحث الأول: واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر:

يستهدف هذا المبحث تشخيص واقع الصناعة الجزائرية من خلال أهم نتائج التغيرات والتحويلات التي طرأت على القطاع والمثلة في إجراءات إعادة هيكلة ضمن برامج الإصلاح الهيكلي التي تطبقها الجزائر منذ بداية عقد التسعينات والتي مست القطاع من عدة جوانب مما أدى إلى اكتساب الصناعة الوطنية، خصائص ومميزات تختلف عن تلك التي تميز بها لفترة طويلة في ظل الاقتصاد الموجه فيما يتسم أداء القطاع الصناعي وما هي مميزاته.

المطلب الأول: أداء القطاع الصناعي الجزائري 2010-2014

عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013 ليسجل نفس وتيرة سنة 2011 بارتفاع قدره (4,1%) في القيمة المضافة الصناعية عمومية وخاصة، وهو معدل تقريبا مماثل لمتوسط معدل الأربعة عشر سنة الأخيرة (4,09%) تراجع نمو الصناعة بنقطة مئوية 5 (1,%) في سنة 2012 ويبقى النمو خارج المحروقات أضعف نمو لكل القطاعات، ولا يساهم في نمو إجمالي الناتج الداخلي سوى بواقع 6,7%، وهي مساهمة تقل عن مساهمة قطاع الفلاحة بعشرين نقطة.

باستثناء فرع الصناعات المتنوعة وفرع صناعة الجلود والأحذية، اللذان انخفضت قيمتهما.

المضافة، خاصة فيما يتعلق بالفرع الأول (7,8% و 0,5%) على التوالي، حققت كل الفروع الأخرى معدلات نمو موجبة، لكن أغلبيتها أقل من تلك المسجلة في 2012 تجدر الإشارة إلى الركود المسجل في فرع الصناعات المتنوعة الذي سجل نموا سالبا للسنة الثالثة على التوالي وفقد 16,4% من قيمته المضافة خلال هذه الفترة. برزت أربعة فروع بتحقيقها نموا سنويا أعلى من 4% الصناعة الغذائية (7,0%)، الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية (5,5%)،

الكيمياء (5,0%) وفرع الماء والطاقة (3,%) تمثل هذه الفروع بمجموعها 4,5% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، كما تساهم بنسبة 16,4% في نموه 1,6%.

بنسبة 37,3% من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، مُحفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب، المجر من جهته بالنمو القوي لواردات الحبوب والتوسع في الانتاج المحلي للحليب.

يرجع أساسا الأداء الجيد نسبيا لفرع الماء والطاقة (3,%) في تراجع ب 5,9 نقطة)، إلى التوسع المعتبر في استهلاك الأسر الذي يساهم بواقع 82,5% في نمو الطلب على الغاز وب 54,6% في نمو الطلب على الطاقة الكهربائية.

عرفا فرعي صناعة الخشب، الذي ارتفعت قيمته المضافة ب 3,6%، والصناعة الغذائية تحسنا في أدائهما (+1.3% نقطة و 1,4% على التوالي).

بقيت وتيرة الفروع الأخرى متواضعة بلغت 1,8% بالنسبة لفرع المناجم ومحاجر، 0,6% بالنسبة لفرع مواد البناء و30% بالنسبة لفرع صناعة النسيج.

بقي نمو القطاع الصناعي، وعلى وجه الخصوص نمو الصناعة المعملية، ضعيفا جدا بالنظر إلى متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارات وكذا مناصب العمل، لا سيما المؤهلة منها، التي تطمح إليها المجموعات المتزايدة من المتخرجين ذوي الشهادات.

خلاصة، فإن انتعاش الاستثمارات العمومية والخاصة لإعادة بناء اقتصاد منتج، من شأنه الاستجابة إلى طلب السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية وبيع الاستثمار، أصبح ضروريا إذا أردنا الاجتياز في ظروف حسنة المرحلة الطاقوية الانتقالية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مميزات القطاع الصناعي الجزائري

حتى بداية التسعينات فإن النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن يمثل إلا نسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1 - بنك الجزائر تقرير سنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص ص 29 - 30.

وقد كان نتيجة ذلك بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الانتاجي كإحدى الوسائل الهامة التي أعطت دفعة للجهاز وإتاحة الفرصة لتفعيل آليات السوق.

خاصة وأن القطاع الخاص الاستجابة السوقية للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة.

فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبرز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (12): توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة / الفروع.

عدد المؤسسات الخاصة السداسي الأول 2007	عدد المؤسسات الخاصة عام 2006.	الفروع الصناعية
8178	7906	الحديد والصلب
6586	6369	مواد البناء
2035	1967	كيمياة- مطاط- بلاستيك
15740	15270	الصناعة الغذائية
4108	4019	صناعة النسيج
1601	1558	صناعة الجلود
10774	10300	الخشب-الفلين - الورق
3389	3297	صناعات مختلفة
52455	50686	المجموع

المصدر: النشرة الاقتصادية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 11، السداسي الأول، 2007، ص 7.

فقد ارتفع عدد المؤسسات الخاصة بصفة عامة من 245842 مؤسسة سنة 2006 ليصل إلى نهاية السداسي الأول عام 2007 إلى 284244 مؤسسة موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وانتقل عدد المؤسسات الصناعية الخاصة خلال نفس الفترة من 50686 إلى 52455 مؤسسة موزعة على مختلف الصناعات، وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد مؤسسات ذات حجم كبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه.

فضلا عن هذا الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة ومن أجل إرساء قاعدة متينة لقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة عمدتها السلطات العمومية في اتخاذ عدة اجراءات تنظيمية داعمة، لعل أبرزها إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية من أجل ترقية هذا القطاع.

وصدور قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾ الذي جاء ليساهم في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات دعمها وإنعاشها.

تحدد وتوضح واقع هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، وتقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بعملية تقسيم دور (سداسي) ديمغرافية المؤسسات.

كما وضعت مخططا للوصول إلى أكثر من 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بحلول عام 2010 كون هذا القطاع يمتلك قدرات هائلة تجعله يساهم في امتصاص البطالة، ويعول عليه كثيرا في التنمية المحلية.

كما تظهر أهمية القطاع الصناعي الخاص التي تزداد تدريجيا بفضل مختلف سياسات التحفيز على الاستثمار من خلال مساهمته في القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني، كما تشير إليها البيانات في الجدول رقم 02.

أما من حيث النوعية الصناعات فنعكس ما كانت عليه الصناعة سابقا وخاصة في بداية السبعينيات المتميزة بالصناعات التصنيعية، وتتميز الصناعة الجزائرية اليوم بميمنة الصناعات الخفيفة وعلى وجه الخصوص الصناعات الفلاحية الغذائية بنسبة أهم ثم تليها صناعة الحديد والصلب، والميكانيكية، والالكترونية بنسبة أقل. ويتضح هذا من خلال الأرقام التالية:

1 - قوريش نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية الإنعاش في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، شلف، ص 90.

-يمثل إنتاج فرع الصناعات الفلاحية الغذائية 55٪ من الإنتاج الصناعي الوطني، أما فروع الصناعات المعدنية الحديدية الالكترونية والكهربائية فهي تشكل 11٪ من الإنتاج الكلي.

الجدول رقم (13): حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة في قطاعات عدة بنسبة مئوية .٪

القطاعات	1994	2000
الزراعة	99.1	99.6
المحروقات	0.4	5
الصناعة	16.5	33.5
البناء	60.7	86
النقل والاتصالات	54	72.8
التجارة الموجهة للاستيراد	/	60
التجارة بالتجزئة	84.2	97
الخدمات	85.3	89
المجموع خارج المحروقات	64.8	76.6
المجموع	46.6	52

المصدر: ع. اللطيف بن اشنهو، الجزائر، اليوم بلد ناهج الفرقة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، 2007، ص 17.

وتساهم الصناعات الكيماوية بنسبة 6٪ في الانتاج الوطني. ويتركز الإنتاج الصناعي للقطاع العام في ثلاثة فروع هي:

-فرع الصناعة الفلاحية الغذائية.

-فرع الصناعات المعدنية والحديدية والالكترونية والكهربائية.

-فرع الكيماويات والجلود.

وتنتج عن هذه الفروع الثلاثة أكثر من 35٪ من إجمالي الانتاج الصناعي العمومي.

أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص، فيتميز بهيمنة فرعين مهمين هما: فرع الصناعات الفلاحية والغذائية وفرع الصناعات النسيجية حيث تنتج هاتين الصناعتين حوالي: 42٪ من الانتاج الصناعي

الخاص، كما تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص الصناعي يتوجه أكثر فأكثر نحو الصناعات التركيبية أو التجميعية والاستثمارات ذات العائد السريع و الاستثمارات ذات العائد السريع.

- هذه المؤشرات في رأي بعض الاقتصاديين تكفي لإيضاح أن الجزائر لا تملك هيكل صناعي متنوع⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تحديات القطاع الصناعي الجزائري

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من العمالة المطلقة أو شبه المطلقة وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعية من قبل الدولة الجزائرية

ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضمن الصناعة في هيكلها المحلي. وما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بالانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC .

حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً، بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية. المفروضة على هذه الأخيرة فتطبق هذه الاتفاقية بطرح عدة تساؤلات تتعلق أساساً:

- بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة.

- ومدى قدرة الصناعة الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

وبالنظر للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقية ويكون له آثار سلبية خصوصاً⁽²⁾:

- التأثير على إنتاجية المؤسسة وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظراً لعدم قدرتها على المنافسة نظيرتها الأوروبية.

- زيادة على البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.

1 - قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 91.

2 - عروب رتيبة، بوسبعين تاسعديت، أهمية تأهيل وتمكين الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجيات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 23-24 أفريل 2012، الجزائر، ص: 05

-زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتج الصناعي نظيره الأوربي، وذلك راجع إلى تفكيك التدرجي للرسوم الجمركية من خلال ما ذكر يتحتم على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذلك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القرارات الانتاجية الصناعية وعدم اتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئية والظرفية.

المبحث الثاني: معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها من القطاع الذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، وفتح المجال للتولوج للأسواق العالمية.

لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: أسباب وأهداف اعتماد الإستراتيجية الصناعية الجديدة

-قبل التطرق إلى الاستراتيجية الصناعية الجديدة ارتأينا التحيد على الأسباب والأهداف التي أدت إلى اعتمادها هذه الاستراتيجية أولا.

أسباب اعتماد الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

لقد تبنت الجزائر هذه الاستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني وكذا الاختلافات الهيكلية المسجلة على مختلف السياسات السابقة ومن جملة هذه الأسباب⁽¹⁾:

-النتائج الهزيلة التي حققتها الصناعة الوطنية منذ أزيد من عشرة بالرغم من انفراج عائق التمويل حيث أن مساهمة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي ما زالت في تراجع مستمر حيث تم تسجيل 11٪ سنة 1990، 8.5٪ سنة 1995، 7.1٪ سنة 2000، 5.5٪ سنة 2005، 5٪ سنة 2010.

1 - عبد القادر بودي، محبوب مجوسي، استراتيجية الصناعة الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، يومي: 23-24 أبريل 2005.

-المواد الناتجة عن المحروقات هي مواد زائلة ولا تسمح بضمان تمويل النمو على المدى المتوسط والبعيد.

-إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وخاصة القطاع العام، ويتم ذلك على أساس التخلي التدريجي للدولة عن النشاطات الاستراتيجية لصالح المبادرة الخاصة، فصعوبة عمليات إعادة الهيكلة الصناعية والرهانات التي تتضمنها تعزز ضرورة الإبقاء على حضور الدولة بتساهم دائم أو مؤقت حسب الحالات في إطار احتكاري ومفتوح على الشراكة بشكل يمكنها من لعب دور المنظم، ويجب أن تكون حاضرة في القطاعات الضرورية لتكثيف النسيج الصناعي (الصناعات الحديدية، الصناعات الالكترونية، الصناعات الميكانيكية)، وفي قطاعات تتوفر على مزايا مقارنة تسمح ببناء أقطاب تنافسية كقطاعات البتروكيميا، الاسمنت، ...

-تحسين أداء رأس المال الصناعي المتوفر من خلال اللجوء إلى التحالفات والشراكة مع الشركات العالمية الناجحة لاكتساب التكنولوجيا والخبرة في التسيير واقتحام الأسواق الخارجية⁽¹⁾.

-تحديث الإطار العام للاستثمار لزيادة حجم التدفقات واصلاح مناخ الأعمال.

-التحولات الكبيرة المسجلة على مستوى الصناعة العالمية جعلت النمط الصناعي الجزائري نمطا يتجاوز الزمن لاقتصاره على إنتاج مواد بعيدة عن مواصفات المنافسة الأجنبية من جهة وضعف استغلال القدرات من جهة أخرى.

أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تسعى الإستراتيجية الصناعية إلى جعل الاقتصاد الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية وذلك من خلال:

1-وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية والتي ما زالت تعاني من عدة مشاكل⁽²⁾:
ضعف كثافة النسيج الصناعي.

1 - يعقوب صليحة، العولمة وأثرها على القطاع الصناعي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 130.

2 - كمال عايشي، دور نظرية الإزو الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009، الجزائر، ص 218.

-التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية والتي تعرف تقلصا متزايدا ولا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وإرادتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.

-التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أسباب الإنتاج.

-الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.

- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة.

2-تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي، فالصناعة الوطنية وهذا من خلال عملية الخوصصة وتوفير إجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.

3-رفع حصة القطاع الخاص من الصناعة الوطنية وهذا من خلال عملية الخوصصة وتوفير اجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة.

في إطار هذه الإستراتيجية لا بد أن يكون للدولة دورا في تحديد الخيارات الإستراتيجية والأولوية وتشخيص وسائل التدخل وكذا الإجراءات المؤسسية والتحفيزية للدعم والتأثير وذلك من خلال:

المطلب الثاني: الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة

تسعى الجزائر اليوم إلى تطبيق إستراتيجية جديدة لانعاش الصناعة الوطنية والتي أصبحت أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر في المستقبل المنظور.

فما هي التوجهات الجديدة للتنمية الصناعية؟ وما هي أهم الأبعاد التي جاءت ضمن الإستراتيجية؟

توجهات الإستراتيجية: إن المشروع الخاص بالإستراتيجية وسياسات انعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتاج عدة جلسات الوطنية التي عقدت أيام: 26، 27، 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات انعاش الصناعة في الجزائر، يمكن تحديد الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية⁽¹⁾.

-تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.

1 - عبد العزيز بوتفليقة، النص الكامل لكلمة رئيس الجمهورية للمشاركين في الجلسات الوطنية حول إستراتيجية سياسات الانعاش والتنمية الصناعية، قصر الأمم ، الجزائر.

-تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.

-ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات، وبالخصوص الإصلاح البنائي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الثقافة على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

لذا تدرج إستراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد.

وترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكامل الاجتماعي.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية المرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم والازدهار.

وتشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما تتوفر عليه البلد من موارد طبيعية هامة في مجال التصنيع.

وإن اختيار الصناعة كقطاع استراتيجي اختيار تبرره أربعة أسباب على الأقل وهي⁽¹⁾:

-أن الصناعة من حيث قوة القطاع الذي يقود الجهاز الإنتاجي الوطني ويهكله فالتصنيع في واقع الأمر العلة التي تحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة.

-إن الصناعة هي كذلك تكنولوجيا من حيث قدرتها على إنتاج المستجدات التقنية وتعميمها على الاقتصاد.

-إن الصناعة هي أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها.

1 - خطاب رئيس الجمهورية السيد: عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الجلسات الوطنية حول إستراتيجية الصناعة يوم 27 فيفري 2007، من موقع لوزارة الشؤون الخارجية.

-وأخيرا الصناعة تمد بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العلمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

-لذا تركز الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية على جانبين هما:

_ مواصلة سياسة تشجيع صناعات محل الواردات.

_بالموازاة مع تنمية وتطوير صناعة موجهة للتصدير لانتقال الجزائر من مرحلة مصدر للمواد الأولية الطبيعية إلى مرحلة منتج ومصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر إتمام وذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات.

2-الأبعاد الإستراتيجية الصناعية:

إن تشخيص الهيكل الصناعي الوطني يبرز أن النشاطات الانتاجية تتمركز في حدود السلسلة الانتاجية المتعلقة بصناعات استخراج المواد الخام أو صناعات التركيب والتعليب، ولتفسير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامج إعادة الهيكلة الصناعية مرتكزة على بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تامين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي.

أ-إختيار الفروع: تتمثل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على مستوى الفروع في تلك التغيرات التي تهدف إلى إعادة تكوين شعب بإنشاء وحدات جديد خلاقة للتنمية، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

وقد تم في إطار هذا التوجه تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات للتنمية وهي⁽¹⁾:

-الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تركز على تحويل المواد الأولية مثل: البتروكيمياة فرع الأسمدة، النسيج الكيماوي ومنتجات الكيماة العضوية والمعدنية، صناعات مواد البناء، صناعات الحديد والصلب.

-الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل: الصناعات الغذائية.

1 - قوريش نصيرة، أبعاد وتوجيهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص 96.

-ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخر والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

ب- على مستوى الانشاء الفضائي: يعتمد انتشار الصناعات في ظل الإستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى "بمناطق التنمية الصناعية المدججة" وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث- التكوين والمؤسسة ولكن التقسيم الحالي للمناطق الصناعية لا يستجيب لتزايد طلب المتعاملين ومتطلبات تنمية متجانسة ومدججة، تم اقتراح إنشاء "أقطاب النمو" بهدف التدريس لذا من المقرر إنشاء مناطق صناعية مدججة تستغل تمركز النشاطات الإقتصادية وتنظيم المؤسسات وهيكل الضبط العمومية وهيكل البحث على ثلاث مراحل⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: وتمثل في برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المدججة المقررة في 2009 ويشمل إنشاء مايلي: مناطق التنمية الصناعية المدججة بكل الولايات: الجزائر، البليدة، وهران، مستغثم، سطيف، برج بوعرييج، غرداية، حاسي الرمل، عنابة، بومرداس، تيزي وزو .

أقطاب تكنولوجية: الجزائر، (سيدي عبد الله)، بجاية، وسيدي بلعباس.

مناطق متخصصة: آرزويو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة فستشهد إنشاء مناطق متعددة الميادين، بكل من قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، وعين تموشنت.

المرحلة الثالثة: أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء "أقطاب تكنولوجية" أخرى بكل من باتنة، الشلف، تلمسان، قسنطينة.

وفيما يتعلق بتسيير مناطق النشاط المدججة اقترح إنشاء إطار مؤسسي يتضمن مديريات الاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة ويتم اختيار هذه المواقع على أساس الاعتبارات التالية:

* توفر الهياكل القاعدية وإمكانية الدخول في مناطق الإنتاج.

1 - من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات، يوم الأحد 07 أكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية.

* توفر الخدمات الاجتماعية ذات نوعين.

* وسط محفز بحكم قربه للمؤسسات الجامعية و وحدات البحث.

الإطار المؤسسي والتنظيمي⁽¹⁾: إن السياسات الجديدة تتطلب تدخل الدولة بإستعادة دورها كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية على المدين المتوسط والبعيد، ودورها كمبادر ببرنامج تحويل وتطوير الاقتصاد الوطني، فإرادة الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية لا يكون في شكل منتج ومسير الذي أثبت فشله في مراحل سابقة، لكن الابتعاد لا يعني ترك أو التخلي الكلي عن التسيير الاقتصادي للبلد، بل دور الدولة في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة هو دور "التخطيط والتسهيل" الذي يظهر من خلال الفروع الواجب تنميتها.

المطلب الثالث: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

ترتكز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على أربع محاور أساسية⁽²⁾:

1- إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها:

تم الإعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف في الاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي، ومن ثم عرض استراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها .

2- الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول

من قبل استراتيجية الصناعة، ويقول النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكاملة:

* تثمين الموارد الطبيعية: الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن إستغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للموارد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيئا وقيمة مضافة أقوى.

1 - من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية، المرجع السابق.

2 - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني تحت عنوان: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 23-24 أفريل 2012 الجزائر، ص 07.

* تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، والصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع في الفروع هي تلك المتعلقة عموماً بالتجميع والتوظيف، الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

* ترقية الصناعات الجديدة: إهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (الصناعات الجديدة) وإما تشهد تقصير أو تأخر جهود من قبل الجزائر، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

3- إنتشار وتوسيع حيز الصناعة:

البعد الثاني لإنتشار الصناعة، لا يتقارب مع المظهر الخارجي للمناطق الصناعية وعليها الإستجابة لرؤية أكثر تحضراً ومفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الإقتصادي أو المناطق المتخصصة، هذه المناطق متمركز ووضعتها في مكانها يتم تدريجياً، فتطورها يسمح بخلق تعاون استغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية، وذلك بوضع الشركات والمؤسسات العمومية للضبط وأيضاً هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات⁽¹⁾.

4- سياسات التطور الصناعي:

وتغطي أربع مجالات كبيرة:

* وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي: تشجيع الإبداع، تطور الموارد البشرية وترقية الإستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات التي تسجل أهدافها وطرق التسيير في إطار التصنيع.

* الإبداع والصناعة: تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام الإبداع الداخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمناً بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني لإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

1 - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، المرجع السابق، ص: 09

* تطوير الموارد البشرية والمؤهلات: واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية، تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأس المال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل إمتصاص التكنولوجيا الصناعية العصرية.

* ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيا الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (تكنولوجيا التنظيم والتطبيقات الإدارية وتوسع المنافذ للسوق الوطنية)، الإستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دورا تكميلي وتدريب بالنسبة للإستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرشاد الإستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية .

المبحث الثالث: تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تفعيل إطار الصناعة الجزائري.

تسعى الجزائر اليوم لإرساء استراتيجية صناعية حديثة صلبة، وذلك من خلال التركيز على الهياكل الأساسية، ووضع خطط للتنمية الاقتصادية تستهدف تنمية القطاعات الأخرى.

فتفعيل نشاط القطاع الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية للإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تقييم أداء القطاع الصناعي.

بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي ظلت معدلات نمو ضعيفة جدا أحيانا وسالبة أحيانا ، علما أنه تلك النتائج المحققة لم تشمل كل جوانب القطاع الصناعي⁽¹⁾

إقتصرت فقط على بعض النشاطات وهي الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت، الذي سجل مؤشرها نموا إيجابيا بلغ سنة 2007 معدل 2.1% و 6.8% سنة 2008، غير أن هذا لا يعنى فاتورة المواد الغذائية إنخفضت بل على العكس من ذلك إرتفعت 3 مليار دولار بين سنتي 2007-2008 علما أن هذه الصناعة سجلت معدل نمو سالب سنة 2009 قدر بـ 9.3 إلى جانب النمو الإيجابي لمؤشر الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك الذي قدر بـ 6.8 سنة 2008 والجدول التالي يبين: تطور المعدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010.

1 - عية عبد الرحمان، بلقبوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد إدماج في نظام إقتصاد السوق، ملتقى وطني حول إستراتيجية الصناعة في الجزائر، يوم 23-24 أبريل 2012، ص 171.

الجدول رقم (14) : تطور معدلات نمو القطاع الصناعي العمومي خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	1.7	0.3-	1.1	1.1	0.4	1.6	0.3-	0.8	4.3	0.4	2.6-

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال هذا الجدول نلاحظ معدلات النمو الضعيفة جدا مسجلة في القطاع الصناعي، وذلك بسبب ركود معظم فروع القطاع.

على غرار مؤشرات الصناعة المصنعة الذي عرف تغييرا سلبيا قدر بـ 2.9 % سنة 2007 ونمو ضعيف سنة 2008 قدر بـ 1.9% من جانبه سجل النمو في الصناعة الحديدية والمعدنية والإلكترونية معدلا سالبا بلغ 15% في الفترة 2006-2007، و 5% سنة 2008، كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر صناعة النسيج والملابس الجاهزة الذي تراجع نموهم بـ 15% كما سجل مؤشر صناعة الجلد والأحذية نسبة سالبة قدرت بـ 4.8 سنة 2007 وعرف مؤشر صناعة الفلين والورق والطباعة تراجعا كبيرا بلغ 11.9% سنة 2008، 25.6 سنة 2009⁽¹⁾.

مما تقدم يبرز لنا سبب تسجيل القطاع الصناعي في أقل نسبة مساهمة بالمقارنة مع باقي القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال العشرية الأولى للألفية الثالثة.

والجدول التالي يوضح لنا نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2001-2010.

1 - عية عبد الرحمان، بلقيوس عبد القادر، نفس المرجع السابق، ص 172.

جدول رقم (15): نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

2010-2001

الضرائب والرسوم	الإدارة	الخدمات	البناء والأشغال	الصناعة	الفلاحة	المحروقات	السنوات
7.1	11.1	22.5	8.4	7.3	9.7	33.6	2001
8.3	11.0	22.6	9.0	7.4	9.2	32.5	2002
7.7	10.5	21.5	8.5	6.7	9.8	35.5	2003
7.3	9.9	21.1	8.3	6.2	9.7	37.9	2004
6.6	8.5	19.6	7.5	5.5	7.7	44.7	2005
5.8	8.0	19.6	8.2	5.3	7.5	46.3	2006
5.7	8.5	20.6	8.8	5.1	7.6	43.7	2007
5.5	9.8	19.4	8.6	4.7	6.6	45.0	2008
7.1	12.2	23.8	10.9	5.7	9.3	31.1	2009
6.1	13.5	21.9	10.4	5.0	8.4	34.7	2010

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر من 2007-2011

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي بالإضافة إلى أنه كان القطاع الأقل مساهمة في تكوين ناتج ظل ينخفض باستمرار، وهو ما أدى إلى تقليص عدد عمال القطاع الذي انتقلوا من نحو 761216 عامل سنة 1998 ، إلى 174.481 عامل عند نهاية السداسي الأول سنة 2004، أي أن حوالي 42.280 عامل فقد وظيفته.

المطلب الثاني: أسباب فشل استراتيجية تنمية القطاع الصناعي الجزائري.

يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر من أجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي إبتداء من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1- الأسباب المباشرة: يمكن تحديدها لفتل مشاريع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى

الناقص المشاكل العديدة التي عرفها تنفيذ تلك المشاريع والتي من أبرزها:

● فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق نتائج إيجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي 90755 مؤسسة وتوفير أكثر من 945000 منصب شغل حسب إحصائيات سنة 2009 وذلك نتيجة للدعم المالي المتكونة من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد وقروض بنكية بفوائد مخفضة والتي تجاوزت سنة 2009 ما قيمته 900 مليار دينار أي ما يعادل ثلث محفظة البنوك⁽¹⁾

فشل هذا المشروع النهوض بالقطاع الصناعي، ودليل ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشائها من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 6 حسب إحصائيات 2007 .

كما أنها إقتصرت فقط على الصناعة الغذائية والزراعية مع ضرورة الإشارة إلا أنه قد تم شطب حوالي 38489 مؤسسة غاية 2009، ويعود سبب هذا المشروع لعدة عوامل أهمها:

صعوبة الإستمرار في الحصول على تمويلات مالية.

فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الإتحاد الأوروبي، وذلك أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار استراتيجية التصنيع⁽²⁾.

* ضعف إقبال المستثمر الأجنبي: بقي حجم الإستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة محدودة وخاصة في مجال القطاع الصناعي، وذلك بالرغم من نجاح عدد من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية على غرار:

- الشركة المختلطة () التي تمتد بين شركة (à) والمجموعة الألمانية () برأسمال قدره 89.6 مليون دولار 60 كحصص للشريك أجنبي، (40)

- الشركة المختلطة () التي تمتد بين الشركة الهندية () والمجموعة الصناعية للحديد والصلب () برأسمال قدر حوالي 4.5 مليار دولار، 70 كحصص للشريك الأجنبي 30 حصص ()

1 - مجلة الرابط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ربيع 2010 نفلا عن المفوض العام بجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية، عبد الرحمان بن خالفة، بمناسبة الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر

2 - تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي 2009.

غير أن ذلك يبقى غير كافي بالنظر إلى الإمكانيات المالية والطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر وكذا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في معظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر هيكل بعد على المعايير الدولية.

* التردد وتضارب القرارات فيما يخص التخصصية: بالرغم من خصخصة 458 مؤسسة عمومية صناعية خلال الفترة من 2003-2008 إلى أن هناك صعوبات وأصبحت مشروع خصخصة كل مؤسسات القطاع المعروضة للتخصصية والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمال من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاي نظرا لإنعدام كفاءة وإحترافية نسبة هامة من رأسمال البشري، بالإضافة إلى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للتخصصية والتي يصعب على رأسمال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها.

انعدام الحركية في بورصة الجزائر: إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة، ففي هذا الصدد ذكر التقرير السنوي 2008 الصادر عن لجنة تنظيم عملية بورصة القيم المنقولة الجزائرية أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى متواضعة جدا، وذلك بعد مضي عشر سنوات من انطلاق نشاط بورصة الجزائر، حيث لم يسجل في سنة 2008 أي إصدار جديد وأصبح قسم بورصة الجزائر يضم سهمين اثنين فقط هما مؤسسة تسيير نزل الأوراسي ومؤسسة صيدال⁽¹⁾.

الأسباب المباشرة: يمكن اعتبار أن الأسباب الغير مباشرة لفشل مشاريع استراتيجية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة أبرزها:

الظروف الدولية والعولمة: أثرت العولمة تأثيرا سبيا على القطاع الصناعي الجزائري، وذلك بالرغم من أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة، مقابل إستيرادها بأغلب منتجاتها الصناعية وقد تضاعفت تلك الآثار السلبية نتيجة توقيع على إتفاق الشراكة الأورو متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية، وكذا الاستعداد للانضمام () حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجمركية السعرية والكمية، مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية.

الدور لتعاضم قطاع المحروقات: إحتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الإقتصادي الوطني مساهما في المتوسط بنسبة تتجاوز سنويا 43 في تكوين الناتج خلال فترة من 200-2005 ترتفع إلى 45

1 - التقرير السنوي 2008، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 30أفريل 2009.

خلال الفترة 2005-2010 كما أن صادرات هذا القطاع ظلت تمثل نسبة تفوق 97 بالإنجمالي وساهمت موارده بـ 213 إيرادات ميزانية الدولة، كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية، خاصة عند إنتقل متوسط سعر برميل الخام الجزائري من 54.64 دولار سنة 2005 إلى 98.3 دولار كمتوسط سنة 2008.

والذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من 26.92 مليار دولار سنة 2006 إلى 38.5 مليار دولار سنة 2008 أي ما يعادل أزيد من 50 من إجمالي صادرات المحروقات التي تجاوزت 77 مليار سنة 2008، فارتفعت بذلك الفوائض المالية الجزائرية⁽¹⁾.

الجدول رقم (16): تطور قيمة الفوائض المالية الجزائرية خلال الفترة 2005-2008.

السنوات	2005	2006	2007	2008
نمو الناتج الداخلي الخام	5.1	2.0	3.0	3.0
إحتياطي الصرف مليار دولار	56.18	77.78	110.18	143.3
صندوق صب الفائدة مليار دولار	1842	2931	3216	4280

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أكتوبر 2008.

نلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط قد ساهمت في ارتفاع فوائض من احتياطي الصرف وصندوق ضبط العائدات، وهو ما مكن الدولة من تغطية إلتزامات المالية الخارجية للتسديد المسبق للديون ومواجهة ارتفاع السلع المستوردة، وتزال التزماتها الداخلية والتي منها رفع الأجور وتسريع وتيرة الإنجاز الهياكل القاعدية، وبالتالي برزت عدم الحاجة إلى فوائض القطاعات الإنتاجية الأخرى.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح القطاع الصناعي ضمن التوجهات الصناعية الحديثة و آليات

تنفيذها.

إن أهم الأسباب الرئيسية لقتل برامج الإصلاح المطبقة على مستوى المؤسسة في الجزائر عدم أخذ بعين الاعتبار العامل المحيط كمحور أساسي للإصلاح إذ أن معظم الإجراءات المتخذة مست كيان المؤسسة فقط دون محيطها، وأن الإصلاحات التي أجريت على مستوى مكونات المحيط لم تكن موازية لنفس الخطوات المتخذة وفق البرنامج إصلاح المؤسسة، وهو ما أوجد ثغرة كبيرة بين المؤسسة ومحيطها،

1 - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004.

لذا لا بد أن تصاحب عمليات التأهيل على مستوى المؤسسة نفس العمليات على مستوى المحيط بإجراء تشخيص لكل عامل حسب طبيعته وتأثيره وعليه فإن تأمل المحيط يجب أن يركز على تبني الإجراءات التالية:

1-المحيط المالي: تعتبر المنظومة لمالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الإقتصادي بما توفره وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الصدد لا بد أن تركز عمليات التأهيل على⁽¹⁾.

-تفعيل عمليات التطهير للبنوك التي شرع فيها عام 1991 على أساس قاعدة تقييم أعدت من طرف البنك الجزائري التي وصلت فاتورتها 275.5 مليار دج كمرحلة أولى، ثم مرحلة الثانية بين عامي 1996-1998. بلغ قدر بـ 186.7 مليار دج وعام 2006 جاءت المرحلة الثالثة بغلاف مالي قدر بـ 364.5 مليار دج.

-إنشاء هياكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تختص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفق الإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاختصاصات الأساسية للبنوك وخلق علاقات تعامل بين القطاعين والتعاون، وحسب دراسة قام بها البنك الدولي عام 2003 حول عوائق وآفاق تنمية المؤسسة في الجزائر فإن:

-الحصول على القروض الاستثمارية يكن أسهل بالنسبة للمؤسسات الكبرى المنشأة قديما عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا.

- كمقارنة بين القطاع العام والخاص (المؤسسة المستقبلية لأكثر من 1000) عامل فإن إمكانية الحصول على الدعم المالي من طرف البنوك كان أفضل بالنسبة للقطاع الخاص.

كل هذه العوائق تبين معنى دور القطاع المصدر في الجزائر في مجال الاقتصادي، حتى أن الكثير من المؤسسات الخاصة تتفادى التعامل مع القطاع المصرفي للتهرب من الرقابة البعدية لذا لا بد من :

- تنمية وتحديث وظيفة القرص على مستوى البنوك (تنويع القروض)

-الإهتمام أكثر بوظيفة الضمان وتسيير المخاطر.

1 -بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، خلال فترة 2000-2012. مذكرة الماجستير، كلية العلوم إقتصادية، جامعة بسكرة. 2011-2012، ص 169.

2- **المحيط المؤسسي:** تصنف الجزائر ضمن الدول الأقل تنافسية وهذا راجع إلى سوء مناخ الأعمال وأداة الهيئات والإدارات العمومية المكلفة بتسيير متابعة ومراقبة عمليات الإستثمار، لذا تبرز ضرورة تأهيل هذه الهياكل وتفعيل دورها من خلال:

-تفعيل دور هياكل الدعم كالغرق التجارية والصناعية.

-تحديث وعصرنة المؤسسات المكلفة بالرقابة على الجودة وتدعيم وتنشيط عمليات مكافحة التقليد وحماية الملكية الفكرية.

-تحديث وعصرنة الإدارة العمومية خاصة إدارتي الجمارك والضرائب بما يتلائم مع متطلبات الإنتاج واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا الانضمام المرتقب للجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

-خلف لجسور بين المؤسسات والجامعة للتكوين والتأهيل من جهة، ومن جهة أخرى تقاليد عمل في مجال البحث والتطوير بالتعاون مع باحثين جامعيين.

3- **محيط الهياكل القاعدية.** يعتبر توفر الهياكل القاعدية الأساسي أهم المحفزات لترقية المؤسسة وجلب الاستثمارات الأجنبية، ولعل تركز النسيج المؤسسي الوطني في وسط البلاد رغم شساعة مساحة الجنوب التي تمثل أثر من 70 من المساحة الكلية، قد يعود إلى الكثافة السكانية المرتكزة في شمال، غير أن غياب الهياكل القاعدية الأساسية رغم التحفيزات والإعفاءات التي أقرتها الدولة لهذه المناطق لم تأتي بالنتائج الموجودة.

لذا لا بد أن تتركز عمليات التأهيل في هذا المجال على النقاط التالية:

- تنمية وتحديث الهياكل القاعدية الأساسية خاصة الموانئ والمطارات شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية.

- عصرنة شبكة الاتصال وتدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

- تأهيل المناطق الصناعية وفق سياسة وطنية مدروسة ومبنية على تشجيع الانتشار المنتج والقضاء على النشاطات غير المقيدة.

4- **سياسة ترقية الاستثمار:** تحتل قضية الاستثمار الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، إذ يعتبره الاستشارات الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية

لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي، يعدان لعبت هذه الإستثمارات دورا ما ميزا في كل من الدول المقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء.

لذا تسعى الجزائر منذ فترة كيفية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر⁽¹⁾.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الإستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو لإقتصادي أن تساهم في:

- تمويل الإستثمارات في النشاطات التي تجلب نسيا كبيرة من رؤوس الأموال.

- تعميم التكنولوجيا الحديثة وتحسين القدرات الإدارية وولوج العالمية وتنوع الصادرات.

5- سياسة التأهيل: إن النتائج المتحصل عليها من تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين:

برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة النمو الإتحاد الأوروبي ، تبرز عملية التأهيل لم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظم وذلك لبعض العراقيل والتي حالة شروط الواجب توافرها في المؤسسة للإستفادة من البرنامج

ونظر لأهمية تأصيل المؤسسات الإقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسب من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

فقد تم إقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور أساسا حول⁽²⁾

- توحيد البرامج الحالية لصفها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.

- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه من إدراج كافة عوامل العصرية العوامل المادية وغير المادية والبيئية.

6- التقييس والقياس: يساهم تطوير نشاطات النقيس والسياسة والإعتماد والتصديق والملكية

الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرية الاقتصاد الوطني حيث يندرج الإعتماد على المطابقة ضمن مسعى الجودة المتبع في مجال التقييس علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة سواء على مستوى السوق المحلي أو العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة

1 - قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات إفريقيا، العدد 05، الشلف، ص98.

2 - من خطاب رئيس الجمهورية، بمناسبة جبهة لقطاع الصناعة وترقية الإستثمارات يوم الأحد 7 أكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية.

والرئيسية لأي منتج، خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يرى تدريجيا، بعد تطبيق إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام المرتقب بالمنظمة العالمية للتجارة، فمن الناحية النفسية، فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى العادات من فئات إيزو 9.000 المنظومة الجودة أو إنزو 14.000 الحماية البيئية يعني الدليل على أن المؤسسة تمتلك منظومة نسبية وضمنان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة.

7-تطوير العنصر البشري: إن الاستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساسا لنجاح كل سياسة صناعية باعتباره عامل مشجعا لامتناع التكنولوجيا، وعصرنة الصناعات ولطالما عانت الجزائر من:

- عجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيا.
- نظام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمل المؤملين في الصناعة وقصد التكفل بمتطلبات القطاع يتعين:
- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل سيما من خلال مستجدات مدارس تكوين مدارس المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى.
- تنويع قنوات التكوين (إشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين).
- وضع نظام جديد خاص بالمساعدات العمومية لعروض التكوين (مساعدات وقرض الضرائب).
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق.
- تتمين رأس المال البشري (سياسة الأجور والظروف الاجتماعية للعمل والإطار المعيشي).

خاتمة الفصل الثالث:

تشهد الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب وهيكله القطاع، وذلك بفضل تطبيق إستراتيجية وسياسات إنعاش الصناعة، فالجزائر تسعى من خلال ذلك إلى الانتقال من مرحلة غياب التصنيع إلى مرحلة بعث الإنتاج الصناعي بتنمية بعض الصناعات. وقد تم التركيز ضمن الإستراتيجية الجديدة على تنمية الفروع الصناعية مثل الصناعات الصيدلانية، وقد جاء التركيز على مثل هذه الصناعات بالنظر إلى أهمية القطاع وتأمين في الجزائر. وهما كانت الأسباب وراء ضعف أداء القطاع الصناعي ومع صعوبة الاستمرار في نمط التنمية الذي تبنته الجزائر خلال السنوات السابقة فقد أضحى من الضروري أن تتجه الجهود خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، ومن ثم في تنمية الاقتصاد الجزائري، وذلك وفق إستراتيجية تقوم على أساس إعطاء الموارد الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر مكانتها المطلوبة في دورة التنمية الاقتصادية والصناعية.

خاتمة علاقة

خاتمة عامة

لقد تأكدنا من خلال دراستنا أن السياسات الصناعية دور كبير في تفعيل القطاع الصناعي، حيث يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساسية والجهاز الوحيد القادر على تخطي مختلف العراقيل التي قد يواجهها هذا القطاع نتيجة التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم.

لذا يتوجب على الجزائر كدولة الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى مواطنين وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية والتخلص من التبعية للمحروقات.

وتشهد الصناعة الجزائرية في الوقت الحاضر مرحلة تحول عميقة من شأنها إعادة ترتيب القطاع، واختيار الإستراتيجية والسياسات الصناعية ملائمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لمواكبة الاقتصاد العالمي.

وبناء على ما سبق حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول إلى النتائج من خلال ما يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من اقتراحات والتوصيات.

نتائج اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: تم إثبات صحتها، لأن القطاع الصناعي بالفعل يعاني من ضعف الإنتاجية ومعدلات النمو المبدئية، وبالتالي هو بحاجة إلى توفر البيئة الاقتصادية المثلى، للخروج من حالات القصور، والنمو السالب التي يعاني منها.

2. الفرضية الثانية: تم إثبات صحتها، فالقطاع الصناعي استفاد من الكثير من البرامج والاستراتيجيات الهادفة إلى تأهيله دفعه نحو المشاركة في عملية التنمية الوطنية، من خلال جملة من الإصلاحات الاقتصادية.

3. الفرضية الثالثة: تم إثبات نفيها لأن السياسات الصناعية المعتمدة في الجزائر، وخاصة تلك المعتمدة على برامج الإنعاش الاقتصادي، لم تستطع تفعيل دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

نتائج البحث:

يمكن تلخيص أهم النتائج والملاحظات التي خرجنا بها من هذا البحث في النقاط التالية:

- إن القطاع الصناعي في ظل السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر، لم يستطع أن يقوى على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، حيث تراجع حجم إنتاجه عموما وانخفضت بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة عامة

- وجود ضعف في القدرة التنافسية للقطاع الصناعي يجعل استفادته محدودة عند الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC.
- إن الجزائر في إطار مشروع انضمام إلى هذه المنظمة، قطعت عدة أشواط وهي الآن في المرحلة الأخيرة لإتمام عملية الانضمام.
- إن الهدف الأساسي المتوخى من الإستراتيجية الصناعية الجديدة وهو جعل اقتصادنا الوطني في حالة قابلة للتصنيع بالاعتماد على الوسائل الداخلية وبتلقائية، ومن ثمة فإن إستراتيجية تنمية الصناعة وتطويرها يجب أن تخضع لمجموعة من المبادئ الأساسية.
- الإستراتيجية الجديدة للقطاع المتبناة من طرف الدولة الجزائرية تضعها أمام رهانات حقيقة، فالمشكلة ليست في صياغة السياسات بقدر ما هي مشكلة تطبيق للقرارات الناتجة عنها.
- تبعا للنتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات ومن أهمها ما يلي:
- إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتبني شراكة فعالة للاستفادة من الخبرة في مجال التسيير والنظم الإدارية المتطورة.
- إن عملية الارتقاء بدور القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية.
- تشجيع الشراكة الأجنبية لكن من منظور يعود على القطاع الصناعي الجزائري أساسا.
- يتعين على القطاع الصناعي الجزائري في عملية التنمية الاقتصادية يتمثل في ضرورة توفير منظور استراتيجي يقوم على توضيح وتحديد مسار السياسة الصناعية.
- تشجيع الشراكة الأجنبية لكن من منظور يعود على القطاع الصناعي الجزائري أساسا.
- يتعين على القطاع الصناعي أن يندمج في إنجاز الإستراتيجية الصناعية ستسهم في بناء اقتصاد قوي وتنافسي قادر على مساندة التنمية الاقتصادية للبلاد.

خاتمة عامة

- نظرا للأهمية التي يتمتع بها القطاع الصناعي فإن السلطات العمومية ملزمة بتفعيل واستغلال مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لانتزاع أكبر قدر من الفرص التي تسمح بالتهيئة لهذا القطاع لمواجهة المنافسة الأجنبية المرتقبة.

- بما أن الشراكة الأوروبية هي ضرورة لتفعيل القطاع الصناعي ومواجهة تحديات المنافسة فيجب تنظيمها وتوجيهها بالتدرج لتسمح للمؤسسات الاقتصادية للتكيف والتأقلم مع الظروف التنافسية والاقتصادية الجديدة، ولهذا وجب ترتيب مراحلها حسب الأهمية ومتطلبات تدعيم تنافسية المؤسسات ولهذا نقترح تنسيق الشراكة في مجال الإنتاج قبل الشراكة في مجال التجارة وتحريرها.

آفاق البحث:

وفي الأخير يمكننا القول بأن الدراسة ما هي إلا محاولة منا، تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح مجالات البحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسعا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح ما يلي:

- دور السياسات الصناعية في تطوير وتأقلم القطاع الصناعي بعد التطبيق الكلي لاتفاقية الشراكة.

- الإستراتيجية الصناعية وانعكاسها على قطاع الصناعة بعد التطبيق الكلي لاتفاقية الشراكة.

- القطاع الصناعي في الجزائر واتفاقيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن بحثنا هذا ما هو إلا محاولة بسيطة للتعريف بدور السياسات الصناعية في تفعيل القطاع الصناعي الوطني، ونتمنى أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا البحث بصورة مقبولة خاصة وأن هذا الموضوع سيعرف تطورات هامة مستقبلا نظر للأهمية البالغة له.

فائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية: أ-الكتب:

1. أحمد بانخرمة سعيد، اقتصاديات الصناعة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثانية، 2001م.
2. بن عزرين عز الدين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، خلال فترة 2000-2012. مذكرة الماجستير، كلية العلوم إقتصادية، جامعة بسكرة. 2011-2012.
3. بوختالة سمير، دور وأهمية الصناعة في تحقيق المتطلبات التنموية الاقتصادية دراسة على ضوء قطاع الحديد والصلب، مركب الحجر، مذكرة ماجستير، اقتصاد التنمية، غير منشورة، شلف، 2001/2002م.
4. تواتي محمد، أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، علوم اقتصادية والتسيير، بسكرة، 2009-2010م.
5. حفيان فاطمة الزهراء، المؤسسة الصناعية والتطور الصناعي في الجزائر، مذكرة تخرج، لنيل شهادة ليسانس، العلوم التجارية، غير منشورة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، تيارت، 2001-2002م.
6. خبايا مهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الأورومغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة الماجستير، اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012م.
7. خليل حسين، السياسات العامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
8. رشد حميدة، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة- ولاية تيارت، لمرحلة الثالثة مذكرة لنيل شهادة لسانس، كلية علوم اقتصادية، تيارت.
9. رماش هاجر، اتفاق الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، علوم اقتصادية علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013م.
10. زعباط عبد الحميد، دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، الجزائر، العدد11، جوان 2012.
11. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

- 12.** شوافوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2001م.
- 13.** صامت نصيرة، التنمية والصناعة في الجزائر، مذكرة ليسانس، اقتصاد تنمية، غير منشورة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012-2013م.
- 14.** عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003م.
- 15.** عبد الرحمان بن عنتر، دراسة أثر "إدارة الإنتاج" على الإنتاجية المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2004م.
- 16.** عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 17.** عبد القادر بودي، محبوب محوصي، استراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، يومي: 23-24 أبريل 2005.
- 18.** عبد القادر خليل، سليمان بوفاسة، السياسة الصناعي في الجزائر واتفاقيات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية بالدول العربية في ظل العولمة، المنظم يومي 23-24 أبريل 2008، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدينة.
- 19.** عرقابي عادل، هيكل الصناعة والميزة التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال في الجزائر، مذكرة الماجستير، كلية علوم اقتصادية والتسيير، بسكرة، 2009-2010.
- 20.** عية عبد الرحمان، بلقبوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد اندماج في نظام إقتصاد السوق، ملتقى وطني حول إستراتيجية الصناعة في الجزائر، يوم 23-24 أبريل 2012.
- 21.** قويد عياش، إبراهيمي، آثار انضمام الجزائر إلى (OMC) بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاد شمال إفريقيا، جامعة حسيبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 02، ماي 2005م.
- 22.** مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، دمشق، دون سنة نشر.
- 23.** متناوي محمد، المنظمة العالمية للتجارة وانضمام الجزائر إليها والآثار المرفقة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003م.

قائمة المراجع

24. محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة حالة ولاية غرداية"، مذكرة الدكتوراة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010م.
25. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي النبي، التنمية الاقتصادية، دار الإشعاع للنشر، بدون سنة، القاهرة.
26. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997م.
27. محمد محروس، إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1992م.
28. مداني مختار، سياسة التصنيع وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة الماجستير، غير منشورة، تيارت، 2015/2014.
29. مدحت كاظم القرشي، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2005.
30. مراد زايد، انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصادية، والتسيير والتجارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006م.
31. مصطفى بودارمة، الآثار المحتملة للشراكة الاورومتوسطية على الصناعية في الجزائر الملتقى الدولي حول آثار الانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.
32. المفوض العام بجمعية البنوك والمؤسسات المصرفية الجزائرية، عبد الرحمان بن خالفة، بمناسبة الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.
33. نبيل بفلح، دور سياسية الإنعاش الاقتصادي في دعم القطاع الفلاحي في الجزائر، ملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية.
34. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، حسيبة بن بوعلي، الجزائر، العدد 09، 2013.

35. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012م.
36. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010.
37. نور الدين بوكرواح، مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة الجزائرية إلى المنظمة العالمية للتجارة، منشورات مجلس الأمة، 28/04/2003م.
38. وليد أحمد صالح العطاس، دور السياسات الصناعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلي العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، 2009-2010م.
39. يعقوب صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة الماجستير، تحليل اقتصادي، غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009م.

ب-المجلات والدوريات العلمية:

40. جمال عمور، منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة المتوسطية، مجلة علوم اقتصادية والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد 13، 2005.
41. جمال عمورة، مضمون اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مجلة على الإنسانية، السنة 04، العدد 33، 12007 على الموقع (www..ulum.nl).
42. عبد القادر دربال، تأثير الشراكة الأوروبية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مجلة لعلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 01، 2002م.
43. على لزغر بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأوروبية، مجلة أبحاث الاقتصادية وإدارية، العدد 05 جوان 2009م.
44. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجيهات إستراتيجية الإنعاش في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، شلف.
45. كمال عايشي، دور نظرية الإزو الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، ديسمبر 2009، الجزائر.
46. مجلة الرابط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ربيع 2010
47. مقال، نشر في جريدة الخبر، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يفد الجزائر، العدد 5102، الأحد 02 سبتمبر 2007.

ج-الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:

48. عبو عمر، عبو هودة، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 10-09.

49. عروب رتبية، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل واثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية، ملتقى وطني تحت عنوان: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، 23-24 أبريل 2012 الجزائر.

50. علام عثمان، واقع المناخ الاستشاري في الجزائر مع الإشارة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول، العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، 25-28 يناير 2015م.

51.

د-التقارير والإصدارات الأخرى:

52. بنك الجزائر تقرير سنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.

53. بيان اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد 25 أبريل 2001.

54. بيان اجتماع مجلس الوزراء، منعقد في 24 ماي 2010.

55. التقرير السنوي 2008، لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، 30 أبريل 2009.

56. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي 2004.

57. تقرير المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي 2009.

58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني، الجزائر، نوفمبر 2008م.

59. خطاب رئيس الجمهورية السيد: عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الجلسات الوطنية حول إستراتيجية الصناعة يوم 27 فيفري 2007، من موقع لوزارة الشؤون الخارجية.

60. خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة جلسة لقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات، يوم الأحد 07 أكتوبر 2007 من وزارة الشؤون الخارجية.

61. عبد العزيز بوتفليقة، النص الكامل لكلمة رئيس الجمهورية للمشاركين في الجلسات الوطنية حول إستراتيجية سياسات الانعاش والتنمية الصناعية، قصر الأمم ، الجزائر.

قائمة المراجع

62. مفوضية الاتحاد الأوروبي، التقرير السنوي عن برنامج صيدا، لعام 1999 بروكسيل 2000م.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

63. Youssef DEBBOUB, Le nouveau mécanisme e, Algérie, OPU, Alger, 1995.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

64. www.kau.edu.sa

65. www.Wikipedia.com.

66. اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر. (www.deldza.cec.eu.int) بتاريخ:

10:10 الساعة 2016/04/16